

الأكاديمية الليبية
طرابلس - ليبيا
مدرسة العلوم الإنسانية
قسم جغرافيا

عنوان الرسالة

**المقومات المتاحة في مدينة جنزور ودورها في استقطاب المهاجرين اليها
أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية
(الماجستير) في الجغرافيا**

إعداد الطالب

ناجية ابراهيم رمضان الغراري

إشراف

د.مفتاح على دخیل

للعام 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾

﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا

لَمْ يَعْلَمْ﴾

صَلَّى
الْعَظِيمِ

الإهداء

إلى من لهما الفضل بعد الله عليّ،

إلى أمي وأبي

إلى أبنائي محمد ، مصعب

إلى روح أخي العزيز سالم رحمه الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كافة أحبائي

أهدي هذا العمل.

الباحثة.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أمدني بالصحة والعافية والصبر، ووفقني وأعانني، لإتمام هذا العمل، أحمده حمداً كثيراً كما أمر، وأصلي وأسلم علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين، إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق، إلى كل من ساعدني في إعداد هذه الدراسة وعلى رأسهم أستاذي الدكتور مفتاح علي د خليل، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء لتفضله مشكوراً، بقبول الإشراف على إنجاز هذه الدراسة، ولم يبخل علي بالتوجيه والنصيحة والمراجعة الدقيقة إلى حين إظهار هذه الدراسة إلى حيز الوجود بما هي عليه الآن.

وأنتقدم بجزيل الشكر والاحترام للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الدكتور القدير الهادي مصطفى أبولقمة، والدكتور أنور عبدالله سيالة، والدكتور محمد الرقيبي، على قبولهم مناقشة الرسالة وإثرائها بآرائهم العلمية القيمة

والشكر الموصول الى الأستاذ عصام القيلوشي، والأستاذ خالد هدية، والأستاذ أحمد الصغير، والأستاذ عبدالروؤف أجبيرة، وأخيراً أكرر شكري وامتناني إلى كل من قدم لي يد العون ولم يتسع المقام لذكرهم آملة من الله العزيز أن يجازي الجميع بخير ما عنده.

أسأل الله التوفيق

الباحثة.

فهرس المحتويات

عنوان الموضوع	الصفحة	رقم
الآية القرآنية	أ	
الإهداء	ب	
الشكر والتقدير	ج	
فهرس المحتويات	د	
فهرس الجداول	ك	
فهرس الأشكال	م	
فهرس الملاحق	س	

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
أهميتها	5
أهدافها	5

6	مجالاتها.....
9	فرضياتها.....
9	المنهجية المتبعة.....
11	الأدوات المستخدمة.....
12	الدراسات السابقة.....
21	المُصطلحات والمفاهيم.....

الفصل الثاني

المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة

26	أولاً: الموقع والموضع الجغرافي.....
26	أ- الموقع الجغرافي.....
27	ب- الموضع الجغرافي.....
28	ثانياً: البنية والتطور الجيولوجي.....
31	ثالثاً: السطح.....

رابعاً:

35.....المناخ

1. الحرارة.....

36

2. الضغط الجوي.....45

أ- الضغط الجوي في فصل الشتاء.....

45

ب- الضغط الجوي في فصل الصيف

46.....

3. الرياح.....48

4. الرطوبة

النسبية.....54

5. الأمطار.....59

خامساً: المصادر المائية.....63

سادساً: تكوينات التربة.....64

سابعاً: النبات الطبيعي.....67

الفصل الثالث

المقومات البشرية بمنطقة الدراسة

أولاً : النشأة والتطور

التاريخي.....69

1. نبذة تاريخية عن المدينة.....

69

2. أصل سكان مدينة جنزور وتكوينهم الاجتماعي.....76

ثانياً : استعمالات الأراضي حسب مخطط المدينة الشامل.....81

1. المقومات المتاحة لاستقطاب المهاجرين.....87

أ- الاستعمال السكني.....87

ب- الاستعمال التعليمي.....88

ج- الاستعمال الصحي.....90

د- الاستعمال الديني والثقافي.....91

هـ- الاستعمال الترفيهي والرياضي.....92

و- الاستعمال الإداري والخدمات العامة.....94

ز- الاستعمال الصناعي.....95

ح- استعمالات الأراضي لأغراض النقل والمواصلات.....96

ط- المرافق العامة.....97

- التزويد بالمياه.....98
- التزويد بالكهرباء.....99
- خدمات القمامة.....101
- الصرف الصحي.....

102.....

- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.....104

2. استعمالات الأراضي للأغراض التجارية داخل مخطط المدينة.....

110.....ثالثاً : السكان

1. المقومات المؤثرة في توزيع السكان

113.....بالمدينة

أولاً: العوامل

114.....الطبيعية

1. الموقع

115.....والموضع

2. التركيب الجيولوجي

116.....

3. التضاريس.....

117

4. المناخ 118

5. الموارد

119.....المائية

ثانياً: العوامل

119.....البشرية

1. النقل وتوزيع

119.....السكان

2. النشاط الصناعي..... 120

3. الخدمات التعليمية..... 121

4. الخدمات لصحية..... 121

5. العامل الاقتصادي..... 121

2. تطور عدد السكان في

ليبيا..... 123

3. تطور عدد سكان مدينة

جنزور.....127

4. تطور عدد سكان المدينة وفقاً للمحلات خلال فترات التعدادات من (1973م -

2006م).....131

5. الزيادة الطبيعية

.....133

أ- المواليد.....133

ب- الوفيات.....137

6. تركيب

السكان.....140

أ- حجم

الأسرة.....141

ب- الكثافة السكانية.....143

7. التوزيع الجغرافي

للسكان.....145

8. الزيادة غير طبيعية.....148

9. التنبؤات المستقبلية لنمو

السكان.....152

الفصل الرابع

الجانب التحليلي

أولاً : الهجرة والتفضيل

المكاني.....168

1. مفهوم

الهجرة.....168

2. أنماط	169.....
الهجرة.	169.....
3. عوامل	170.....
الهجرة.	170.....
4. مقاييس	171.....
الهجرة	171.....
الداخلية.	171.....
5. دوافع	172.....
الهجرة	172.....
وأسبابها.	172.....
6. العوامل والدوافع وراء هجرة السكان من مناطقهم الأصلية إلى المناطق المهاجرة إليها.....	173.....
7. التفضيل المكاني.	178.....
ثانياً	178.....
:	178.....
تحليل	178.....
بيانات	178.....
الدراسة.	181.....
منهج	181.....
الدراسة.	181.....
اختبار	181.....
صدق	181.....
وثبات	181.....
أداة	181.....
الدراسة.	181.....
مجتمع	181.....
عينة	181.....
الدراسة.	184.....
الأساليب	184.....
لإحصائية	184.....
المستخدمة	184.....
في	184.....
الدراسة.	186.....
خصائص	186.....
أفراد	186.....
العينة.	189.....
189.....	189.....

مكان	الميلاد	(مسقط)
الراس)	190.....	
التركيب		العمرى
للمهاجرين	191.....	
سنة		
الهجرة	193.....	
الحالة الاجتماعية	195.....	
الحالة التعليمية	196	
الدخل		
الشهرى	198.....	
مكان الإقامة	200.....	
مقومات	الطرد	من
	منطقة	الإقامة
الاصلية	201.....	
مصادر المعلومات عن الحي المفضل	204.....	
مكان الإقامة الحالي	205.....	
نوع		
الإقامة	207.....	
المرافقين		عند
الهجرة	208.....	
نوع		
العمل	209.....	
نوع	السكن	فى
	مكان	
الإقامة	210.....	

الحيارة	صفة
212.....	للسكن
215.....	العودة للمنطقة الأصلية
215.....	أسباب التفكير في العودة
218.....	أسباب لعدم التفكير في العودة
الخدمات	مستوى
220.....	بالمنطقة
224.....	وسيلة النقل
السكن	درجة
منطقة	الارتياح
في	
225.....	
الهجرة	الرغبة
227.....	المستقبلية
228.....	الأحياء الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية
المنتقل	مصادر
منطقة	المعلومات
عن	
231.....	إليها
232.....	المشاكل التي تعاني منها في منطقتك الحالية
فرضيات	اختبار
236.....	الدراسة
241.....	الخاتمة
242.....	النتائج
249.....	التوصيات
.....	المراجع
	251
267.....	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة

العنوان

الرقم

43	1	المعدلات السنوية والشهرية والمعدلات الفصلية لدرجة الحرارة بمدينة جنزور خلال الفترة (1973 م - 2003 م).....
46	2	المعدلات الشهرية والسنوية والمعدلات الفصلية لدرجة الحرارة العظمى والصغرى بمدينة جنزور خلال الفترة (1973 م - 2003 م)....
57	3	المعدل الشهري والسنوي لسرعة الرياح خلال الفترة (1973 م - 2003 م).....
62	4	المعدل الشهري والسنوي للرطوبة النسبية خلال الفترة (1973 م - 2003 م)....
64	5	العلاقة بين القيمة الفعلية للمطر وصفة الإقليم.....
68	6	المعدل الشهري والسنوي لكميات الأمطار خلال الفترة (1973 م - 2003 م).....
94	7	استعمالات الأراضي بالمدينة خلال الفترة من (1980 م - 2000 م).....
136	8	معدل عدد السكان الليبيين في نتائج تعداد (1954 م - 2006 م).....
140	9	تطور عدد سكان منطقة جنزور خلال الفترة من (1954 م - 2006 م).....
143	10	تطور عدد السكان وفقاً للمحلات خلال الفترة من (1973 م - 2006 م).....
146	11	عدد المواليد في منطقة جنزور خلال الفترة من (1983 م - 2012 م).....
	12	عدد الوفيات في مدينة جنزور خلال الفترة من (1983 م - 2012 م).....
153	13	متوسط حجم الأسرة حسب المحلات خلال السنوات (1973، 1984، 1995، 2006).....
156	14	الكثافة السكانية في مدينة جنزور.....
158	15	التوزيع العددي والنسبي للسكان في مدينة جنزور خلال الفترة من (1973 م - 2006 م).....
162	16	الهجرة الصافية في مدينة جنزور خلال الفترة من (1983 م - 2012 م).....

17	التنبؤات المستقبلية لنمو سكان مدينة جنزور.....	165
18	عدد الأسر حسب مناطقهم.....	185
19	حجم العينات الطبقية حسب عدد الأسر بمناطق الدراسة.....	186
20	التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الميلاد.....	190
21	التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر.....	192
22	نتائج اختبار (t) لمتوسط التركيب العمري.....	193
23	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب سنة الهجرة.....	194
24	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.....	196
25	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي.....	197
26	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب الدخل الشهري.....	199
27	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب مكان الإقامة الأصلي.....	200
28	أسباب ترك المنطقة الأصلية لأفراد عينة الدراسة.....	203
29	التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن منطقة أفراد العينة.....	204
30	مكان الإقامة الحالي في المدينة لأفراد العينة.....	206
31	نوع الإقامة لأفراد العينة.....	207
32	التوزيع التكراري والنسبي حسب المرافقين عند الهجرة لأفراد العينة.....	208
33	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب نوع.....	210

	العمل.....	
34	التوزيع التكراري والنسبي لإفراد العينة حسب نوع	211
	السكن.....	
35	التوزيع التكراري والنسبي حسب صفة الحيازة للسكن الحالي لأفراد	213
	العينة.....	
36	أراء أفراد عينة الدراسة حول فكرة العودة للمنطقة	214
	الأصلية.....	
37	أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية لأفراد العينة.....	217
38	أسباب التفكير لعدم العودة إلى المنطقة الأصلية.....	219
39	جودة الخدمات بالمنطقة.....	223
40	امتلاك وسيلة النقل لأفراد العينة.....	225
41	أراء عينة الدراسة حول تقييم درجة	226
	الارتياح.....	
42	التوزيع التكراري والنسبي حسب الرغبة في الهجرة المستقبلية لأفراد العينة	227
		
43	التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الإقامة المستقبلية لأفراد	230
	العينة.....	
44	التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن المنطقة المنتقل	232
	إليها.....	
45	أراء عينة الدراسة حول المشاكل التي تعاني منها المنطقة.....	235
46	اختبار الفرضية الأولى للدراسة.....	237
47	اختبار الفرضية الثانية للدراسة.....	239
48	اختبار الفرضية	240
	الرابعة	
	للدراسة.....	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	صورة فضائية منطقة الدراسة.....	9
2	التطور الجيولوجي في منطقة جنزور.....	34
3	خريطة الكنتور الدراسة.....	38
4	المعدل الشهري لدرجة الحرارة بمدينة جنزور خلال الفترة (1973م -	44

	2003م).	
44	المعدل السنوي لدرجة الحرارة بمدينة جنزور خلال الفترة (1973م -	5
	2003م).	
47	المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة العظمى والصغرى بمدينة جنزور خلال	6
	الفترة (1973م -	
	2003م).....	
47	المعدلات السنوية لدرجات الحرارة العظمى والصغرى بمدينة جنزور خلال	7
	الفترة (1973م -	
	2003م).....	
52	الضغط الجوي في فصل الشتاء	8
	الضغط الجوي في فصل	9
	الصيف.....52	10
	المعدل الشهري لسرعة الرياح بالعقدة (م/ث) خلال الفترة (1973م -	
	2003م).....58	
58	المتوسط السنوي لسرعة الرياح بالعقدة (م/ث) خلال الفترة (1973م -	11
	2003م).	
63	المتوسط الشهري للرطوبة النسبية خلال الفترة (1973م -	12
	2003م).....	
63	المعدل السنوي للرطوبة النسبية خلال الفترة (1973م - 2003م).....	13
69	المعدل الشهري لكمية الأمطار خلال الفترة (1973م - 2003م).....	14
69	المعدل السنوي لكمية الأمطار خلال الفترة (1973م - 2003م).....	15
75	تصنيف التربة في منطقة	16
	جنزور.....	
95	استعمالات الأراضي في مدينة جنزور لسنة	17
	1980م).....	
97	استعمالات الأراضي خلال الفترة من (1980م -	18
	2000م).....	

119	لجنة	الأراضي	استعمالات	19
			(1980م).....	
120	المقترحة	الأراضي	استعمالات	20
			لجنة(2000م).....	
137			عدد السكان الليبيين خلال لسنوات (1954م- 2006م).....	21
138			معدل نمو السكان الليبيين %.....	22
141			عدد سكان منطقة جنزور خلال السنوات (1954م- 2006م).....	23
141	مدينة	سكان	معدل نمو	24
			جنزور.....	
143			تطور عدد سكان مدينة جنزور وفقاً للمحلات (1973م- 2006م).....	25
147			عدد المواليد بمنطقة جنزور (1983م- 2012م).....	26
151			عدد الوفيات بمنطقة جنزور (1983م- 2012م).....	27
163			صافي الهجرة الصافية في مدينة جنزور (1983م- 2012م).....	28
191			التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الميلاد لأفراد العينة.....	29
192			التوزيع التكراري والنسبي حسب العمر لأفراد العينة.....	30
195			التوزيع التكراري والنسبي حسب سنة الهجرة لأفراد العينة.....	31
196			التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.....	32
				
198			التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي....	33

34	التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب الدخل الشهري	199
35	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب مكان الإقامة الأصلي	201
36	أسباب ترك المنطقة الأصلية لأفراد العينة	203
37	التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن منطقة أفراد العينة	205
38	التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الإقامة الحالي في المدينة لأفراد العينة	206
39	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب المرافقين عند الهجرة	209
40	التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب نوع العمل	210
41	التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب نوع السكن	212
42	التوزيع التكراري والنسبي حسب صفة الحيازة للسكن الحالي	213
43	آراء أفراد عينة الدراسة حول فكرة العودة للمنطقة الأصلية	215
44	أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية	217
45	آراء عينة الدراسة حول أسباب التفكير لعدم العودة إلى المنطقة الأصلية	220
46	آراء أفراد عينة الدراسة حول نوعية الخدمات بالمنطقة	224
47	التمثيل البياني لآراء أفراد عينة الدراسة حول تقييم درجة الارتياح	226
48	التوزيع التكراري والنسبي حسب الرغبة في الهجرة	228

	المستقبلية.....	
49	التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الإقامة المستقبلية في	231
	المدينة.....	
50	التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن المنطقة المنقل	232
	إليها.....	
51	أراء عينة الدراسة حول المشاكل التي تعاني منها	235
	المنطقة.....	

المقدمة

تعد الهجرة عنصراً رئيساً من عناصر الدراسة السكانية، فهي من أهم العوامل لتغيير حجم السكان، وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى، أو من مكان لآخر مرتكزاً على عدة أسباب منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بهدف الحصول على حياة أفضل، وتحقيق ضمان إشباع ما هو في أمس الحاجة إليه، فالإنسان عادةً ما يتجمع في المناطق التي تسمح ظروفها الطبيعية بسهولة الحصول على مورد الغذاء، أو بتقديمها للوسائل التي يستطيع الفرد عن طريقها توفير مورد لإشباع حاجاته، وتعكس هذه الحركات السكانية رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما تصعب معيشته فيها إلى منطقة أخرى يعتقد بأنها مكان أفضل للعيش فيه. إن الهجرة تمثل ظاهرة سكانية لها وزنها بالنسبة لانتقال السكان من مكان لآخر مما يؤثر في توزيعهم، وفي مزج ثقافتهم المختلفة، وعاداتهم وتقاليدهم، وتغيير الأوضاع التي كانت سائدة في أنماط حياتهم وتعديلها.

كما تعد ظاهرة الهجرة الداخلية في ليبيا أحد أهم أنواع الهجرة حدوثاً لكونها تحدث داخل الحدود السياسية للدولة، وهي ظاهرة ليست جديدةً على مناطق الشمال الليبي، فهي تسهم في إحداث تغييرات واضحة في حجم السكان وتوزيعهم إذا ما استثنينا الزيادة الطبيعية، فالمدن الشمالية الليبية استمدت معظم سكانها من المناطق الريفية، وأسهمت في إعادة توزيعهم مكانياً بين الأقاليم، والمناطق الداخلية للبلد، وأكثر مظاهر الهجرة الداخلية انتشاراً هي انتقال أهل الريف إلى المدن وذلك لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو كليهما، وقد تكون دوافع الهجرة واحدة في الغالب والعامل المشترك بينهما هو عدم الرضا عن الموطن الأصل والانتقال إلى موطن آخر أكثر ملائمة وأكثر تحقيقاً لحاجاته ورغباته وراحته.

بعد التطورات التي شهدتها البلاد إثر اكتشاف النفط وما صاحب ذلك الاكتشاف من نشاط في المشاريع التنموية التي تضمنتها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، والتي أدت إلى زيادة الانتعاش الاقتصادي وتنشيط الحركة الاقتصادية في القطاع الخاص الذي بدأ يسهم في إيجاد فرص العمل وأسهمت بدورها في تدفق تيارات الهجرة من خارج البلاد ودخلها وخاصة من القرى والأرياف نحو المدن، حيث تتوفر إمكانيات أفضل تعمل على جذب الوافدين إليها واستقطابهم .

لقد أتت فكرة هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدينة جنزور ومدى استيعابها لاستقطاب تيارات الهجرة الوافدة إليها، ومعرفة مقوماتها وإمكانياتها، فكان لهذا دور كبير في نزوح سكاني إلى مدينة جنزور، واستقطاب العديد من المهاجرين الباحثين عن حياة أفضل، مما استدعى الوقوف أمام هذه الظاهرة ودراسة الإمكانية المتوفرة بهذه المدينة ، ومعرفة ما إذا كانت قادرة على تلبية احتياجات سكانها المقيمين والوافدين إليها، وتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب من مستوى خدمات ومرافق عامة ومساكن ملائمة وطرق مواصلات جيدة وشبكات صرف صحي ومحلات تجارية تخدم أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية ومدارس ومعاهد إلى غير ذلك.

أما في حالة عدم مقدرة هذه الإمكانيات المتاحة في المدينة على تلبية جميع المتطلبات وغيرها، فإن ذلك يؤدي إلى العديد من المشاكل التي تنقل كاهل المدينة وتثير قلق المسؤولين وصانعي القرار، مما يستوجب دراستها وتحليلها للوصول إلى نتائج وحلول مناسبة.

تناولت هذه الدراسة موضوعاتها في أربعة فصول على النحو التالي:خصص الفصل الأول للإطار النظري للدراسة متضمناً المقدمة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها

ومجالاتها والوسائل والأدوات المستخدمة والمنهجية المتبعة والدراسات السابقة والمصطلحات والمفاهيم، أما الفصل الثاني فتناول دراسة المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة من حيث الموقع والموضع الجغرافي، والتركيب الجيولوجي والتضاريس، والمناخ والتربة والموارد المائية والنبات الطبيعي، في حين اختص الفصل الثالث بدراسة المقومات البشرية حيث اهتم بالنشأة والتطور التاريخي والتكوين الاجتماعي للسكان وتركيبهم وتوزيعهم وكثافتهم بالإضافة الى دراسة استعمالات الأراضي حسب المخطط، وناقش الفصل الرابع الهجرة والتفضيل المكاني للسكان، وتحليل بيانات الدراسة الميدانية من جانبين، الأول الوقوف على خصائص المهاجرين والثاني اختبار الفرضيات، هذا وانتهت الدراسة بالخاتمة والنتائج والتوصيات المقترحة إضافة إلى المصادر والمراجع والملاحق.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد أي مشكلة للدراسة عن طريق تحديد ظاهرة معينة تحتاج إلى دراسة وتحليل وتفسير ووضع حلول للمشكلة المترتبة عليها.

إن المشكلة التي تواجه السكان ليست أعدادهم الهائلة بل توزيعهم الجغرافي حيث يتميزون بالحركة وعدم الثبات، فهم ينتقلون من مكان لآخر، فهناك عوامل طبيعية واقتصادية وبشرية أدت إلى تركيز السكان بمناطق دون أخرى وهذا راجع لافتقار مناطق الطرد للمقومات التي تمتلكها المناطق الجاذبة التي تمثل تجمعات صغيرة على أجزاء محددة من الشريط الساحلي، فمراكز التجمعات التي شهدت مقومات جذب استقطبت العديد من المهاجرين، وذلك لتوفر المقومات الصالحة للاستقرار التي ساعدت على إعادة توزيع السكان جغرافياً، هدين العاملين هما الأهم في حركة أعداد كبيرة من المهاجرين من الدواخل إلى المدن كرد فعل للمزايا

المعروفة التي يعتقد بوجودها في المدن مما ساعد على نموها بصورة عشوائية ، وأصبحت تعاني من اكتظاظ سكاني وضغط شديد على مرافقها العامة كافة، وتعد مدينة جنزور إحدى هذه المدن التي شهدت تطوراً عمرانياً سريعاً بسبب التطور السريع في عدد سكانها، والذي لعبت فيه الهجرة الوافدة إليها دوراً كبيراً.

من هذا المنطلق لاحظت الباحثة ان ظاهرة الهجرة الوافدة والمنتزيدة الى المدينة جدير بالدراسة، وذلك لمعرفة المقومات التي تمتلكها لاستقطاب المهاجرين ومدى استيعابها لهم والأسباب الطاردة لهم من اماكن اقامتهم الاصلية، و محاولة التعرف على رغبة المهاجرين اليها في اتخاذها مكاناً دائماً للإقامة المستقبلية ام تراودهم فكرة الهجرة منها سواء اكان ذلك ماثلاً في هجرتهم العكسية الى اماكن اقامتهم الاصلية او منطقة اخرى والاسباب والعوامل التي تلعب دوراً في ذلك.

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :-

- 1- هل أدت الإمكانيات والمقومات المتاحة في المدينة إلى استقطاب المهاجرين إليها؟
- 2- ما أهم المناطق الطاردة للمهاجرين التي تعد المغذي لتيارات الهجرة نحو المدينة؟
- 3- أي الأحياء تمتلك المقومات الأساسية التي جعلت منها أكثر الأحياء في المدينة تركيزاً واكتظاظاً بالسكان؟
- 4- ما أكثر الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الانتقال السكني داخل المدينة؟
- 5- هل لدى المهاجرين الرغبة في العودة إلى مناطقهم الأصلية وما أسباب ذلك ؟
- 6- أي الأحياء تفضيلاً للإقامة المستقبلية في المدينة ؟

7- ماهى العلاقة بين المستوى التعليمي والرغبة في الهجرة المستقبلية خارج المدينة إن وجدت؟

8- هل تتم الهجرة مباشرة إلى مدينة جنزور دون المرور بمدينة طرابلس أو غيرها من المدن؟

10- هل كانت خصائص الموقع الجغرافي وقرب مدينة جنزور من مدينة طرابلس عاملاً لاستقطاب المهاجرين إليها؟

أهميتها:

على الرغم من الكم الهائل من الأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية وفي الدراسات السكانية وشتى المجالات التي أنجزت، فإن تلك الدراسات أغلبها ركزت على المدن الكبرى ولم تحظ المدن الصغيرة إلا بالقليل، لذا تناولت هذه الدراسة مدينة جنزور لتغطي النقص في هذا النوع من الدراسات، فدراسة الإمكانيات المتاحة في مدينة جنزور ودورها في استقطاب المهاجرين إليها من المواضيع المهمة التي يحتاجها الباحثون في مجال الهجرة الداخلية والخارجية على حد السواء.

كذلك يمكن التعرف من خلال الدراسة على أنماط الهجرة الداخلية، ودراسة تحليلية وهل تتم مباشرة من المناطق الداخلية إلى مدينة جنزور دون المرور بمدينة طرابلس أو أنها تتم أولاً إلى مدينة طرابلس ومنها إلى مدينة جنزور، والتعرف على أسباب هذه الظاهرة وآثارها.

كذلك تعد احد المصادر الأساسية اللازمة لمعالجة المشاكل المماثلة المتعلقة بظاهرة الهجرة الداخلية، هذا فضلاً عن إثراء المكتبة الليبية الخاصة بالعلوم الإنسانية.

أهدافها:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة بوصفها ظاهرةً سكانية مستمرة، والتعرف على العوامل والمقومات التي لها دور فعال في ظاهرة الهجرة ، وتوضيح الإمكانيات المتاحة في مدينة جنزور ودورها في استقطاب المهاجرين إليها والتي تتزايد بشكل ملحوظ، ذلك لما توفره المدينة من خدمات للغالبية، لذا فإن دراستها ضرورة وذات جدوى وفعالية، وأن النتائج التي توصلت إليها ستعين على وضع الأسس السليمة لإيجاد حلول ناجحة لهذه المشكلة، وبناء على ذلك فإن اهداف الدراسة تتمحور حول الآتي:

- 1- معرفة المقومات والإمكانيات للمدينة التي بدورها تجذب السكان إليها.
- 2- معرفة المناطق المفضلة للإقامة المستقبلية داخل مدينة جنزور والأسباب المؤدية إلى ذلك.
- 3- التعرف على درجة تأثير المراكز الحضرية في عملية اتخاذ قرار التفضيل المكاني.
- 4- تحديد أهم المناطق الطاردة التي لا تملك المقومات الأساسية التي تعد المغذي لتيارات الهجرة الوافدة للمدينة.
- 5- معرفة أهم الاحياء التي ملكت المقومات الأساسية، وخلقت منها أكثر الأحياء تركيزاً أو اكتظاظاً داخل المدينة.
- 6- الوقوف على أسباب الهجرة الوافدة وأهم الآثار المترتبة عليها ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.
- 7- توضيح مدى رغبة المهاجرين في العودة إلى مناطق اقامتهم الاصلية ومعرفة أسباب ذلك.
- 8- تسليط الضوء على منطقة الدراسة وإظهار المشاكل التي تعاني منها.

9- معرفة مدى تأثير العوامل والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الهجرة وفي التفضيل المكاني.

مجالاتها:

عنيت هذه الدراسة بمدينة جنزور ودور إمكانياتها في جذب المهاجرين ومن مجالاتها الآتي:

أ- المجال المكاني:

تقع المدينة غرب مدينة طرابلس، وتمتد بمحاذاة ساحل البحر المتوسط من شمالها، بينما يحدها من الجنوب منطقتي النجيلة والسواني، ومن الشرق مدينة طرابلس، ومن الغرب منطقة صياد، بمساحة تصل الى (139 كم²) وتضم مدينة جنزور أربع محلات هي محلة الشرقية والسوق والوسط، وسيدي عبداللطيف، أما فلكياً فتقع بين خطي طول:-

12° E . 12° . 57 و 13° . 05 . 13 شرقاً ودائرتي عرض 32° . 45 . 32° N و 32° . 52 . 32 شمالاً

ب- المجال الزمني:

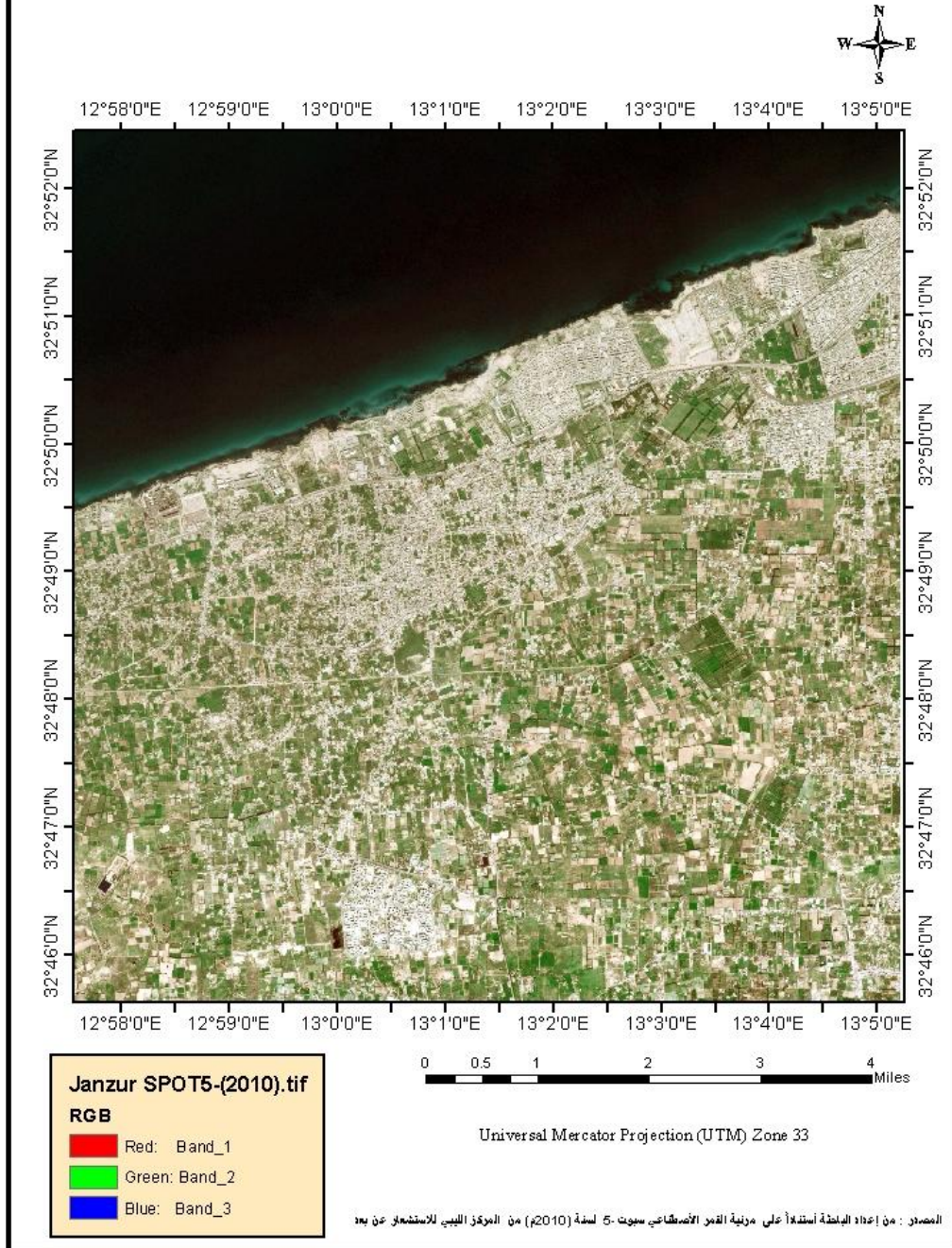
من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية والتي تتعلق بالفترة الزمنية التي تم خلالها استقطاب المهاجرين الى مدينة جنزور، فان المجال الزمني لهذه الدراسة يشمل الفترة الزمنية التي تمتد من بداية العقد السادس من القرن الماضي وحتى عام 2012م.

ج- المجال البشري:

يمثل المهاجرين الى منطقة الدراسة مجتمعاً تم اختياره لتحقيق الاهداف المرجوة لكن نتيجة لعدم الحصول على أي بيانات دقيقة من السجل المدني بمنطقة الدراسة يمكن الاعتماد عليها،

لذا تم الاعتماد على الاحصائيات الواردة في التعدادات السكانية خلال الفترة (1973م_2006م) بلاضافة الى المسح السكاني الذي اجري فى عام (2012م) كما تم الاستعانة بذوي العلاقة فى كل فرع من فروع منطقة الدراسة والذي يمثلته مختار المحلة (شيخ المحلة) باعتباره اكثر دراية بالقاطنين في منطقته، من خلال ذلك كله تم تحديد (44676) مهاجر موزعين على (7446) أسرة على افتراض ان متوسط عدد افراد الاسر المهاجرة (6) أفراد، وتم اعتمادهم مجتمعاً لدراسة و تم اختيار عينة عشوائية بلغ عددها (378) رب أسرة او ما يعادل 5.1% من مجموع ارباب اسر المهاجرين، وتم توزيع ورقة الاستبيان المخصصة للدراسة وذلك حسب النسبة والتناسب أنظر الجدول رقم (19) وبلغ العائد منها 354 ورقة وتم تفريغها وتبويبها وجدولتها ومن تم تحليلها كما هو موضح بالتفصيل فى الفصل الرابع.

الشكل رقم (1) الموقع الجغرافي لمدينة جنزور



فرضياتها:

- تعد الفرضيات الاجابات المبدئية أو الأولية لمشكلة الدراسة، وقد تبنت هذه الدراسة عدداً من الفرضيات جاءت استناداً إلى مجموعة من المشكلات والقضايا تتمحور في الآتي:
- 1- يمثل العامل الاقتصادي أكثر العوامل جذباً للمهاجرين نحو المدينة.
 - 2- إن أغلب المهاجرين تراودهم فكرة العودة إلى مناطقهم الأصلية في حال تحسن وضع الخدمات والمرافق العامة بها.
 - 3- يعد عامل القرب المكاني من المدينة الكبرى طرابلس أحد أهم عوامل الجذب إلى مدينة جنزور، وهذا يعني أن حجم الهجرة الوافدة إلى المدينة من المناطق القريبة أكثر من المناطق الأبعد مسافة.
 - 4- هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي والرغبة في الهجرة المستقبلية خارج المدينة.
 - 5- إن الأحياء الحديثة داخل المدينة هي الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية.

المنهجية المتبعة:

يعد المنهج في أي دراسة الخطة والطريقة التي يتبعها الباحث في بحثه لحل مشكلة الدراسة هذا ما أورده بدر⁽¹⁾، الذي يرى إن المنهج ما هو إلا الطريقة التي يتبعها الباحث في بحثه المختار، ودراسته للظاهرة المدروسة وصولاً للحقيقة، كما أكد ذلك الفرا⁽²⁾ في دراسته الجغرافية التي يؤكد فيها أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في الكشف عن الحقيقة في موضوع دراسته، ذلك إن معرفة الأوضاع القائمة يكون الهدف المنشود في أي منهج للبحث، وهذا ليس ببعيد عما أكدّه عيسى⁽³⁾، حيث حدد في دراسته إن المنهج المتبع في البحث لا يكون

⁽¹⁾ - أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، (1977م)، ص 28-29.

⁽²⁾ - محمد الفرا، مناهج البحث الجغرافي بالوسائل الكمية، الكويت، وكالة المطبوعات، (1982م)، ص 20-23.

⁽³⁾ - محمد طلعت عيسى، البحث ومناهجه، التعاون للنشر والتوزيع القاهرة، (1963م)، ص 26.

إلا طريقاً يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بمجموعة مركبة من القواعد العامة التي تهيمن على منطق العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى النتيجة المطلوبة.

يوجد لكل دراسة منهج لابد من إتباعه، من أجل الوصول إلى نتائج جيدة تحقق أهداف الدراسة، فالعمل المكتبي بداية مهمة لإعداد تصور عن ما هو موجود من بيانات ومعلومات حول موضوع الدراسة، ففي هذه المرحلة يتم حصر الدراسات السابقة التي أمكن التوصل إليها والتي تناولت مشكلة الدراسة، ومن خلال الاطلاع على هذه الدراسات والتمعن فيها، يتم التعرف على الطرق والأساليب والجوانب التي تناول فيها الباحثون هذه الظاهرة، ليتمكن بعد ذلك من تتبع منهج وأسلوب مستقل يميز دراسته ممن سبقها من الدراسات لهذه الظاهرة تفادياً للإعادة والتكرار ولتحقق الدراسة جدواها والفائدة المرجوة منها، لذا اعتمدت هذه الدراسة على "المنهج الوصفي" الذي يهدف إلى تجميع البيانات والمعلومات الكافية حول موضوع الدراسة من خلال وصف الظاهرة وتحديد نوعها وتوزيعها، ومعرفة عوامل ارتباطها بالظواهر الأخرى، ثم الكشف عنها والاتصال بالمصادر والمرافق والجهات ذات الاختصاص، والاطلاع على الدراسات والتقارير والمنشورات والمراجع المتعلقة بها، واستخلاص النتائج العامة وتحديدتها التي تدور حولها، كذلك "المنهج التحليلي" لتحليل البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية من واقع الاستبيان، وعينة الدراسة المختارة، وتحليل الإحصاءات والبيانات المجمعة، حيث بات الاعتماد على الأساليب الكمية والإحصائية (الرياضية) حجر الأساس في قياس معدلات نجاح أي عمل ميداني، وبلوغه نتائج علمية تفسر المشكلة المدروسة، ولهذا تعتمد الدراسة على أساليب معينة في اختبار العينات والأشكال البيانية والنسب والمعادلات والقوانين

لاختبار وتحليل مدى الارتباط بين المتغيرات المختلفة في الظاهرة وتحليلها وإبراز صدق الفروض والنتائج التي اعتمدت على الأساليب الإحصائية كلما تطلب الأمر ذلك.

الأدوات المستخدمة:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات وتحليلها على الأدوات التالية:

- 1- المكتبة، للاطلاع على الوثائق والبيانات والمعلومات الموثقة والمصادر والمراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى الأبحاث والرسائل العلمية والخرائط والمجلات والدوريات والتقارير، إلى جانب التعدادات العامة للسكان، وبيانات السجل المدني والمخططات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
- 2- المقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص؛ لرصد بعض الآراء والمشاكل التي تواجه المنطقة، إلى جانب المسؤولين الذين لهم علاقة بالأمر.
- 3- الملاحظة المباشرة لكل ما يتعلق بموضوع الدراسة التي تعد مهمة في البحوث الجغرافية بأنواعها.
- 4- الدراسة الميدانية، لكي تحقق الدراسة الأهداف والأهمية الكافية من أجل دعم الدراسات السلوكية ذات العلاقة، فإنه من الضروري استخدام الطريقة الصحيحة من جمع المادة العلمية اللازمة، فالدراسة الميدانية تمثل العمود الفقري لأي دراسة جغرافية وتستخدم طريقة استمارة الاستبيان التي يتم توزيعها على عينة الدراسة والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة وكل سؤال من الأسئلة يندرج تحت عامل مهم اقتصادي أو اجتماعي أو طبيعي.

الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدراسات والبحوث التي أجريت حول هذا الموضوع في جوانبه المختلفة.

أن أغلب الدراسات تركزت على نمو السكان وتوزيعهم وأثر الاقتصاد والتنمية على ذلك في المدن الكبرى والعواصم، وأهملت المدن الصغيرة التي لم تتل نصيباً يذكر من هذه الدراسات وتعد منطقة الدراسة التي لم تحض بدراسات متعددة تساعد على حل مشاكلها وتضع الحلول الناجحة لها باستثناء بعض الدراسات مثل التي قامت بها مؤسسة (وايتنج العالمية 1966م) المكلفة من قبل وزارة التخطيط والتنمية التي تتضمن حصر إمكانيات المنطقة الطبيعية والبشرية وتحديد المشاكل الرئيسية وتحليل الإمكانيات الهامة لتطور المنطقة مستقبلاً إلى جانب تحديد العوامل المهمة والرئيسة لهذا التطور في منطقة الدراسة بالتحديد⁽¹⁾.

كذلك دراسة (أبو عيانة 1970م) التي اهتمت بدراسة المهاجرين إلى مدينة الإسكندرية وأوضحت الدراسة دور الصناعة ووسائل النقل والمواصلات في جذب المهاجرين واستقطابهم إليها، وأن أغلب المهاجرين يفضلون الإقامة في منطقتي (الرمل والمنتره) لعدة عوامل عملت على جذبهم إلى هذه المناطق⁽²⁾، كما حدد أبو عيانة في كتاب (جغرافية السكان أسس وتطبيقات) عوامل تفضيل المهاجرين وانتقالهم من مواطنهم الأصلية، وأولي ذلك إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي تتمثل في المهارات الفردية، والأجور المنخفضة، في مكان الإقامة الأصلي، وفرص العمل المتاحة، ولقد أوضحت الدراسة أن وجود الأقارب والأصدقاء في المهجر له

(1) - وزارة التخطيط والتنمية مؤسسة وايتنج العالمية- تقرير جرد منطقة طرابلس، القسم التاسع، تقرير عن منطقة جنزور،

(1966م).

(2) - فتحي محمد أبو عيانة، سكان الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، (1980م)، ص 530-570.

دور مباشر في الانتقال، كما بينت أن العامل الاقتصادي هو العامل الأكبر لتحديد مكان الإقامة المفضل (1).

وجاء في كتاب المهدي (جغرافية ليبيا البشرية) أن الهجرة الداخلية أمر طبيعي يندر أن يخلو بلد منه إلا إذا كانت هذه الحركة في اتجاه واحد وبدراسة البيانات الخاصة بمكان الميلاد حسب نتائج التعداد السكاني عام (1973م) بلغ مجموع عدد المولودين في غير محل إقامتهم، الذين يمكن وصفهم مهاجرين من محل إقامتهم إلى إقامة جديدة (745.236) أو حوالي (36%) من مجموع سكان ليبيا إذ ولدوا خارج الفرع البلدي الذي تم عدهم فيه الذي هو مكان إقامتهم الحالية.

كانت الهجرة تتم إلى المدن الكبرى، مثل طرابلس وبنغازي وسبها التي استقطبت أكبر عدد من المهاجرين. ويبدو أن هذه الهجرة قد ازدادت بعد عام (1960م)، فنسبة سكان المدن إلى سكان الريف لم تكن مرتفعة قبل ذلك، فمدينة طرابلس وبنغازي، لم يتجاوز عدد سكانهما في عام (1954م) (20%) من مجموع سكان ليبيا(2).

وفي كتاب القصير (إحياء الصفيح، دراسة في علم الاجتماع الحضري مثال: المجتمع المغربي) خلصت الدراسة إلى أن غالبية القاطنين بالقنيطرة هم من أصل ريفي، وأن الرغبة في الحصول على عمل وأجر مستديم هي أهم عامل يدفع الريفي للهجرة إلى المدينة، كما خلصت الدراسة إلى أنه كلما بعدت المسافة التي تفصل الريفي المهاجر عن موطنه الأصلي، قلت احتمالية عودته إلى موطنه الأصلي(3).

(1) - فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعارف، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، (1997م)، ص 266.

(2) - محمد مبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، (1990م)، ص 125.

(3) - عبد القادر القصير، أحياء الصفيح، دراسة في علم الاجتماع الحضري مثال: المجتمع المغربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1993م)، ص 190.

وقد أشار الفارسي في بحثه (السكان والتحضر والتنمية الاقتصادية في ليبيا) أن الهجرة الداخلية إذا استمرت لفترة طويلة ستؤدي إلى تقليص العنصر البشري وتهميش اقتصاديات المناطق المهاجر منها، الأمر الذي سيؤثر في جذب الاستثمارات الصناعية، نتيجة لعدم توفر القوى العاملة اللازمة، ومما يجعل مشاكل الهجرة أكثر تعقيداً بالنسبة لمناطق الطرد السكاني، أن هذه الهجرة عادة ما تكون مرغوبة ومفضلة بين الشباب في سن العمل، وذوي المؤهلات والكفاءات والخبرة الباحثين عن فرص عمل أفضل، ومن يطمحون في الصعود على السلم الاجتماعي⁽¹⁾.

وجاء في كتاب عمورة (ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري) أنه نتيجة انتشار التعليم وتحسن الوضع الصحي بين المواطنين ودخول النفط عنصراً محركاً للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بدأ يظهر ارتفاع في معدلات نمو¹ السكان وتوجههم نحو المدن الرئيسية، وبالذات طرابلس وبنغازي⁽²⁾.

وفي دراسة فتحية الشتيوي حول (هجرة الكفاءات العلمية المحلية إلى طرابلس الكبرى) أوضحت فيها عوامل الطرد التي دفعت الكفاءات إلى مغادرة مناطقهم الأصلية، وأشارت إلى تدني الخدمات الصحية والتعليمية حيث شكّلت نسبتهما حوالي (52%) من إجمالي الكفاءات، إذ تعاني المرافق الصحية بالمناطق الداخلية من نقص المباني والأجهزة التعليمية فتناقصت قدرتها في إعداد الكفاءات اللازمة لجهات التنمية، حيث إن هجرة الكوادر العلمية

(1) - عيسى حمد الفارسي، المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا، (2004م)، ص 133.

(2) - علي الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، (1998م)، ص 364.

حرمات الجامعات والمؤسسات العلمية التي أنشئت حديثاً من خبرتهم لإعداد كفاءات جديدة¹ وتأهيلها(3).

أما دراسة إسماعيل عن (الهجرة الداخلية لمحافظة القاهرة) فقد أشارت إلى أن من أهم أسباب الهجرة من الريف إلى المدن، هي الضغط السكاني الناشئ عن النمو السكاني السريع في الريف على الرقعة الزراعية المحدودة، وتوفر فرص عمل أفضل في المدن، بسبب جهود التنمية المتمثلة في إنشاء أعمال صناعية، ومصالح تجارية، ومؤسسات اجتماعية، وثقافية. (2)

أما دراسة (المؤسسة البولندية بولسيرفس فاديكو1980م) عن المدينة موضوع الدراسة التي تعالج الأوضاع القائمة فهي تصف الخصائص الطبيعية للمنطقة والسكان المقيمين بها والتطوير العمراني، وتتناول افتراضاته التطوير حتى سنة 2000م، وأشار التقرير إلى أن الهجرة المتوقعة لجزء من سكان طرابلس إلى جنزور ستكون بمثابة العامل الرئيس المسهم في نمو سكانها(3).

وفي دراسة (خلف الله 1984م) بعنوان حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا التي اهتمت بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمهاجرين ومعرفة الأسباب والدوافع الكامنة وراء هجرتهم إلى مدينتي طرابلس وبنغازي، وقد بينت العلاقة بين النقص في العمالة ووجود الهجرة السالبة كما أشارت الدراسة الي أن معظم المهاجرين هم من المتزوجون

(3)-فتحية على الشتيوي، هجرة الكفاءات المحلية إلى طرابلس الكبرى للفترة من (1973م إلى 2005م)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الفاتح ،قسم الجغرافيا، (2006م)، ص 60.

(1)-عبد الفتاح عز الدين إسماعيل، تيارات الهجرة الداخلية لمحافظة القاهرة، بحوث ودراسات، العدد 66، (2003م)، ص 37.

(2)-أمانة. المرافق، مؤسسة بولسيرفس فاديكو، جنزور، المخطط الشامل(2000م) التقرير النهائي، ص 57-58.

وصغار السن والذكور، والأسباب الكامنة وراء هجرتهم هي أسباب مرتبطة بفرص العمل وأسباب اقتصادية⁽¹⁾.

هذا وأشارت دراسة (عبد ربه 1989م) للهجرة الريفية والنمو الحضري في مدن الشرق الأوسط لسكان مدينة البيضاء إلى أسباب الهجرة من المناطق الريفية إلى مدينة البيضاء ومعرفة التغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي واجهتها المدينة في المرحلة الانتقالية.⁽²⁾

أما دراسة (عبد المعطى 1990م) "الهجرة الريفية الحضرية ومحاولات النمو والتنمية في مصر منذ عام (1952م) إلى منتصف الثمانينات" فقد أوضحت تطور الهجرة بين المحافظات وعلاقتها بتوزيع الثروة وأن هناك محافظات جاذبة للسكان مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، وهناك محافظات طاردة لسكانها مثل الشرقية وأسيوط وسوهاج وقنا، وأرجع ذلك إلى اختلاف توزيع الثروة⁽³⁾.

كما تناولت دراسة (احتشوش 1992م) النمو السكاني والتوسع الحضري وتطرق إلى موضوع الهجرة الوافدة وأن النمو السكاني في مدينة طرابلس وبنغازي كان للهجرة النصيب الأكبر فيه، وكان حجم الهجرة الوافدة إلى مدينة طرابلس تعادل ثلاثة أضعاف الهجرة إلى

(3) - رمضان عريبي خلف الله، حركة القوة العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، (1983م)، ص 47-265.

(2) - عبد الفتاح الششتاوي عبد ربه، الهجرة الريفية والنمو الحضري في مدينة الشرق الأوسط، مع دراسة إحصائية لسكان مدينة البيضاء، مجلة العلوم الإنسانية، زليتن، العدد الأول، (1989م)، ص 350-370.

(3) - عبد الباسط عبد المعطى، الهجرة الريفية الحضرية في مصر، تحليل تاريخي ومعاصر، ط1، معهد الاتحاد العربي، بيروت، (1990م)، ص 66-130.

مدينة بنغازي لأسباب طبيعية تتعلق بالموقع حيث إن مدينة طرابلس تحتضنها أرض زراعية خصبة متمثلة في سهل الجفارة الغني بالمياه الجوفية والأرض الخصبة⁽¹⁾.

وفي دراسة (العياطي 1996م)، على أفضليات الإقامة المستقبلية لسكان حي الهضبة الشرقية بمدينة طرابلس بقصد معرفة مستقبل الإقامة للسكان والتعرف على أماكن الجذب وأسباب التفضيل، حيث أوضحت أن العلاقات والروابط الاجتماعية، كانت ذات أهمية أوضح في عملية التفضيل المكاني وأن العوامل الاقتصادية مثل فرص العمل والخدمات من الأمور المهمة التي دفعتهم إلى الانتقال من مكان الإقامة إلى أماكن أخرى⁽²⁾.

أما دراسة (العماري 1997م) بخصوص التغيرات السكانية في مدينة بنغازي خلال الفترة (1954م - 1984م)، فقد تناولت فيها دراسة النمو السكاني بعناصره كافة بدءاً من المواليد والوفيات والهجرة والتركيب السكاني والخصائص السكانية وتوصل إلى أن الاتجاه العام لنمو السكان كان من النوع المرتفع السريع وأن مدينة بنغازي مدينة جذب سكاني سواء من حيث الداخل أو الخارج وأن الهجرة مع الزيادة الطبيعية أساس نمو السكان كذلك وجود فرص العمل والازدهار الاقتصادي والتعليم والخدمات⁽³⁾.

وجاءت دراسة (السني 2001م) عن الهجرة الداخلية من شعبية غريان وإليها، وقد ركز في دراسته على أثر العوامل الرئيسة في الهجرة التي أوضح فيها أن العامل الاقتصادي كان من

(1) - عمران سالم احتيوش، النمو السكاني والتوسع الحضري في العالم وليبيا، بحث مقدم إلى ندوة التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، بنغازي، 1992م، تحرير خليل القريري، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي (1994م)، ص 24-60.

(2) - سميرة محمد العياطي، أفضليات الإقامة المستقبلية لسكان الهضبة بطرابلس رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، كلية التربية، قسم جغرافيا، (1996م)، ص 460.

(3) - محمد مختار العماري، التغيرات السكانية في مدينة بنغازي خلال الفترة (1954م - 1984م)، دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

أكثر العوامل المؤدية إلى هجرة السكان من شعبية غريان وأظهرت أن عدة عوامل كانت وراء قرار الهجرة من المنطقة المدروسة وحاولت من خلالها التعرف على الوضع السكاني للمنطقة ، بعد تنفيذ العديد من الخطط التتموية، لتحديد درجة مقدرتها في المحافظة على السكان القاطنين بها، ومقدرتها على استقطاب الذين سبق وإن هاجروا منها، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من بينها أن العامل الاقتصادي كان وراء قرار الهجرة كما خلص إلى أن هناك علاقة عكسية بين قرار العودة، وامتلاك المهاجر للمسكن في المنطقة المهاجر إليها، كما توصل إلى وجود علاقة بين فئات العمر، والحالة التعليمية والخدمات المقدمة في المناطق المهاجر إليها وبين قرار العودة إلى مكان الإقامة الأصلي⁽¹⁾.

وتناولت دراسة البوسيفي (نشأة مدينة جنزور ووظائفها-2002م) وكانت أهدافها تتمحور حول تحليل عوامل النمو الحضري لمدينة جنزور وتطورها وأثرها في استعمالات الأراضي، وعلاقتها بأقاليمها المجاورة، ووضح أن المدينة شهدت نمواً سكانياً تبعاً لعاملي الزيادة الطبيعية والهجرة وهو ما أدى إلى توسع المدينة وزيادة رقعته المكانية⁽²⁾.

أما دراسة (النمرود 2004م) للتوزيع المكاني واتجاه النمو السكاني في منطقة جنزور فقد أكدت على دور الهجرة في النمو السكاني وأوضحت أن منطقة جنزور منطقة جذب سكاني من داخل البلاد وخارجها وأن السكان لا يتوزعون توزيعاً متساوياً على كل المنطقة⁽³⁾.

(1)- عبد الحكيم حسين السني، الهجرة الداخلية من شعبية غريان وإليها (أسبابها والآثار المترتبة عليها) من (1954م-1995م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السابع من أبريل، قسم الجغرافيا، (2001م)، ص 166.

(2)- المختار محمد عمر البوسيفي، نشأة مدينة جنزور ووظائفها، دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الزاوية (2002م)، ص 91-92.

(3)- خيرية علي محمد النمرود، التوزيع المكاني واتجاه النمو السكاني في منطقة جنزور، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة طرابلس، (2004م)، ص 8-9-309-315.

وتم التركيز في دراسة (الفلاح 2004م) على التفضيل المكاني لسكان زوارة، حيث أوضحت الأماكن المفضلة للإقامة المستقبلية ومناطق الجذب والطرْد وكذلك الأسباب المؤدية إليها، و العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ودورها في اتخاذ قرار التفضيل المكاني بما في ذلك دور مصادر المعلومات التي يعتمد عليها قرار الانتقال المكاني المفضل للإقامة المستقبلية⁽¹⁾.

وجاءت دراسة (الكيلاني 2004م) للتباين المكاني في مستويات المعيشة داخل منطقة البطنان، بهدف الكشف عن الاختلاف المكاني في مستويات المعيشة بين مركز المدينة والهامش، وأن أهم الأسباب وراء التفضيل المكاني للإقامة المستقبلية هي أسباب اقتصادية وتعليمية وصحية وأمنية، حيث أكد أن الاختلاف بين المركز والهامش هو مستوى الخدمات الأفضل نسبياً في المركز من الهامش.⁽²⁾

أما دراسة (البريكي 2005م) الهجرة الداخلية إلى منطقة حي الأندلس أسبابها وآثارها لمعرفة المشاكل المترتبة على الهجرة والعوامل المؤثرة فيها وانعكاساتها على الوضع الديموغرافي للسكان معتمداً على المنهج الوصفي والتحليلي في دراستها وتوصلت في نتائجها إلى أن العامل الاقتصادي وراء قرار الهجرة إلى جانب وجود علاقة طردية بين قرار عودة المهاجرين إلى موطنهم الأصلي ودوافع الحنين إلى مسقط الرأس وتحسن مستوى الخدمات،

(1) - نجاه عياد الفلاح، التفضيل المكاني لسكان مدينة زوارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس ، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2004م)، ص 160-170.

(2) - فتح الله خليفة الكيلاني، التباين المكاني في مستويات المعيشة داخل منطقة البطنان، دراسة في جغرافية التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، (2004م)، ص 155-160.

لكن هناك من يفضل ترك مكان إقامته للإقامة في مكان آخر داخل طرابلس وهناك من يفضل الإقامة خارج طرابلس⁽¹⁾.

وقد ركزت دراسة (عبد العالي 2007م) على الهجرة من مدينة ترهونة وإليها وأثارها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما تطرقت إلى العوامل والجوانب التي دفعت السكان إلى الهجرة ومعرفة أكثر العوامل دافعا لها، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها، إلى جانب أثرها على الخصائص الديموغرافية والعلاقة بين المستوى التعليمي والهجرة⁽²⁾.

وجاءت دراسة (بن دابة 2008م) حول مدينة طبرق ودور إمكانياتها المتوفرة في استقطاب المهاجرين إليها ومعرفة أهم المناطق الطاردة وأسباب الهجرة والآثار المترتبة عليها، وتوصلت إلى أن العامل الاقتصادي هو أكثر العوامل التي تقف وراء الهجرة، وأن أغلب المهاجرين تراودهم فكرة العودة لمناطقهم الأصلية في حال تحسن مستوى الخدمات والمرافق العامة بها، وأكد وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمهاجرين والرغبة في الهجرة المستقبلية خارج المدينة، كما أظهرت أن مدينة طبرق بما فيها من إمكانيات متوفرة استطاعت أن تستقطب الكثير من المهاجرين مما يعني أن تيارات الهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة مازالت مستمرة لهذا فإن مدينة طبرق تجد نفسها مضطرة لأن تزيد مجهوداتها المبذولة لكي توفر مستوى خدمات تعليمية وصحية أفضل⁽³⁾.

(1) -سمية الشارف البريكي، الهجرة الداخلية إلى منطقة حي الأندلس أسبابها وأثارها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، (2005م)، ص 150-193.

(2) -مفيدة علي عبدالعالي، الهجرة من مدينة ترهونة وإليها أثارها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، قسم الجغرافيا، شعبة الدراسات العليا، (2007م)، ص 2-6.

(3) -صلاح إبراهيم موسى بن دابة، مدينة طبرق ودور إمكانياتها المتوفرة في استقطاب المهاجرين إليها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2008م)، ص 132-140.

أما (نعيمه المصباحي 2005م) فكانت دراستها عن انعكاسات النمو الحضري لمدينة طرابلس على مدى توازن توزيع سكان المدينة إذ هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على طبيعة التوزيع السكاني وحجمه داخل محلات المدينة، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء هذا التوزيع والكشف عن الخصائص الديموغرافية للسكان ومعرفة اتجاهات نموهم والمشكلات التي يعانون منها، ومعرفة هل كان هناك أثر للتحضر على عمليات انتقال السكان من المدينة وإليها إذ توصلت إلى أن المدينة مرت في نموها بمرحلتين تميزت الأولى بطولها زمنياً وبطئها في النمو والثانية بقصرها زمنياً وبسرعتها في النمو، وأشارت إلى أن السبب الرئيس في النمو السكاني هي الهجرة، وأن المنطقة الغربية هو المغذي الأول لتيارات الهجرة الوافدة، وكان اتجاه معظم السكان في تفضيلهم السكاني للإقامة المستقبلية نحو أماكن إقامتهم⁽¹⁾.

من خلال الدراسات التي سبقت الإشارة إليها، يتضح جلياً أن غالبيتها تتفق في أن الدوافع الرئيسة الكامنة وراء اتخاذ المهاجرين قراراتهم بمغادرة أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن إقامتهم الحالية تتمثل في العوامل الاقتصادية، وتوفر فرص العمل، وتوفر الخدمات في الأماكن المهاجر إليها وذلك بهدف تحسين الوضع المعيشي، وهي تعكس عوامل الجذب في أماكن الإقامة الحالية، وعلى النقيض منها تعتبر عوامل طرد من أماكن الإقامة الأصلية.

من جهة أخرى تفيد بعض الدراسات مثل دراسة السني، ودراسة البريكي على سبيل المثال، بأن إمكانية عودة بعض المهاجرين إلى أماكن إقامتهم الأصلية أمر وارد ولكنه مرتبط ببعض المتغيرات مثل عامل السن والمستوى التعليمي ودرجة توفر الخدمات في تلك المناطق.

المصطلحات والمفاهيم:

(1) - نعيمه صالح المصباحي، انعكاسات النمو الحضري لمدينة طرابلس على مدى توازن توزيع سكان المدينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفاتح، طرابلس، (2005م)، ص 7 - 297 - 299، 300.

- **الهجرة (Migration):** تعكس الهجرة رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما تصعب معيشته بها إلى أخرى يعتقد في إمكان العيش بها بصورة أفضل وأحسن⁽¹⁾.
- **المنطقة الأصلية "المغادرة" (Area Of Origin):** وهي المنطقة التي يغادرها المهاجر قاصداً منطقة أخرى ويمكن أن تكون كذلك مكان الإقامة عند بداية فترة الإسناد الزمني أو مكان الإقامة الذي تم منه آخر تنقل.
- **المنطقة المقصودة "الوصول" (Area Of Destination / Arrival):** وهي المنطقة التي يقصدها المهاجر أو يصلها أي منطقة الإقامة الأخيرة.
- **الهجرة الكلية "حجم الهجرة" (Total Migration / Gross Migration):** وتعني مجموع الوافدين على المنطقة والمغادرين لها خلال فترة معينة.
- **صافي الهجرة (Net Migration):** أو ميزان الهجرة وهو الفرق بين عدد الوافدين والمغادرة أثناء فترة محدودة، فإذا كان الفرق لصالح الوافدين سمي ذلك (فيض الهجرة).
- **المهاجر (Immigrant):** اصطلاح يطلق على الشخص الذي يترك محل إقامته الأصلي عاقداً النية بعدم العودة إليه من أجل الإقامة بدولة أخرى سواء استطاع تحقيق ذلك أم لم يستطيع⁽²⁾.
- **الهجرة الجماعية (Group Migration):** هي عبارة عن هجرة جماعات وهي عادة ما ترتبط بجماعات تشترك معاً في أصول واحدة وتواجه ظروفاً اجتماعية أو اقتصادية أو دينية واحدة⁽³⁾.

⁽¹⁾ - فتحي محمد أبو عيانه، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط5، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (2002م)، ص231.

⁽²⁾ - رفعت إبراهيم الجوهري، هجرة العقول المصرية وعلاقتها بالتنمية في مصر، دراسة ميدانية لدوافع هجرة العقول المصرية إلى الولايات المتحدة، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، فرع البنات، (1982م)، ص5.

⁽³⁾ - أحمد إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر، ط7، القاهرة، (1989م)، ص340.

- **الهجرة الداخلية أو المحلية (Internal or local migration):** وهي تتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة.
- **الهجرة الدورية أو المؤقتة (Rhythmic Migration):** تتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محدودة ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية من أمثلتها هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان.
- **الهجرة الداخلية (Internal migration):** هي الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود السياسية للدولة.
- **الهجرة الوافدة (Immigration):** هي حركة قدوم للمهاجرين إلى مكان إقامتهم الجديد⁽¹⁾.
- **التركيب العمري للسكان (Age composition):** يبين التركيب العمري للسكان عدد كل مجموعة من المجموعات السكانية ونسبتها موزعة على فئات السن، فتشمل كل فئة الأفراد الذين تقع أعمارهم في سن معين. ويمكن تقسيم السكان إلى خمس فئات تمثل المجموعة الأولى عدد الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والثانية هم عدد الذين تتراوح أعمارهم بين (5 إلى أقل من 10) سنوات وهكذا حتى تصل إلى قمة التوزيع العمري فنحصل على عدد الذين تزيد أعمارهم عن (70) سنة مثلاً أو (80) وهو لا يقل أهمية عن التركيب النوعي.
- **التركيب النوعي للسكان (Qualitative composition):** هو نسبة الذكور إلى كل (100) من الإناث وتعرف هذه النسبة بنسبة النوع (Sex ratio) وللتركيب النوعي أثر

(1) - منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (2003م)، ص 38-106-110.

مباشر في المواليد والوفيات والزواج وكذلك في الهجرة والتوزيع المهني وفي كثير من الصفات الأخرى، كما يعد أساساً للمقارنة في كل ناحية من نواحي التركيب الاجتماعي⁽¹⁾.

- **استعمالات الأرض الحضرية:** يتمثل في المساحات المخصصة للوظائف المتباينة المعدة للأنشطة المختلفة في المدينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية أو ترفيهية أو صحية، فضلاً عن الخدمات الإدارية وخدمات البنى التحتية⁽²⁾.

- **مخطط المدينة (City Plan):** وهو يمثل الإطار التنظيمي والقانوني الذي يوجه نمط تطور استعمالات الأراضي في المدينة في المستقبل ووفق الفترة التي يغطيها، وتنظيم هذه العملية يتم وفق معايير ذات علاقة مباشرة بخصائص الموارد المتاحة ونوع المشاكل التي تواجه المدينة، ومن ثم ينبثق عن هذه العملية مجموعة من البدائل التي تتم في ضوء المعايير المعتمدة على البديل الأمثل الذي يعبر عن مخطط المدينة⁽³⁾.

- **الجغرافيا السلوكية:** هي ذلك العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان، استجابة لمواقف معينة تؤثر فيه، فيما يتعلق بتفسير هذا السلوك وفهمه ومعرفة أسبابه وإدراك العوامل المؤثرة فيه بهدف التنبؤ به، والتحكم والتأثير فيه وتوجيهه⁽⁴⁾.

- **الخريطة الذهنية:** صورة البيئة الطبيعية التي نمتلكها في أذهاننا، وعليها تبنى قراراتنا ثم سلوكنا⁽¹⁾.

(1) - دولت أحمد صادق، محمد عبد الرحمن الشرنوبى، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (1969م)، ص 56.

(2) - عبد الإله عياش وإسحاق قطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، الكويت، وكالة المطبوعات، (1980م)، ص 70.

(3) - علي إحسان شوكت ومحمود زائد، الانحراف في نمط استخدامات الأرض في مدينة الخمس، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى الجغرافي الثامن المنعقد في الخمس، (2003م)، نقلاً عن أبو حمرة، الأبعاد الجغرافية لتنفيذ مخطط زليتن، مرجع سابق، ص 23.

(4) - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، (1973م)، صفحات متعددة.

- البيئة المدركة: جزء من البيئة العملية التي هي أساساً جزء من البيئة الجغرافية التي يزداد اهتمام الفرد بها ومعرفتها لإدراك ما حوله⁽²⁾.

(1) - عبد الإله أبو عياش، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، (1979م)، ص 23 - 27 - 29.

(2) - سميرة محمد العياطي، أفضليات الإقامة المستقبلية لسكان منطقة الهضبة الشرقية بطرابلس، مرجع سابق ص 32.

المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة

تمثل خصائص البيئة الطبيعية المؤثرات الخارجية التي لا يمكن للإنسان التحكم بها والسيطرة عليها بالكامل، وهذه الخصائص تؤثر في حياة الإنسان ونشاطاته، فالظروف الطبيعية تعد من الأسباب الموضوعية التي تسهم في حركة السكان واستقرارهم في مكان دون آخر.

أولاً : الموقع والموضع الجغرافي

أ- الموقع الجغرافي

يعد من الأسس التي يعتمد عليها في الجغرافيا وخاصة كمؤثر طبيعي عند دراسة نشأة المدينة وتحليلها، فهو من العوامل الرئيسية التي يهتم بها الجغرافي ويبدأ بها دراسته لأي إقليم، فموقع أي مدينة يؤثر في شكلها المورفولوجي ونوع الوظائف التي تؤديها وخصائص المدينة وإمكانياتها، لذا فدراسة الموقع مهمة للتعرف على امتيازات المنطقة المدروسة والتمكن من التخطيط السليم لها.

تقع منطقة الدراسة في أهم وأكبر السهول الساحلية شمال غرب ليبيا وهو سهل الجفارة الذي تزيد مساحته عن "17000" كيلو متر مربع وهو عبارة عن مثلث الشكل يقع رأسه في اتجاه الشرق بالقرب من مدينة الخمس وقاعدته عند الحدود الليبية التونسية في الغرب ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب قدم الجبل الغربي، وتقع منطقة الدراسة جنزور بالتحديد في غرب مدينة طرابلس، وتمتد بمحاذاة شاطئ البحر المتوسط من جهة الشمال ويحدها من الجنوب منطقتي النجيلة والسواني، ومن الجهة الشرقية تحدها مدينة طرابلس، أما من الناحية الغربية حدود منطقة صياد.

وتقع ضمن مخططات المحلات التالية: جنزور السوق، جنزور الشرقية، جنزور الوسط، وسيدي عبد اللطيف، أما بالنسبة إلى الموقع الفلكي فهي تقع بين خطي طول:-

E 12° 57 12' & 13° 05 13' شرقاً ودائرتي عرض N 32° 45 32' & 32° 52 32' شمالاً، بمساحة تصل 139 كم²، أنظر الخريطة رقم (1) ⁽¹⁾.

ب- الموقع

يمكن القول إن مدينة جنزور تتمتع برقعة جيدة فأراضيها منبسطة في العموم مع ظهور بعض التلال والكثبان الرملية التي معدل ارتفاعها (20 متر) فوق مستوى سطح البحر، فهذا المظهر التضاريسي المنبسط ساعد في نمو المدينة وتشييد مجمعات سكنية و امتداد عمليات البناء والإنشاءات الخاصة بالمساكن الحديثة في القسم الشمالي، كما ساعدت تضاريسها المنبسطة بشكل كبير في نمو المدينة وتوسعها في اتجاه الغرب والجنوب، فهذا الانبساط نمت علي أساسه المدينة في اتجاهات مختلفة ، حيث لم يعيق عملية الإنشاء مظاهر تضاريسية معقدة أو صعبة تستوجب التعديل والإزالة ولذلك فإن موضع مدينة جنزور لم يبق ثابتة النشأة وإنما أصبح متغيراً بسبب النمو والتوسع الذي شاهدهته المدينة.

ولهذا الموقع الجغرافي والموضع أهمية خاصة وتأثير بالغ في بلورة شخصية المنطقة وترتب على هذا الموقع تركيز حركة النقل والمواصلات التي أسهمت في تسهيل حركة المرور والنقل شرقاً وغرباً مما سهل التوطن والاستقرار بها منذ القدم فالمدينة عبر تاريخها واحة من النخيل وأشجار الزيتون ذات ماء عذب وتربة جيدة تمتاز بغلات ومحاصيل زراعية كانت

⁰¹ - مصلحة التخطيط العمراني- جنزور، (2002م)، مرجع سابق.

مصدراً هاماً لسكان طرابلس، كما أن موقعها الجغرافي جعلها مركزاً هاماً على الساحل الليبي، فهي مدخل لمدينة طرابلس من ناحية الغرب وحلقة وصل بين مدينتي الزاوية وطرابلس ومن ثم فهي تقع بين أهم مركزيين حضريين في سهل الجفارة وقد تمت عملية البناء والإنشاء السكني والخدمي على طول الطريق الساحلي الممتد بين المدينتين ، فلذلك نجد للموقع أثر كبير في توزيع السكان والامتداد العمراني على جانبي الطريق دون انقطاع حتى مدينة طرابلس.

ثانياً: البنية والتطور الجيولوجي

إن دراسة البيئة والتطور الجيولوجي تعد مهمة لأنها تساعد على فهم الكثير من الظواهر الجغرافية ، كالتضاريس وعناصر المناخ و التربة وخواصها والمياه الجوفية وعمقها وغيرها من الظواهر.

يعد الإيطاليون أول من درس الوضع الجيولوجي للمدينة وكان على رأسهم (ديزو) الذي استطاع أن يجمع معلومات ممن سبقوه وأضاف إليها نتائج أبحاثه ثم تمكن من رسم أول خريطة جيولوجية لليبيا في سنة (1939م) بمقياس رسم(1:3 مليون) بقيت فترة من الزمن مرجعاً للباحثين، وقامت مصلحة المساحة الجيولوجية الأمريكية بعد ذلك بعدة دراسات جيولوجية لأجزاء متفرقة من ليبيا كان الهدف منها هو البحث عن الثروات المعدنية ومن بينها الخريطة الجيولوجية التي رسمها لويس كونانت وطبعت سنة (1964م) بمقياس رسم(1:2 مليون)⁽¹⁾.

يتفق الكثير من الجيولوجيين على أن الزمن الثالث هو أهم الأزمنة تأثيراً على الجزء الشمالي لليبيا من حيث الحركات التكتونية وما تمخض عنها من عوامل أدت الي تشكيل مظاهر سطح الأرض، ثم جاء الزمن الجيولوجي الرابع وما صاحبه من سقوط أمطار غزيرة وجريان

(1) - حسن محمد الجديدي، مرجع سابق، ص 30.

عدد من الأنهار، وما نتج عنها من رواسب رملية ، هذا ويمكن القول إن الجهات الشمالية من ليبيا هي أحدث في تطورها الجيولوجي من الأطراف الجنوبية وأن سهولها الساحلية لا تزال في طور التكوين والنشأة⁽¹⁾.

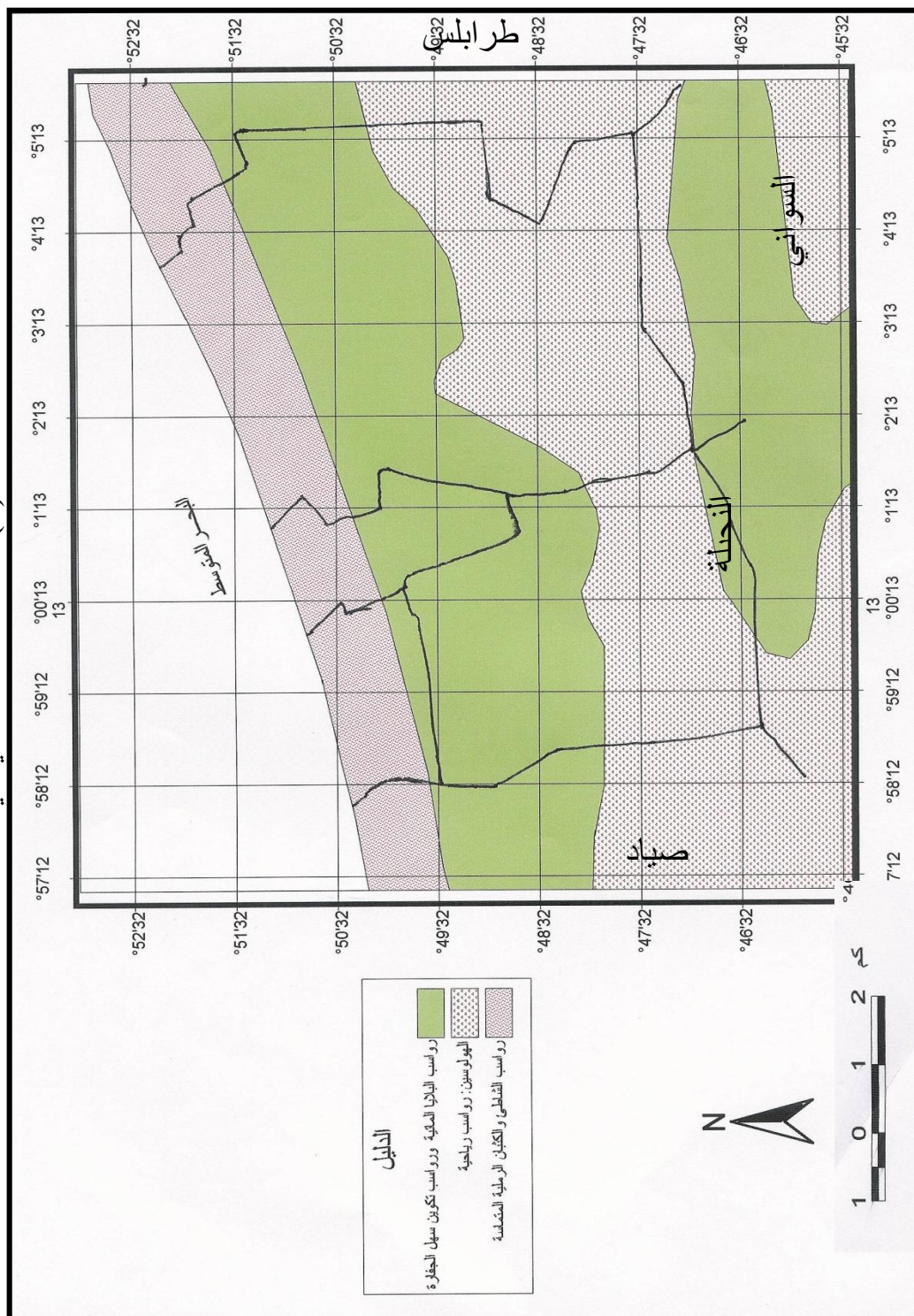
لقد مرت المدينة في الزمن الجيولوجي الثالث والرابع بعدة أحداث جيولوجية، نتج عنها تكوينات وترسبات بعضها ظاهر على السطح وبعضها مغمور تحت تكوينات أخرى، ويعد التركيب الجيولوجي من العوامل المهمة التي تسهم بشكل مباشر في اكتساب الإقليم بعض الخصائص، مما يؤثر في أنماط استغلال الأراضي وتحدد نوعه مثلاً الاستغلال الزراعي متوقف على نوع التربة، فدراسة الناحية التكتونية والجيولوجية لأي مدينة تعد من أساسيات تكوين المدينة وإنشائها، وبناء على المعلومات الهندسية والجيولوجية وجيومورفولوجية وتكوين التربة وخواصها ، كل ذلك ساعد على النمو والتوسع المساحي للمدينة توسعاً رأسياً وأفقياً.

فالمظهر الطبيعي المنبسط والمتميز بعدم وجود موانع طبيعية تعرقل حركة الإنشاء بجميع الجهات أدى إلى توسعها ونموها، كما تشمل إرسابات الزمن الرابع التي تمثلها كل من (تكوينات قرقارش وتكوينات الجفارة) إرسابات بحرية مكوناتها جيرية، تنتشر على شكل رمال شاطئية ممتدة على ساحل البحر، وتعد هذه التكوينات مصدراً هاماً لمواد البناء، أما تكوينات الجفارة فهي رواسب رملية وصخور الكاليش وبعض الكثبان الرملية الشاطئية ساعدت على تسرب مياه الأمطار خلالها لتغذي المخزون الجوفي بصورة موسمية على طول الساحل⁽²⁾،
أنظر الشكل رقم (2) خريطة توضح التطور الجيولوجي في المنطقة.

(1) - عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، مرجع سابق، ص 14.

(2) - مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية، لوحة طرابلس، كتب التفسير، (1975م)، ص 4-7.

شكل (2) التطور الجيولوجي في منطقة جنزور



المصدر : أمانة الزراعة مشروع تخطيط الموارد الطبيعية للاستخدام الزراعي والتخطيط طرابلس م 2005 .

ثالثاً : طبيعة السطح

يقصد بالسطح المرتفعات والمنخفضات الموجودة على سطح الأرض أياً كان نوعها، حيث تعد الحركات الأرضية العامل الرئيس في تضرس سطح الأرض وتكوين السلاسل الجبلية والهضاب والأودية والأحواض وغيرها، وقد بدأت الحركات مع عمر الأرض وكانت على فترات استغرقت عدة ملايين من السنين⁽¹⁾.

لقد حاول أحد الباحثين وهو (ستازفسكي staszewski) دراسة وتحليل العلاقة بين توزيع السكان ومظاهر سطح الأرض، وقد أوضح في دراسته التوزيع الرأسي للسكان بأن أعدادهم وكثافتهم تتناقص بالارتفاع وذلك للصعوبات الناتجة عن استغلال البيئات الجغرافية المرتفعة والتكيف معها، كما إن المنحدرات الوعرة لا تساعد على الاستقرار البشري بها على الرغم من التقدم التكنولوجي للإنسان، فإن العلاقة بين مناطق السهول وتوزيع السكان تعد ظاهرة معقدة، فأكثر سهول العالم ليست مناطق تركيز سكاني ومن ذلك يبدو أنه ليست هناك قاعدة لتأثير أشكال السطح على توزيع السكان إلا أن الجغرافي لا يمكن أن يتجاهل دورها سلباً كان أو إيجاباً في هذا التوزيع⁽²⁾.

إن للسطح تأثيراً كبيراً في النشاط البشري وتطوره وخاصة ما يتعلق بالإنتاج الاقتصادي، يعد سطح منطقة الدراسة أقل تعقيداً وأكثر انبساطاً من بقية أجزاء سهل الجفارة فهي لا ترتفع عن مستوى سطح البحر كثيراً، ففي الأجزاء الشمالية يصل الارتفاع إلى (20 م) ثم يزداد كلما اتجهنا جنوباً حتى يصل إلى (50 م) فوق مستوى سطح البحر مع بعض الاختلافات المحلية،

01- يحي عباس حسين، مبادئ الجغرافية الطبيعية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط1، (2001م)، ص161-163.

02- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، (1986م)، ص105-110.

فمعظم تضاريس المنطقة تتميز بالانبساط عموماً مع التدرج بالارتفاع جنوباً، وتعد منطقة الدراسة مدينة (جنزور) من المناطق المسطحة إلى حد ما وهي تتحدر بشكل طفيف نحو البحر مع التدرج بالارتفاع كلما اتجهنا جنوباً، حيث توجد بعض المرتفعات من أصل قديم، وفي بعض الأماكن المحاذية للساحل توجد صخور من تكوين قرقارش تشكل مناظر جروف فريدة من نوعها، كما توجد قواطع وخلجان تتخلل الشواطئ الرملية، ويعد الجزء الشرقي من المدينة ذو جاذبية خاصة ولذلك أوصت مؤسسة بولسيفرس بتطويره كم منطقة ترفيهية⁽¹⁾.

ولطبيعة السطح أثر كبير على سقوط الأمطار المصدر الرئيس للخزانات الجوفية، إذ يمتاز بوجود طبقة مائية تتمثل في ثلاث طبقات تتراوح الأولى ما بين (5 - 15 متر) والثانية ما بين (20 - 25 متر) والثالثة تصل إلى حوالي (200 متر) وقد أدى هذا إلى زيادة الاعتماد على المياه الجوفية فتدرج السطح في الارتفاع كلما اتجهنا جنوباً أدى إلى زيادة عمق الآبار تمشياً مع هذا التدرج وهذا أحد العوامل التي شجعت المزارع على استغلال المياه الجوفية استغلالاً زاد عن الحد المعقول خاصة في المناطق الشمالية لقرب المياه وسهولة الحصول عليها، فأدى الي هبوط المخزون الجوفي بصفة عامة، كما تعد أراضي الجزء الساحلي والأوسط من أخصب الأراضي حيث تقوم عليها الزراعة معتمدة على مياه الري⁽²⁾.

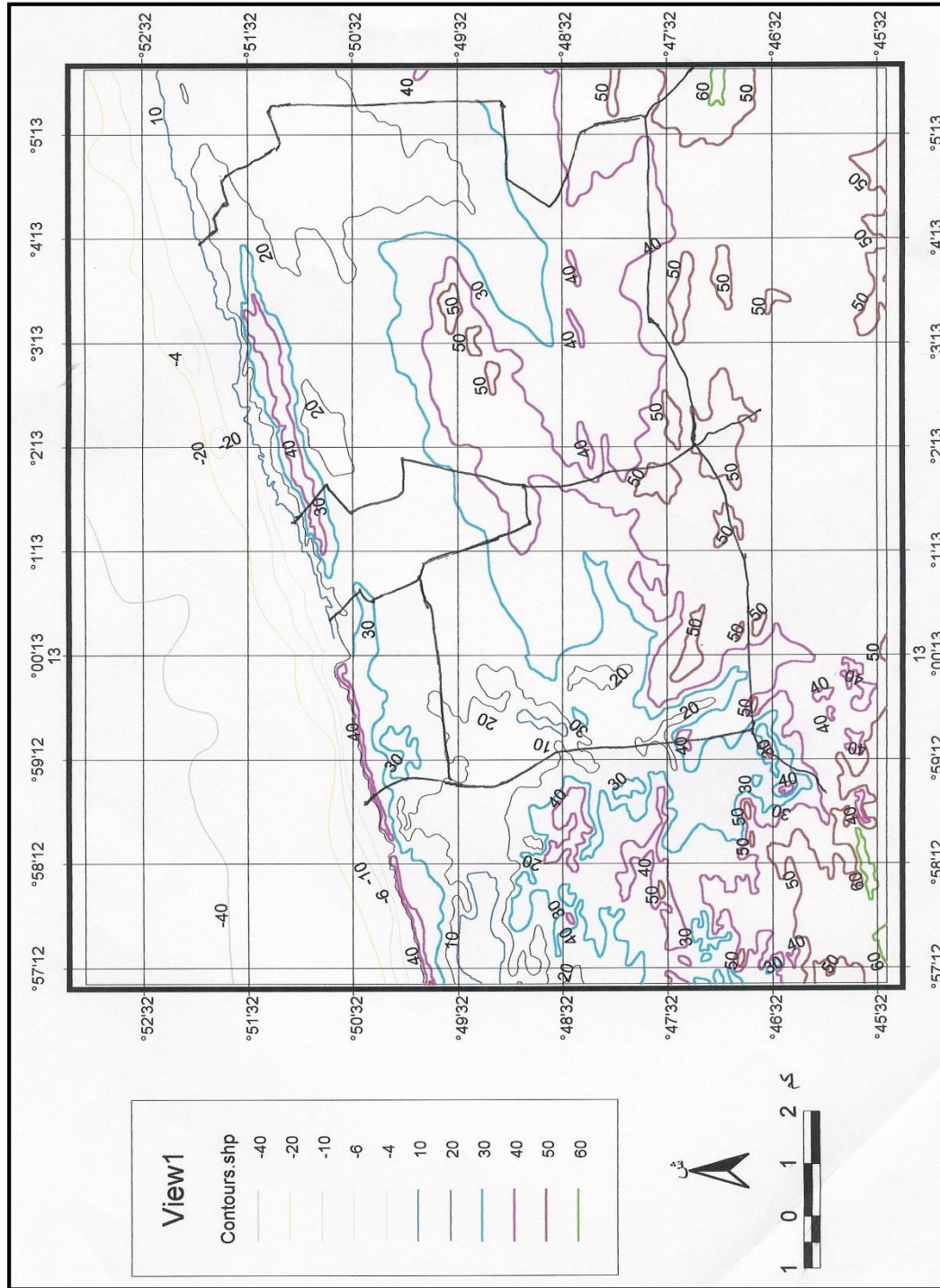
يتميز المظهر التضاريسي العام للمدينة بالانبساط وعدم التضرس، فالسطح المنبسط يساعد في عمليات البناء والإنشاءات، ويساعد على أن تنمو المدينة في اتجاهات مختلفة حيث لا يعيق

⁽¹⁾ - بولسيفرس - المخطط الشامل لمدينة جنزور - التقرير النهائي (2000م)، وارسو بولندا . مكتب المشاريع البلدية - فاديكو - ص 24.

⁽²⁾ - حسن محمد الجديدي، الزراعة المروية، وأثرها على المياه الجوفية في شمال غرب سهل الجفارة، الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، (1986م)، ص 55-114.

عملية الإنشاء والبناء مظاهر تضاريسية معقدة أو صعبة تستوجب التدخل والتعديل أو الإزالة كذلك سهولة رصف الطرق والشوارع وقد ظهر هذا واضحاً في امتداد المدينة واتساعها في اتجاه الغرب والجنوب بالإضافة إلى قرب المياه الجوفية من السطح وسهولة الحصول عليها، وقرب المنطقة من الشاطئكل هذه الخصائص أدت إلى تركيز السكان في المنطقة واستقرارهم فيها والشكل رقم (3) خريطة توضح مناسيب سطح الارض فى المنطقة.

شكل (3) خريطة الكنتور لمنطقة الدراسة



المصدر : أمانة الزراعة مشروع تخطيط الموارد الطبيعية للاستخدام الزراعي والتخطيط طرابلس (2005 م)، شكل).

رابعاً : المناخ

يعد المناخ بعناصره المتعددة من أهم العوامل المؤثرة في مظاهر أشكال سطح الأرض ومختلف أنواع الحياة من نبات وإنسان وحيوان، كما يعد أهم الضوابط الطبيعية تأثيراً في حياة السكان وتوزيعهم، وطرق معيشتهم واستخدامهم للأرض وكيفية الاستفادة منها، كما يؤثر في اختيارهم لمواقعهم السكنية، وغير ذلك من الأمور التي تتلاءم مع المناخ وعناصره، وقد يكون تأثير المناخ على السكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فهذا التأثير واضح في توزيع السكان سلباً أو إيجاباً، ويرجع الجغرافيون ندرة السكان في بعض المناطق لقلة الأمطار وارتفاع الحرارة وانخفاضها، كما يرجعون انتشارهم وارتفاع كثافتهم في مناطق أخرى إلى هذه العناصر المناخية عندما تلاءم حياتهم فيها، إذاً فالعنصر المناخي الواحد قد يكون تأثيره سلبياً في منطقة ما وإيجابياً في منطقة أخرى⁽¹⁾.

إن أهمية دراسة المناخ لأي منطقة له دور كبير في تحديد المناطق الزراعية والمراكز العمرانية وتأثيره في المياه السطحية والجوفية وفي حياة القرية والمدينة وتحديد نمط الاستثمار الحضري، وفي هذا الخصوص تخضع منطقة الدراسة للمناخ السائد في منطقة سهل الجفارة التي هي حسب تقسيم كوبن (koppen) تدخل ضمن النوع (Bsh) أي المناخ الجاف و شبه الجاف يزيد متوسط حرارته عن 18 درجة والمتصف بفصل جاف في الصيف وأمطار شتوية، إلى جانب تعرضها للرياح الحارة القادمة من الجنوب وهي رياح جافة وحارة ينتج عنها ارتفاع درجة الحرارة وإثارة الأتربة وإتلاف المحاصيل الزراعية إذ تنشط هذه الرياح أواخر فصل

(1) -منصور محمد الكيخيا، جغرافيا السكان، منشورات جامعة، قاريونس، بنغازي، (2003م)، ص 247.

الربيع وبداية فصل الصيف فكمية الأمطار قليلة بوجه عام وتقل كلما اتجهنا نحو الجنوب⁽¹⁾، ونظراً لموقع مدينة جنزور على ساحل البحر المتوسط، فإن مناخها يتحدد بتأثير مناخ هذا البحر، الذي يتسم بالارتفاع النسبي لمعدل سقوط الأمطار ويمكن القول بأن الأحوال الجوية في هذه المنطقة المناخية تعد جيدة للتجمعات البشرية والإنتاج الزراعي والتركز الحضري والنشاط البشري.

1. الحرارة

تعد درجة الحرارة المظهر الرئيس للإشعاعيين الشمسي والأرضي فهي محصلة لهما، كما تعد من أهم عناصر المناخ أهمية تؤثر في بقية العناصر كتأثيرها في الضغط الجوي والرياح ومظاهر التكاثف والتساقط كما تؤثر في الموازنة المائية وعناصر النظام الحيوي من تربة ونبات وإنسان وحيوان وتختلف درجات الحرارة بأجزاء المنطقة من مكان إلى آخر تحت تأثير عدة عوامل من أهمها دائرة العرض فبناء عليها يتحدد مقدار زاوية سقوط الإشعاع الشمسي، والفترة الزمنية التي يرتد فيها الإشعاع الشمسي المصدر الأساسي لحرارة سطح الأرض، علماً بأن درجة الحرارة تتناقص بالارتفاع بمعدل درجة لكل (150 متراً) في الظروف الاعتيادية كما يؤثر البحر ودرجة القرب منه فيها، فمن خصائص المياه أنها تكتسب الحرارة وتفقدتها ببطء وذلك عكس اليابس الذي يكتسبها ويفقدتها بسرعة، أيضاً تأثير الكتل الهوائية على درجة الحرارة، حيث تلعب مؤثرات هذه العوامل دوراً أساسياً في تشكيل خصائص التوزيع الحراري الشهري والمعدل السنوي لدرجات الحرارة العظمى والصغرى⁽²⁾.

⁽¹⁾ - عبد العزيز طريح شرف، الجغرافية المناخية والنباتية، دار الجامعة المصرية، (1978م)، ص 279.

⁽²⁾ - معمر حسين الشيباني، الأمطار وأثرها على الموارد المائية والزراعية بشمال غرب ليبيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2004م)، ص 67 - 71.

إن المناطق الساحلية القريبة من البحر تكون في العادة ألطف طقساً، وأعدل مناخاً من المناطق الداخلية، وتبعاً لذلك فإن درجة الحرارة تختلف من منطقة إلى أخرى ومن فصل إلى آخر، فالفارق اليومي والشهري لدرجة الحرارة يزداد كلما بعدنا من الساحل في اتجاه الداخل حيث تختلف درجات الحرارة لمنطقة الدراسة من شهر إلى شهر ومن فصل لآخر، إذ يبلغ المتوسط السنوي العام لدرجة الحرارة (19.7م) ويلعب تأثيرها دوراً كبيراً في الظروف الهيدرولوجية إذ تتسبب في تبخر المياه وتكوين السحب وارتفاع نسبة الرطوبة .

المعدلات السنوية والشهرية والمعدلات الفصلية لدرجات الحرارة:

يتبين من خلال تتبع الجدول (1) و بيانات الشكلا (4-5) مايلي:

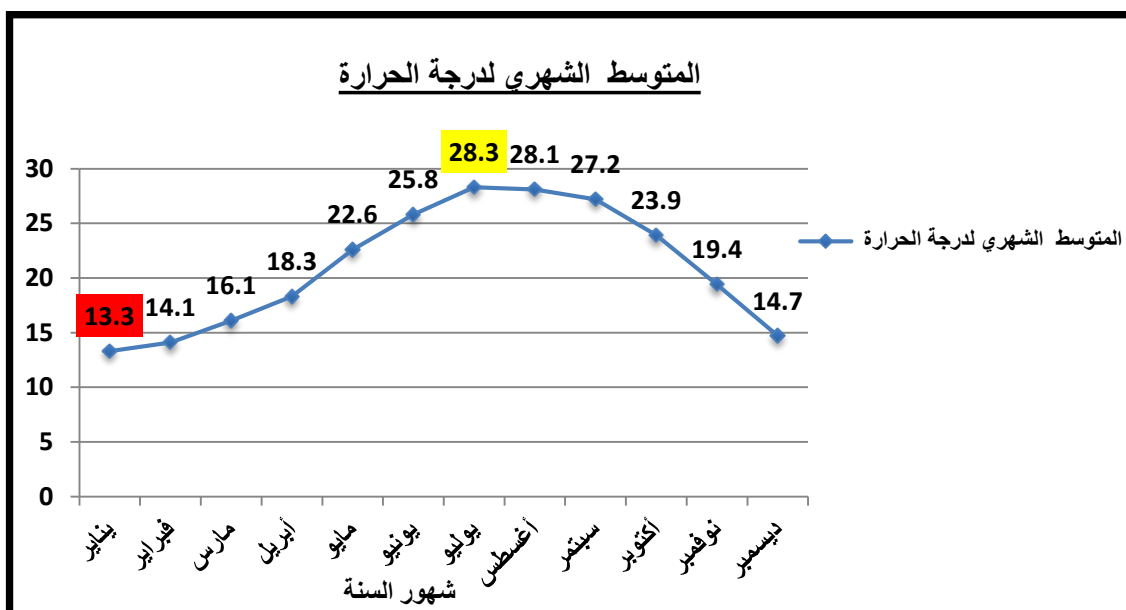
- وصول أعلى معدل درجة حرارة سنوي في المدينة سنة (1999م) وهو (22.2م)، أما معدل أدنى درجة حرارة سنوي فقد ظهر سنة (1980) و (19.6م)، بفارق مدى حراري (2.6). ويتضح ذلك جلياً من متابعة الجداول والأشكال الخاصة بمعدلات الحرارة.
- كما يتضح أعلى معدل شهري لدرجة الحرارة في شهر يوليو (28.3م)، بينما سجل أدنى معدل شهري لدرجة الحرارة في شهر يناير (13.3م)، والمدى الحراري بين أعلى وأدنى معدل درجة هو (15م)، يرتفع معدل درجات الحرارة في المنطقة تدريجياً بدءاً من شهر يناير حتى يبلغ مداه في شهري يوليو وأغسطس ثم يبدأ في الانخفاض التدريجي ويتضح ذلك جلياً من متابعة الجداول والأشكال الخاصة بمعدلات الحرارة.

الجدول رقم (1) المعدلات السنوية والشهرية والمعدلات الفصلية لدرجة الحرارة منطقة جنزور خلال الفترة (1973 م - 2003م).

المتوسط السنوي	فصل الشتاء			فصل الخريف				فصل الصيف				فصل الربيع				متوسط درجة الحرارة	عدد السنوات	الفترة الزمنية	المحطة												
	المعدل الفصلي	فبراير	يناير	ديسمبر	المعدل الفصلي	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	المعدل الفصلي	أغسطس	يوليو	يونيو	المعدل الفصلي	مايو	أبريل					مارس											
20.8	14.0	14.1	13.3	14.7	23.5	19.4	23.9	27.2	27.4	28.1	28.3	25.8	19	22.6	18.3	16.1	الشهرية والسنوية	30	1973م - 2003م	جنزور											
20.8	المعدل السنوي	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1976	1975	1974	1973	السنة
		22.1	21.9	22	21.4	22.2	21.2	21.5	21.4	21.1	21.4	21.2	20.5	20.4	20.4	20.9	21.3	21	20.3	20.6	20.1	20.4	20.9	20.4	19.6	20.4	19.8	20.3	20.2	20.6	المتوسط السنوي
																															لدرجة الحرارة

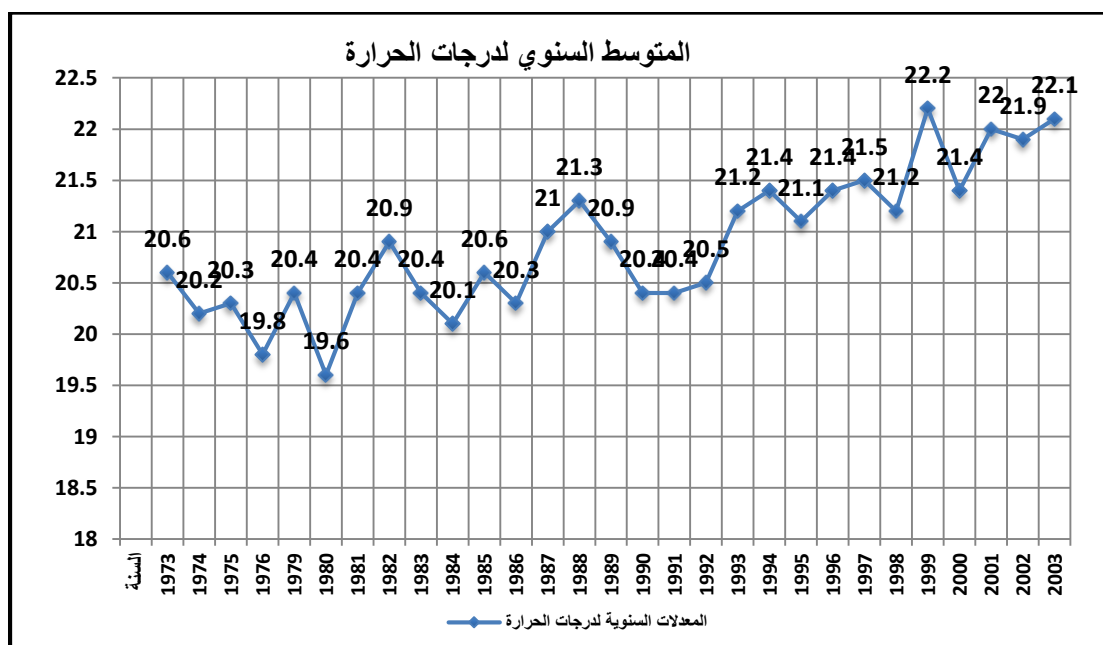
المصدر: من عمل الباحثة استناداً على البيانات المناخية من المركز الوطني للأرصاد، قسم المناخ، طرابلس، (1973 م - 2003م).

الشكل رقم (4) المعدل الشهري لدرجة الحرارة بمدينة جنزور خلال الفترة (1973م - 2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (1).

الشكل رقم (5) المعدل السنوي لدرجة الحرارة بمدينة جنزور خلال الفترة (1973 م - 2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (1).

وفيما يلي عرض لخصائص الحرارة لمدينة جنزور من خلال التوزيع الشهري والسنوي والفصلي لدرجة الحرارة:-

المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة:

يتضح من خلال الجدول (2) مايلي:

- سجل شهر ديسمبر ويناير أقل متوسطات شهرية لدرجات الحرارة داخل منطقة الدراسة، فقد بلغت (14.7 م° - 17.6 م°) على التوالي، ويرجع ذلك الانخفاض في درجات الحرارة إلى تعرض المنطقة لموجات برد شديدة بمرور المنخفضات الشتوية، والتي تدفع بالرياح الباردة إلى منطقة الدراسة، وخاصة في أطرافها الشمالية والوسطى، وقد تمتد أحياناً إلى المناطق الجنوبية، ويلاحظ ان درجة الحرارة في الأطراف الساحلية خلال هذا الفصل تكون أكثر ارتفاعاً عن نظيرتها الداخلية او الجنوبية، ويرجع ذلك إلى تأثير مياه البحر المتوسط والذي يتميز بالارتفاع النسبي في درجة الحرارة عن اليابس المجاور.

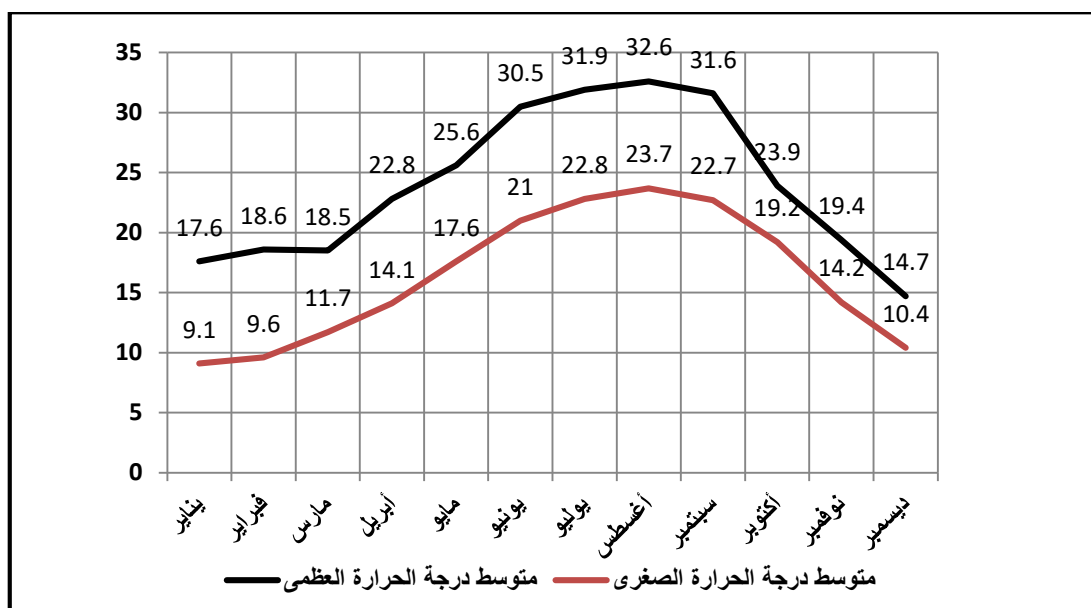
- يتجه منحنى الحرارة للارتفاع التدريجي مع نهاية فصل الشتاء وبداية فصل الربيع كما مبين في الشكل (6)، الذى يمثل المعدل الشهري لدرجة الحرارة العظمى والصغرى فهذا المنحنى يعد بطيئاً لحد ما، ويتضح ذلك من خلال مقارنة درجة حرارة شهر فبراير آخر فصول شهر الشتاء بدرجة حرارة شهر مارس وهو بداية فصل الربيع، حيث نجد أن الفرق لا يزيد بين معدليهما (0.9 م°)، وتأخذ درجة الحرارة خلال فصل الربيع في الارتفاع بشكل واضح خلال شهري ابريل ومايو، حيث سجلت (22.8 م° - 25.6 م°) على التوالي، والسبب في ذلك يرجع إلى كثرة مرور الانخفاضات الجوية المسببة للرياح ذات الحرارة المرتفعة، وذلك لهبوبها من مناطق صحروية جافة.

الجدول (2) المتوسطات الشهرية والسنوية والمعدلات الفصلية لدرجة الحرارة العظمى والصغرى بمدينة جنزور خلال الفترة (1973 م - 2003 م).

المتوسط السنوي	فصل الشتاء			فصل الخريف					فصل الصيف				فصل الربيع				متوسط درجة الحرارة	عدد السنوات	الفترة الزمنية	المحطة												
	المعدل الفصلي	فبراير	يناير	ديسمبر	المعدل الفصلي	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	المعدل الفصلي	أغسطس	يوليو	يونيو	المعدل الفصلي	مايو	أبريل	مارس																
20.6	16.3	18.6	17.6	14.7	24.9	19.4	23.9	31.6	31.6	32.6	31.9	30.5	22.3	25.6	22.8	18.5	العظمى	30	1973م - 2003م	جزر												
16.3	9.7	9.6	9.1	10.4	18.7	14.2	19.2	22.7	22.5	23.7	22.8	21	14.4	17.6	14.1	11.7	الصغرى															
4.3	6.6	9	8.5	4.3	6.2	5.2	4.7	8.9	9.1	8.9	9.1	9.5	7.9	8	8.7	6.8	المدى															
المعدل السنوي			2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1976	1975	1974	1973	السنة
20.6			26.3	26.5	24.1	25.8	26.6	23.4	25.7	25.8	25.5	25.9	25.7	25	24.7	25.9	25.5	23.8	25.6	24.8	25.4	24.9	27.8	25.5	25	21.1	22.6	24.6	25	25.1	22.7	العظمى
16.3			17.9	17.3	17.6	17	17.8	16.8	17.1	17	16.1	16.8	16.5	15.8	15.9	17.2	16.4	16.8	16.4	15.8	15.9	15.3	15.6	16.3	15.8	15.1	15.8	15	15.5	15.4	15.7	الصغرى

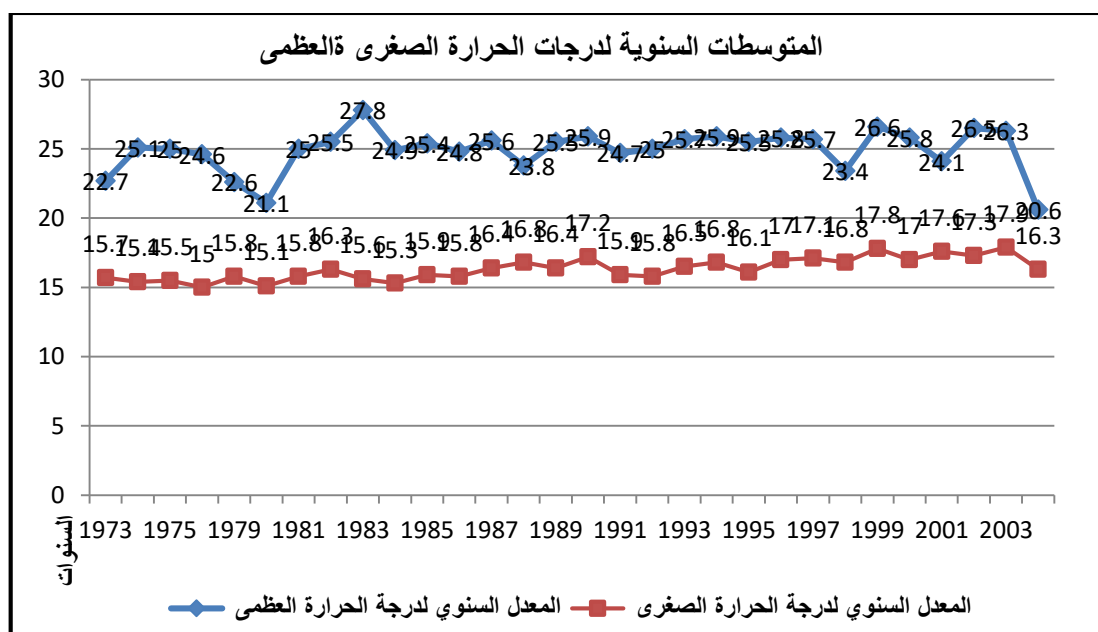
المصدر: من عمل الباحثة استناداً على البيانات المناخية من المركز الوطني للأرصاد، قسم المناخ، طرابلس، (1973 م - 2003 م).

الشكل رقم (6) المتوسطات الشهرية لدرجات الحرارة العظمى والصغرى بمدينة جنزور خلال الفترة (1973م- 2003م)



المصدر: عمل الباحثة أستناداً على البيانات الجدول رقم (2).

الشكل رقم (7) المتوسطات السنوية لدرجة الحرارة العظمى والصغرى بمدينة جنزور خلال الفترة (1973 م- 2003م)



المصدر: عمل الباحثة أستناداً على البيانات الجدول رقم (2).

- يعد فصل الصيف أكثر فصول السنة ارتفاعاً في درجات الحرارة داخل منطقة الدراسة، حيث تراوحت درجات الحرارة مابين (30.5 م°) في شهر يونيو، (32.6 م°) في شهر أغسطس، وفي هذا الفصل يظهر بوضوح اثر البحر المتوسط في تلطيف درجات الحرارة بالمناطق الساحلية، بسبب هبوب الرياح الشمالية في شهر يونيو، كما ترتفع درجات الحرارة تدريجياً كلما توغلنا نحو الداخل حيث يختفي تأثير البحر المتوسط في تلطيف درجات الحرارة.

- يمثل شهر سبتمبر الحد الفاصل مابين درجات الحرارة العالية ودرجات الحرارة المنخفضة كما مبين في الجدول (2)، يليه شهر نوفمبر الذي يعد الحد الهامشي لفصل الشتاء، على الرغم من أن المتوسط العام للفرق مابين حرارة شهر نوفمبر وديسمبر تبلغ (4.7 م°)، في حين لا يزيد معدل الفرق العام في الفترة الانتقالية من فبراير ومارس عن (0.1 م°)، الأمر الذي يرجع إلى ضخامة المخزون الحراري عقب فصلي الصيف والخريف.

- يأخذ منحنى درجة الحرارة في الانخفاض التدريجي خلال شهور فصل الخريف كما مبين في الشكل (6) بحيث تصل درجات الحرارة إلى أدناها خلال شهر نوفمبر حيث بلغت (19.4 م°)، وذلك لقربه من فصل الشتاء، واتجاه الشمس أكثر نحو الجنوب لكي تتعامد في الشتاء الشمالي على مدار الجدي في نصف الكرة الجنوبي.

- سجل المدى الحراري لمنطقة الدراسة على معدلات له خلال فصلي الربيع والصيف، حيث تراوح المدى الحراري لفصل الربيع بين (6.8 م°) في شهر مارس، و(8 م°) في شهر مايو، في حين تراوح المدى الحراري لفصل الصيف بين (9.1 م°) في شهر يوليو و(9.5 م°) في شهر يونيو، بينما سجل المدى الحراري لمنطقة الدراسة كما في الجدول المذكور

سابقاً أقل معدلات له خلال فصلي الخريف والشتاء، حيث تراوح المدى الحرارى خلال فصل الخريف بين (4.7 م°) في شهر اكتوبر و(8.9 م°) في شهر سبتمبر، في حين تراوح المدى الحرارى لفصل الشتاء بين (4.3 م°) في شهر ديسمبر، و(9 م°) في شهر فبراير.

المعدلات السنوية والمعدلات الفصلية لدرجات الحرارة لمدينة جنزور

- يتضح من جدول (2) ارتفاع معدلات درجات الحرارة السنوية بمنطقة الدراسة، حيث بلغ المعدل السنوي لدرجة الحرارة (20.6 م°).

- تتباين قيم المعدلات الفصلية لدرجات الحرارة خلال فصول السنة، حيث بلغت أقصاها خلال فصل الصيف، في حين بلغت أدناها في فصل الشتاء، فقد بلغت قيم المعدلات الفصلية لدرجة حرارة خلال فصل الصيف (32.6 م°) في بلغت قيم المعدلات الفصلية لدرجة الحرارة خلال فصل الشتاء (16.3 م°)، بفارق متوسط بلغ (16.3 م°).

- يعد فصل الصيف أكثر فصول السنة استقراراً وارتفاعاً في درجة الحرارة، الأمر الذي يرتبط بالحركة الظاهرية للشمس، كذلك خلو السماء من السحب وعدم وجود منخفضات جوية، كما يلحظ ارتفاع درجات الحرارة بالاتجاه نحو جنوب منطقة الدراسة عنها في شمالها، حيث يظهر تأثير البحر المتوسط في تلطيف درجات الحرارة بالجهات الساحلية.

- أما بالنسبة للمتوسطات السنوية لدرجة الحرارة العظمى التي تم رصدها خلال الفترة الممتدة من (1973م - 2003م)، لقد سجل أعلى متوسط سنوي لها في سنة (1983م) بواقع (27.8)، أما أدنى درجة حرارة فقد سجلت في المنطقة (1980م) بواقع (21.1) بفارق مدى حراري (6.7).

- أما ما يخص درجات الحرارة السنوية الصغرى فتبين من خلال الجدول (2) والشكل (7) أن أعلى متوسط سنوي لها (17.9) في سنة (2003م)، أما أدنى متوسط لها سجل في سنة (1976م) بواقع (15)، بفارق مدى حراري (2.9).

2. الضغط الجوي:-

يعد الضغط الجوي و الرياح من العناصر المناخية المهمة، وهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً قوياً لا يمكن الفصل بينهما فاختلفا الضغط الجوي على سطح الأرض هو السبب الرئيس في تحريك الهواء من منطقة لأخرى وفي حدوث الرياح ويعرف الضغط الجوي بأنه وزن الهواء فوق نقطة ما على سطح الكرة الأرضية وهذا الوزن يعادل عند سطح البحر عمود من الزئبق ارتفاعه (76 سم)، وإذا زاد الضغط عن ذلك سمي مرتفعاً، وإذا قل عن ذلك سمي منخفضاً⁽¹⁾.

أ- الضغط الجوي في فصل الشتاء :

يتزحزح في هذا الفصل الضغط المنخفض الأيسلندي والضغط المرتفع الأزوري قليلاً إلى الجنوب (بواقع 5 إلى 10 درجات مئوية) بسبب انتقال الشمس الظاهري إلى مدار الجدي، فتصبح منطقة الصحراء الكبرى امتداداً للضغط المرتفع الأزوري والمرتفع الآسيوي، ومن هذا النطاق العظيم للضغط المرتفع تنتشر الرياح الشمالية والشمالية الشرقية الجافة باتجاه المنخفض الاستوائي الواقع إلى الجنوب من الدائرة الاستوائية، كما تتحرك الرياح العكسية والمنخفضات الجوية المسيطرة لتُسقط أمطارها على شمال البلاد أنظر الشكل رقم (8) الذي يوضح الضغط الجوي والرياح على شمال البلاد في فصل الصيف.

(1)- على البناء، أسس الجغرافيا المناخية والنباتية، دار النهضة العربية، بيروت، (1970م)، ص 54.

حيث يتعرض الساحل الليبي والمناطق الواقعة في الظهير لتأثيرات انخفاضات البحر المتوسط الإعصارية المرتحلة من الغرب إلى الشرق، عبر البحر المتوسط الذي يتحول إلى مركز للضغط المنخفض النسبي بسبب دفء مياهه ورطوبة هوائه فتتجذب إليه الكتل الهوائية، والانخفاضات الجوية من الغرب، والرياح الشمالية الباردة الغربية من الشمال فتتشبع بالرطوبة وبالتالي فهي المسؤولة عن سقوط الأمطار الشتوية في الأجزاء الشمالية من المدينة⁽¹⁾.

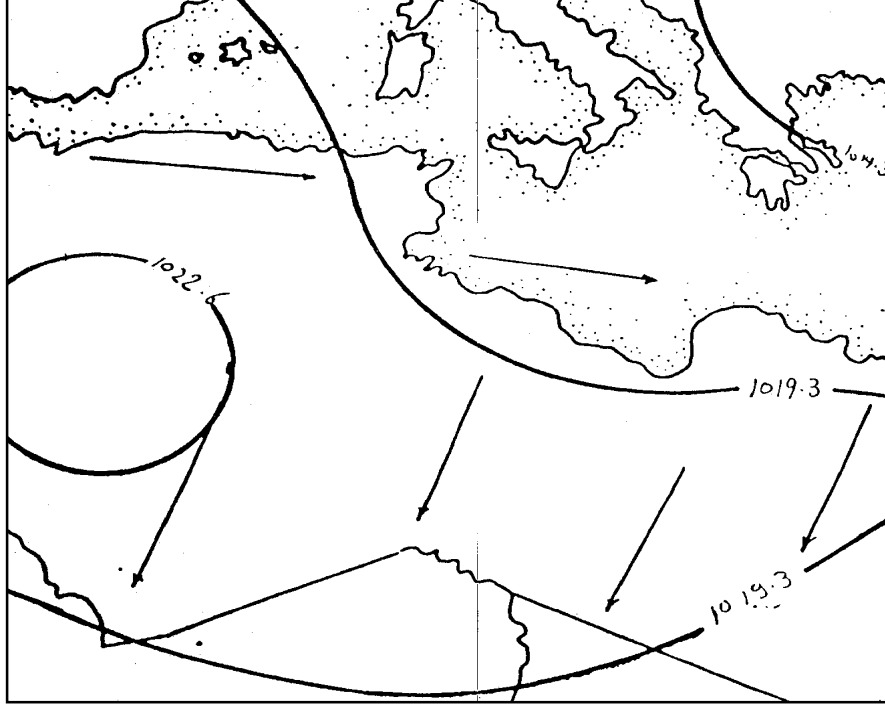
ب- الضغط في فصل الصيف :

تتعرض الحالة في فصل الصيف، فتتوزع منطقة الضغط المرتفع الأزوري نحو الشمال، ويمتد منها ذراع يتمركز على البحر المتوسط بسبب تعامد الشمس على مدار السرطان، ونتيجة لارتفاع درجة حرارة اليابس تتمركز منطقة الضغط المنخفض على شمال أفريقيا وأواسط آسيا فتتخضع المنطقة للرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة، التي تتسبب في تلطيف درجات الحرارة على المناطق الساحلية لكنها لا تسقط أمطاراً غزيرة نظراً لعدم قدرتها على تحمل البخار أثناء مرورها بالبحر، لأن درجة حرارتها أبرد من درجة حرارة البخار⁽²⁾، أنظر الشكل رقم (9) الذي يوضح الضغط الجوي والرياح على شمال البلاد في فصل الصيف.

(1) - محمد عياد المقيلي، " المناخ"، الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة، وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية، للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، سرت، ليبيا (1995م)، ص 58-60.

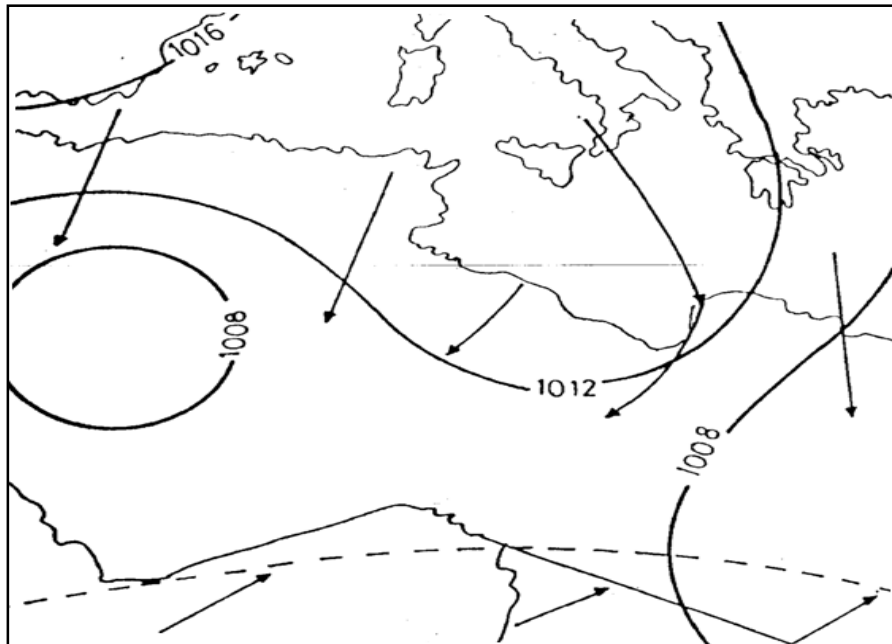
(2) - محمد المبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (1995م)، ص 59.

شكل (8) الضغط الجوي والرياح شتاءً



المصدر: الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبولقمة، وسعد القزيري، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع
والاعلان 1995م، ص 159.

شكل (9) الضغط الجوي والرياح صيفاً



المصدر: الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبولقمة، وسعد القزيري دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان 1995م ص 184.

ج- الرياح

أما الرياح فهي الحركة الطبيعية للهواء سريعة كانت أو بطيئة، والعامل الرئيس المتحكم في هبوب الرياح هو اختلاف الضغط الجوي من مكان إلى آخر، وتهب الرياح دائماً من مناطق الضغط المرتفع إلى مناطق الضغط المنخفض القريبة منها⁽¹⁾، وللرياح أهمية كبيرة في توزيع الرطوبة وفي سقوط الأمطار، وفي التوزيع الحراري فوق سطح الأرض بالإضافة إلى أهميتها الكبيرة بالنسبة للنباتات وفي نقل الطاقة الحرارية والبرودة من منطقة إلى أخرى، ونقل بخار الماء من مصادره الرئيسة وهي المسطحات المائية إلى اليابسة، مما يساعد أو يعمل على تساقط الأمطار، فلولا الرياح لاقتصر تساقط الأمطار على المسطحات المائية ومناطق محدودة جداً من الساحل دون غيرها، كذلك تعمل على نقل الطاقة الحركية المتمثلة في قوة الدفع التي تحملها الرياح هذا بالإضافة إلى نقل بعض عناصر الطقس من أماكن حدوثها إلى أماكن أخرى بعيدة كما يحدث في حالتي الضباب المنقول والصقيع المتنقل، وتعمل الرياح على نقل ونشر التلوث البحري والجوي من مصادرها إلى مناطق أخرى مجاورة⁽²⁾.

وفي الوقت الذي تقوم فيه الرياح الرطبة بنقل الرطوبة من المسطحات المائية إلى اليابسة تقوم الرياح الحارة الجافة بانخفاض نسبة الرطوبة وتزيد من حدة الجفاف، وتختلف الرياح باختلاف اتجاهاتها ومصادرها.

(1) - عبد العزيز طريح شرف، الجغرافيا المناخية والنباتية، ط11، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، (1985م)، ص 109.

(2) - نعمان شحاتة، علم المناخ، الجامعة الأردنية، مطبعة النور النموذجية، الطبعة الثانية، عمان، (1983م)، ص 138.

المعدل الشهري والسنوي والمعدلات الفصلية لسرعة الرياح بمنطقة جنزور

يتضح من خلال الجدول (3) والشكلين (10-11) مايلي:

- بلغ المعدل السنوي لسرعة الرياح في منطقة الدراسة (4.7 م/ث).
- تراوح المتوسط الشهري لسرعة الرياح بمنطقة الدراسة ما بين (3.9 م/ث) لشهر أكتوبر و (5.5 م/ث) لشهر مايو.
- بلغت سرعة الرياح أعلى معدلات لها خلال فصل الربيع، حيث سجلت (5.3)، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا الفصل يتميز بندرة مرور الانخفاضات الجوية والتي تتسبب في حدوث تقلبات في اتجاهات الرياح وسرعتها.
- تناقصت سرعة الرياح خلال شهور فصل الخريف، حتى وصلت إلى أقل معدلات لها، حيث سجلت حوالى (4.1 م/ث)، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا الفصل تقلبات في اتجاهات الرياح وسرعتها.
- سجل أعلى متوسط سنوي لسرعة الرياح (6.3 م/ث) في عامي (1997م - 1998م)، بينما انخفض متوسط سرعتها في بعض السنوات حيث يصل (2.9 م/ث) كما في سنة (1979م).

في فصل الشتاء إذ تعد الرياح الشمالية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية هي السائدة ولها تأثير واضح في نجاح الموسم وفشله بما تحمله من أمطار كما تعمل على تغذية الخزان الجوفي

للمياه إذا كانت كمياتها كبيرة فتعوض الفاقد في فصل الصيف وتصبح الممول الرئيس في رفع مستوى المياه الجوفية خاصة في ليبيا لعدم وجود مجاري مائية دائمة أو مؤقتة، عليه فكلما زادت كمية سحب المياه من الخزانات الجوفية وقلت كمية التغذية الطبيعية من الأمطار، أثر هذا سلباً على هبوط منسوب المياه الجوفية وبالتالي تداخلها مع مياه البحر المالحة ⁽¹⁾، أنظر الشكل رقم (8) يوضح الضغط والرياح معاً شتاءً.

في فصل الصيف تهب الرياح من جميع الاتجاهات بنسب متقاربة وذلك باستثناء الرياح الشمالية الشرقية التي تزيد نسبة تكرارها عن غيرها من أنواع الرياح وأن أكثر أنواعها تأثيراً على المدينة هي الرياح الآتية من جهة الجنوب المعروفة برياح القبلي وتهب من أواخر الربيع وأوائل الصيف وأحياناً أخرى من أواخر الخريف، بسبب مرور المنخفضات الجوية التي تنشأ على المحيط الأطلسي وهي في طريقها عبر البحر المتوسط من الغرب إلى الشرق فتجذب إليها رياح القبلي من الكتلة الهوائية المدارية القارية على الصحراء ويكون اتجاهها مرتبطاً بتحريك المنخفضات في الغرب إلى الشرق، ففي البداية يكون اتجاهها جنوبية شرقية ثم تتغير إلى جنوبية وأخيراً إلى جنوبية غربية وقد تنشأ رياح القبلي بسبب المنخفضات الجوية الحرارية التي تتكون جنوب جبال الأطلسي فوق الصحراء الجزائرية وتتأثر رياح القبلي بحركة المنخفضات الجوية المسببة لها، فالتحرك البطيء للمنخفضات يساعد على استمرارها فترة أطول ولعدة أيام متتالية، وتتصف رياح القبلي بجفافها الشديد وحرارتها المرتفعة التي تفوق أحياناً (40%م) وكثيراً ما تكون محملة بالأتربة والغبار، ومن

(1) - أحمد عياد المقيلي، مرجع سابق، ص 185.

بين أكثر أيام هبوبها تظهر في شهر مارس ويليه شهر أبريل، وأقل ما تهب في شهر يوليو وأغسطس، انظر الشكل رقم (9) الذى يبين الضغط والرياح معاً فى فصل الصيف.

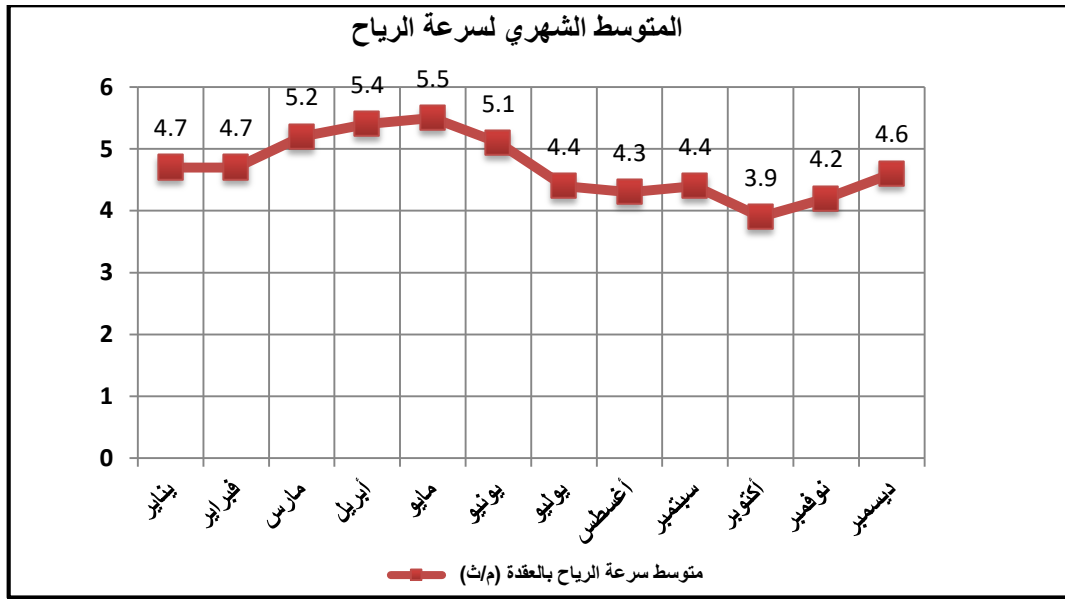
وتتأثر المدينة بهذه الرياح وخاصة مع نهاية فصل الربيع وأوائل فصل الخريف، حيث تتعرض المنطقة لموجات حر شديد تدوم عدة أيام، وتسبب في العديد من الأضرار كتجفيف التربة والمزروعات وتحريك الرمال على الطرقات وإضعاف مجال الرؤية وتعمل أيضاً على زيادة معدل التبخر والنتح بشكل سريع، وعندها تنخفض نسبة الرطوبة الجوية وتزداد حاجة النباتات والمزروعات للمياه والرطوبة وذلك يؤدي إلى إجهاد المخزون الجوفي وهبوط منسوب المياه فيه وقد يتفق هبوبها مع الفترة الحرجة لإزهار وإثمار معظم النباتات والمحاصيل الزراعية مما يتسبب في جفافها وتساقط كميات غير قليلة من أزهارها وثمارها ويسهم هذا في تدني إنتاجها

الجدول (3) المعدل الشهري والسنوي لسرعة الرياح خلال الفترة (1973م - 2003م)

المتوسط السنوي	فصل الشتاء			فصل الخريف				فصل الصيف				فصل الربيع				متوسط	عدد السنوات	الفترة الزمنية	المحطة															
	المعدل الفصلي	فبر ابر	يناير	ديسمبر	المعدل الفصلي	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	المعدل الفصلي	أغسطس	يوليو	يونيو	المعدل الفصلي	مايو	أبريل					مارس														
4.7	4.6	4.7	4.7	4.6	4.1	4.2	3.9	4.4	4.6	4.3	4.4	5.1	5.3	5.5	5.4	5.2	سرعة الرياح بالعقدة (م/ث)	30	1973م – 2003م	جنزور														
المعدل السنوي			2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990		1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1976	1975	1974	1973	السنة	
			4.7	5.2	5.4	5.7	5.7	5.9	6.3	6.3	6	5.1	5.6	5.7	4.7	5.1		3.9	3.7	4.8	3.8	3.5	3.9	4.2	3.8	3.6	4.3	3.8	2.9	3.9	4.4	4.3		5.2
			4.7	5.2	5.4	5.7	5.7	5.9	6.3	6.3	6	5.1	5.6	5.7	4.7	5.1		3.9	3.7	4.8	3.8	3.5	3.9	4.2	3.8	3.6	4.3	3.8	2.9	3.9	4.4	4.3		5.2

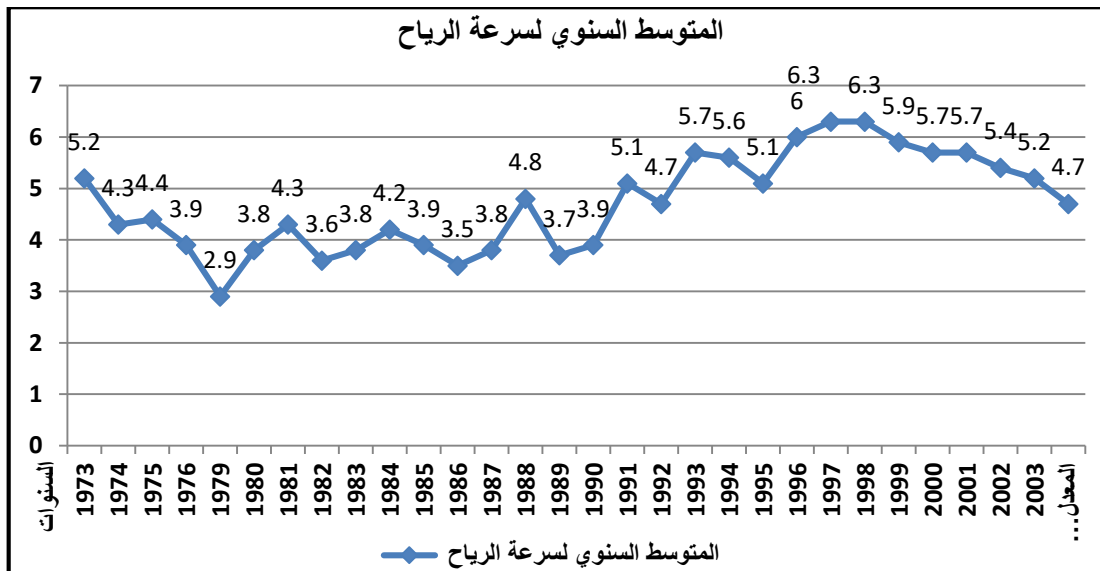
المصدر: من عمل الباحثة استناداً على البيانات المناخية من المركز الوطني للأرصاد، قسم المناخ، طرابلس، (1973 م - 2003م).

الشكل (10) المعدل الشهري لسرعة الرياح بالعقدة (م/ث) خلال الفترة (1973م - 2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (3).

الشكل (11) المعدل السنوي لسرعة الرياح بالعقدة (م/ث) خلال الفترة (1973م - 2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (3).

الرطوبة النسبية

فالرطوبة نسبة بخار الماء في الهواء، وهذه النسبة هي عبارة عن كمية بخار الماء الفعلية في الهواء منسوبة إلى كمية بخار الماء التي يستطيع الهواء أن يحملها تحت نفس درجة حرارته، فإذا زادت كمية الرطوبة عن (70%) ويكون الهواء رطباً، وإذا تراوحت مابين (50 إلى 70%) يعتبر الهواء معتدلاً، وإذا ما انخفضت عن (50%) يعتبر الهواء جافاً⁽¹⁾.

المعدلات الشهرية والسنوية للرطوبة النسبية: من خلال تتبع محتويات الجدول (4) والشكلين (12-13) يتبين التالي:

- أن المعدل السنوي العام للرطوبة النسبية وصل إلى (65.8%)، بينما كان أعلى معدل لها سنة (1991م) (72.1%)، في حين تم تسجيل أقل معدل سنة 2003م وهو (59.8%)، أما أعلى معدل شهري سجل للرطوبة النسبية فقد كان في شهر يناير إذ بلغ حوالي (68.6%)، بينما سجل أقل معدل في مايو حوالي (62.3%).

- يتضح أن شهر يناير يمثل أكثر الشهور ارتفاعاً في معدلات الرطوبة النسبية، حيث سجل (68.6%)، بينما سجل شهر مايو أقل شهور السنة انخفاضاً في معدلات الرطوبة النسبية، حيث بلغ (62.3%).

- بلغ المتوسط السنوي للرطوبة النسبية بمنطقة الدراسة (65.8%)، ومن ثم فإن معدلات الرطوبة داخل منطقة الدراسة تتميز بأنها معتدلة.

(1)- أحمد أحمد الشيخ، الأرصاد الجوية، منشورات كلية التربية، جامعة المنصورة- مصر، (2004م) ، ص 96-102.

المعدلات الفصلية للرطوبة النسبية بمدينة جنزور

- يعد فصل الشتاء أكثر فصول السنة ارتفاع في معدلات الرطوبة النسبية، حيث بلغ المعدل الفصلي (67.4%)، والسبب في ذلك يرجع إلى سقوط الأمطار مع انخفاض درجة الحرارة، وقلة عدد ساعات سطوح الشمس بسبب وجود السحب في السماء، وقصر طول النهار، ومن ثم تزداد نسبة الرطوبة في هذا الفصل ويصبح الهواء مشبعاً ببخار الماء.

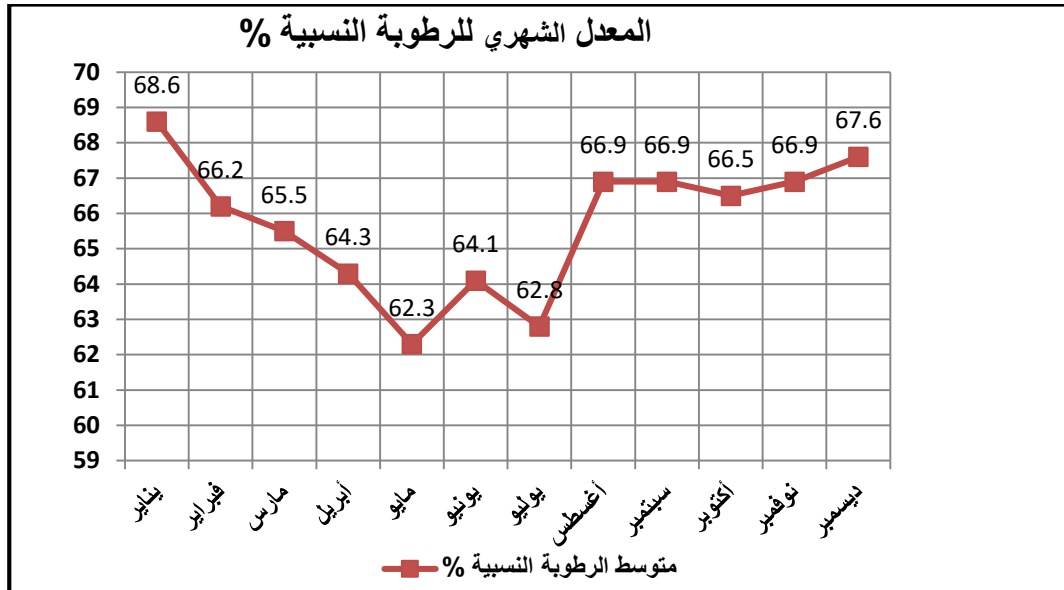
- يعد فصلي الربيع والصيف أقل فصول السنة انخفاضاً في معدلات الرطوبة النسبية، حيث بلغ المعدل الفصلي لكل منها (64.0% و 64.6%) على التوالي، والسبب في ذلك يرجع إلى قرب الربيع من فصل الصيف، وكذلك نتيجة هبوب الرياح القبلية التي تؤدي إلى جفاف الجو، وزيادة عدد ساعات سطوح الشمس في فصل الصيف.

الجدول (4) المعدل الشهري والسنوي للرطوبة النسبية خلال الفترة (1973م - 2003م)

المتوسط	فصل الربيع				فصل الصيف				فصل الخريف				فصل الشتاء			المتوسط
	المعدل الفصلي	مايو	أبريل	مارس	المعدل الفصلي	أغسطس	يوليو	يونيو	المعدل الفصلي	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	المعدل الفصلي
المتوسط	65.8	62.3	64.3	65.5	64.6	66.9	62.8	64.1	66.9	66.5	66.9	66.7	67.6	68.6	66.2	67.4
عدد السنوات	30															
الفترة الزمنية	1973م - 2003م															
المحطة	جنزور															
المتوسط	65.8	62.3	64.3	65.5	64.6	66.9	62.8	64.1	66.9	66.5	66.9	66.7	67.6	68.6	66.2	67.4
	65.8	62.3	64.3	65.5	64.6	66.9	62.8	64.1	66.9	66.5	66.9	66.7	67.6	68.6	66.2	67.4
السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
السرعة السنوية	63.6	66.3	66.2	65.3	65.4	65	61	64	64.3	71.8	64.5	67.8	63	63.6	69.8	71.3
السرعة السنوية	63.6	66.3	66.2	65.3	65.4	65	61	64	64.3	71.8	64.5	67.8	63	63.6	69.8	71.3

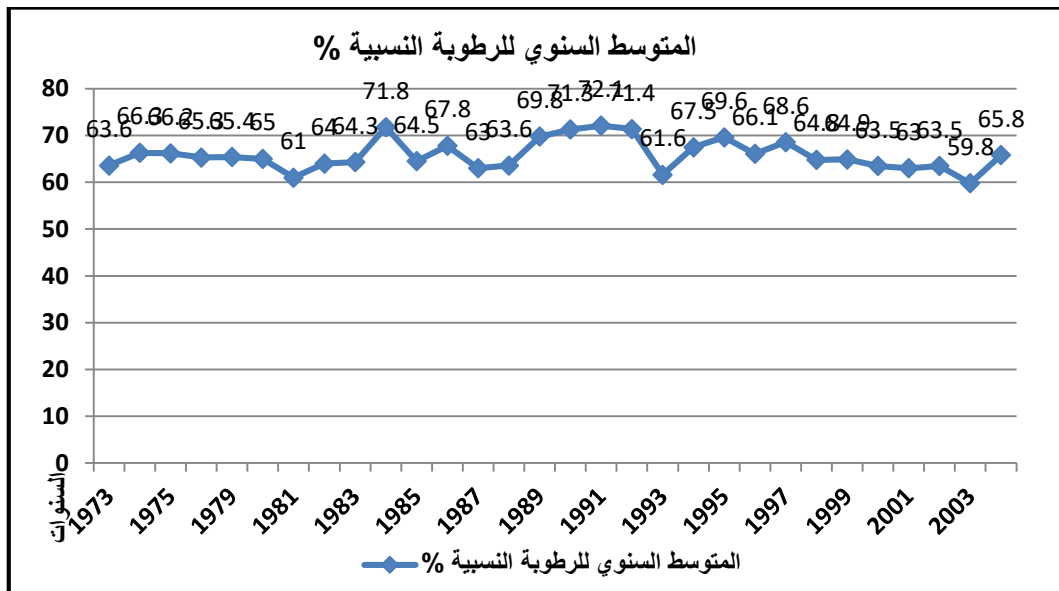
المصدر: من عمل الباحثة استناداً على البيانات المناخية من المركز الوطني للأرصاد، قسم المناخ، طرابلس، (1973 م - 2003م).

الشكل (12) المعدل الشهري للرطوبة النسبية % خلال الفترة (1973م - 2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (4).

الشكل (13) المعدل السنوي للرطوبة النسبية % خلال الفترة (1973م - 2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (4).

تصنيف مناخ منطقة الدراسة:

اقترح ديمارتون حدوداً لتعيين القيمة الفعلية للأمطار سَمّاها معامل الجفاف ووفقاً لمعادلة ديمارتون لتحديد دليل الجفاف الذي على ضوئه يتحدد تصنيف المنطقة المناخي، تبين أن المنطقة تنتمي في مناخها للأقاليم (الرطوبة نوعاً ما) والتي تتراوح فيها القيمة الفعلية للمطر بين (10 - 20) وتغطيها حشائش الإستبس، كما هو موضح بالجدول (5) معادلة ديمارتون لتحديد دليل الجفاف الذي على ضوئه يتحدد تصنيف المنطقة المناخي.

$$Y = \frac{p}{t+10} \text{ أو } Q = \frac{p}{10 + \text{ح}}$$

حيث إن :

Y (ق) القيمة الفعلية للأمطار، P (م) معدل المطر السنوي بالمليمترات.

T (ح) معدل الحرارة بالدرجات المئوية، الرقم (10) معامل ثابت في المعادلة⁽¹⁾.

جدول (5) العلاقة بين القيمة الفعلية للمطر وصفة الإقليم

القيمة الفعلية للمطر	صفة الإقليم	الغطاء النباتي
أقل من 5	جاف	صحراء
من 5 - 10	شبه جاف	حشائش
من 10 - 20	رطب نوعاً ما	إستبس
من 20 - 30	رطب	حشائش غنية
أكثر من 30	شديد الرطوبة	غابات

المصدر: السيد البشرى، المياه وأثرها في الأمن القومي العربي، ص¹⁸.

(1) - حسن الجديدي، الزراعة المروية، مرجع سابق، ص⁹⁹.

وبتطبيق المعادلة التي اقترحها ديمارتون على منطقة الدراسة كانت النتيجة (12.03) وهذا التصنيف يضع المنطقة ضمن القيمة من (10 - 20) نوع المناخ رطب نسبياً يتميز بحياة نباتية لا تتعدى الأستبس.

د- الأمطار

يعرف المطر بأنه تساقط على هيئة قطرات مائية سائلة يزيد قطرها عن (0.5) ملم ويعد عاملاً رئيساً في توزيع السكان، وتحديد نوع النباتات والحيوانات في الأقاليم المختلفة والأمطار في ليبيا شتوية متذبذبة من موسم لآخر، وخلال الموسم الواحد، وغالباً ما يبدأ موسم التساقط مع بداية شهر أكتوبر ويستمر حتى نهاية شهر أبريل⁽¹⁾.

يُعد المطر أهم أشكال التساقط وترجع هذه الأهمية إلى الصلة الوثيقة بينه وبين أنواع الحياة على سطح الأرض، فهو مصدر المياه السطحية والجوفية التي لا يمكن لأي كائن حي أن يعيش بدونها لقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾(*).

وللأمطار دور مباشر وغير مباشر في تكوين التربة وعليها يتوقف النشاط الزراعي والرعي حتى أعمال الري والزراعة التي تعتمد على المياه الجوفية قد تتأثر بانحباس وتناقص الأمطار. وتختلف المعدلات الشهرية والفصلية والسنوية لكميات السحب، فنقل معدلاتها بالابتعاد جنوباً عن منطقة الدراسة.

وتأتي أهمية السحب في أن لها أثراً كبيراً على عناصر المناخ بالمدينة بصفة عامة والأمطار بصفة خاصة فهي تؤثر على حرارة سطح الأرض، وذلك بتحديد لها ينفذ من

(1) - محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (1990م)، ص122.

(*) - سورة الأنبياء: الآية (30).

أشعة الشمس إلى سطح الأرض، وخلال الليل تمنع الإشعاع الأرضي من التسرب والانتقال إلى طبقات الجو العليا وتعد السحب المصدر المباشر لسقوط الأمطار.

تخضع أمطار منطقة الدراسة إلى أمطار المنخفضات الجوية، وهي ما تسمى بالأمطار الإعصارية، والتي تسيطر على ليبيا وحتى دائرة عرض (30 م) شمالاً تقريباً، ويمتد تأثيرها أحياناً إلى الجنوب، هذا وتباين كمية مطر المنخفضات تبايناً كبيراً من منخفض لآخر، فالمنخفضات الشتوية أكثر مطراً من المنخفضات الربيعية والخريفية، كما أن هذا النوع من المطر أكثر تبايناً من سنة إلى أخرى تبعاً لنشاط المنخفضات الجوية ومدى عنفها، كما أن أماكن سقوطها لا تكون معروفة بالضبط لأنها ترتبط بخط سير كل منخفض على حدا⁽¹⁾.

المتوسط الشهري والسنوي والمعدلات الفصلية للمطر

- تستحوذ أشهر فصل الشتاء على أكبر كمية مطر من كمية الأمطار السنوية، ويرجع ذلك إلى أن المنخفضات الجوية ينشأ عنه أمطار غزيرة، يتضح من خلال الجدول رقم (6) والشكلين (14)(15) أن شهر ديسمبر يمثل أكثر الشهور ارتفاعاً في معدلات المطر الشهرية، حيث سجل (116.1 م) يليه شهر يناير حيث سجل (72.4م) وتقل الأمطار خلال الشهور الحدية بين الاعتدالين (مايو - يونيو، وأغسطس وسبتمبر) وتنعدم الأمطار في شهري (يوليو وأغسطس).

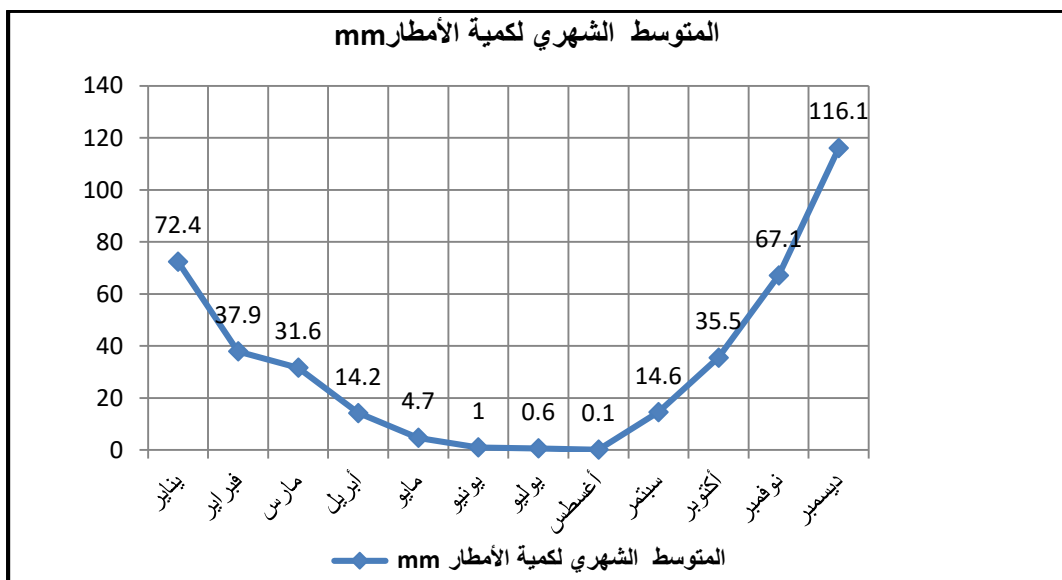
¹-(Naguib, M.K., (1970): Precipitation in U. A. R. in Relation to different Symoptic patterns, Meteorological Department, vol. No. 2, Cairom, p. 218.

الجدول (6) المعدل الشهري والسنوي لكميات الأمطار خلال الفترة (1973م - 2003م)

المتوسط السنوي	فصل الشتاء			فصل الخريف				فصل الصيف			فصل الربيع				متوسط	عدد السنوات	الفترة الزمنية	المحطة												
	المعدل الفصلي	فبراير	يناير	ديسمبر	المعدل الفصلي	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	المعدل الفصلي	أغسطس	يوليو	يونيو	المعدل الفصلي	مايو					أبريل	مارس										
395	226.4	37.9	72.4	116.1	117.2	67.1	35.5	14.6	1.7	0.1	0.6	1.0	50.5	4.7	14.2	31.6	متوسط كمية الأمطار mm	30	1973م – 2003م	جنزور										
%100	%57.3				%29.6				%0.04				%12.7																	
370.7	402	596.3	274.3	24.3	335.3	395	532.2	337.2	452.1	343.9	203.9	269.7	325.6	353.2	552	532.2	274.8	524.8	244.9	482.5	307.2	422.3	223.6	339.8	399	482.6	313.5	390.6	437.6	المتوسط السنوي لكمية الأمطار mm
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1976	1975	1974	1973	السنة	

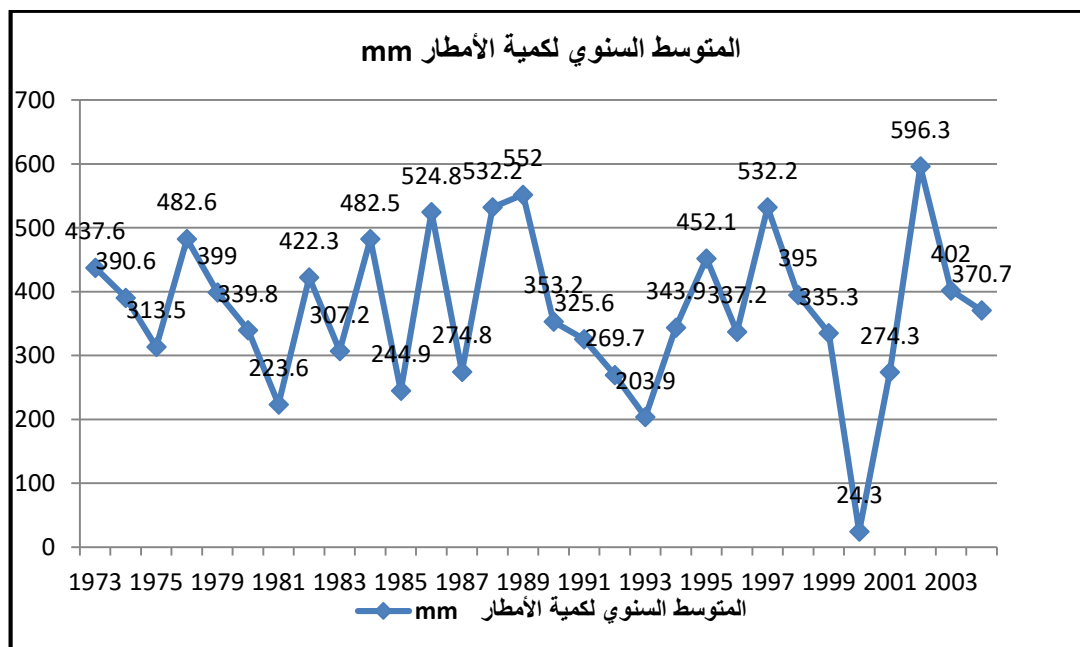
المصدر: من عمل الباحثة استناداً على البيانات المناخية من المركز الوطني للأرصاد، قسم المناخ، طرابلس، (1973 م - 2003م).

الشكل رقم (14) المعدل الشهري لكمية الأمطار خلال الفترة (1973م-2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (6).

الشكل رقم (15) المعدل السنوي لكمية الأمطار خلال الفترة (1973م-2003م)



المصدر: عمل الباحثة استناداً على البيانات الجدول رقم (6).

خامساً: المصادر المائية

تتفوق الموارد المائية من حيث أهميتها على الموارد الأرضية فهي عماد الحياة ويرتبط بها وجود غالبية الموارد الأرضية الأخرى وتوزيعها، وتعد مطلباً أساسياً من متطلبات استثمارها، وهي سر كل الحضارات التي سادت وازدهرت ، فقديماً ارتبط الاستقرار البشري وازدهار الحضارات الإنسانية ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر الموارد المائية، مثل حضارة الفراعنة وبابل وسبأ وبلاد الرافدين وغيرها من الحضارات ،وحضارة اليوم وما يرافقها من تقدم ونمو اقتصادي سريع تعتمد أساساً على مدى توفر الماء فهو عصب الحياة.

يقتصر وجود المياه بمنطقة الدراسة على ما يسقط من أمطار في فصل الشتاء، كذلك على المياه الجوفية المرتكزة على مياه الأمطار فتحدد مستواها وتتحكم في عمق الآبار فمن العوامل التي ساعدت على قيام مدينة جنزور في هذا الموضع هو توفر مصادر المياه وقربها من السطح وسهولة الحصول عليها مما أدى إلى تركيز السكان وأنشاء مدينة واسعة كبيرة تعمل على جذب السكان والاستقرار فيها والتوسع في الأنشطة الاقتصادية وغيرها على الرغم من هذا التوسع فقد أدى إلى الإفراط في استعمال المياه الجوفية مع تذبذب سقوط الأمطار الأمر الذي جعل مستوى المياه ينخفض وسمح بذلك إلى تداخل مياه البحر الذي انعكست آثاره السلبية على المياه الجوفية القريبة من الساحل الممتدة بمحاذاة شاطئ البحر⁽¹⁾.

إضافة إلى مصادر أخرى، وهو تحلية مياه البحر، ففي سنة (1976م) شيدت محطة لتحلية مياه البحر، تقوم بتوفير المياه لمحطة الطاقة الكهربائية الواقعة بالقرب منها، كما كانت تقوم بتغطية

(1)- المختار محمد الطويري، نشأة مدينة جنزور ووظائفها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السابع من ابريل الزاوية، (2002م)،

احتياجات مجمع النسيج سابقاً من المياه، وتقوم أيضاً بتزويد الشبكة العامة للمياه بجنزور⁽¹⁾، كذلك (مياه الصرف الصحي) المعاد استخدامها من مجاري البلديات والمصانع حيث يمكن استخدامها للزراعة، لقد تم بناء محطة لتنقية المجاري في سنة (1980م) جنوب المدينة، وفي ظل الإمكانيات والخبرات ثم استغلال موارد المياه من الأمطار، والمياه الجوفية، والمياه مزالة الملوحة ولو بشكل جزئي، وكان لها الأثر الفعال في استقرار السكان ومزاولة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة، فكانت هذه المنطقة من أكثر المناطق جذباً للسكان.

سادساً: تكوينات التربة

تعرف التربة بأنها الطبقة السطحية من القشرة الأرضية التي يستطيع النبات أن يمد جذوره فيها، ومنها يتحصل على غذائه ومتطلباته من الماء، وتتألف التربة من جزئيات الصخور المفتتة وما يتحلل فيها من عناصر وما يختلط معها من بقايا النباتات والحيوانات، وهي بصفة عامة إنها نتاج عوامل طبيعية ونباتية وحيوانية⁽²⁾.

تصنف التربة الليبية ضمن تربة المناطق الجافة وشبه الجافة ومن أهم خصائصها احتوائها على نسب ضئيلة من المواد العضوية والنيتروجين وكربونات الكالسيوم لتأثرها بالصخور الجيرية واسعة الانتشار وميلها إلى القلوية والتعادل، إضافة إلى بساطة تطور قطاعها بوصفها حديثة التكوين⁽³⁾.

(1) - أمانة المرافق، مؤسسة بولسيرفس، مرجع سابق، ص 36.

(2) - محمد المبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، (1998م)، ص 40.

(3) - ابريك عبد العزيز أبو خشيم، فصل الغلاف الحيوي، الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا (1995م)، ص 246.

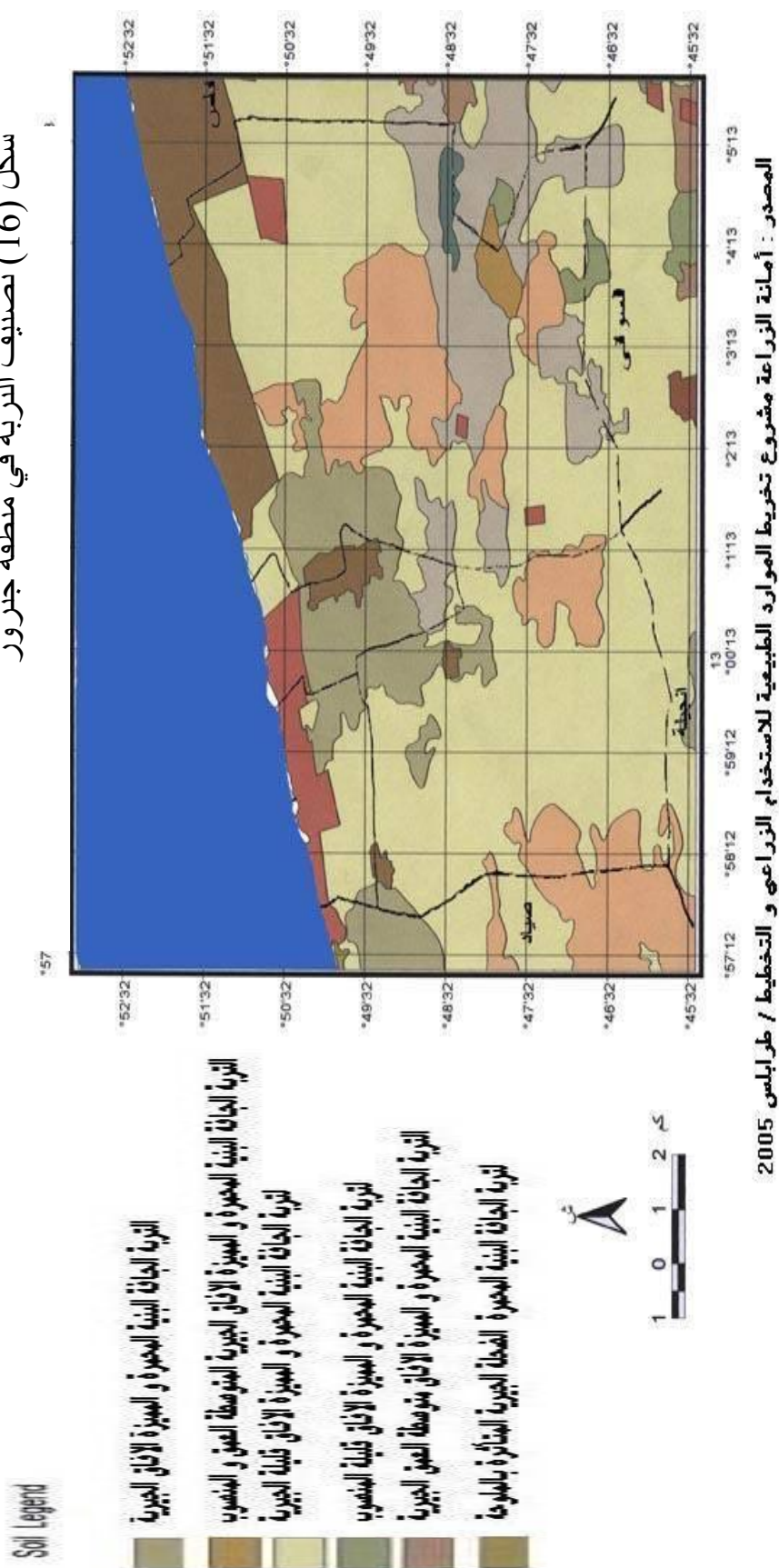
وتبعاً لتباين العوامل المكونة للتربة واختلاف تفاعلها فيما بينها تختلف خواص التربة وتتنوع، إذ تعتمد خصوبة التربة على مقدار ما تحتويه من العناصر الغذائية المختلفة الضرورية للنباتات، وأن طبيعة صخور المنطقة تؤثر بشكل أو بآخر في نوع تربتها وفي نظام المياه وفي طريقة استثمارها زراعياً، وبذلك فإن التربة تشكل أهمية بالغة في تقدم المنطقة اقتصادياً أو تدهورها خاصة فيما يتعلق بحرفة الزراعة والرعي، وتلعب التربة دوراً هاماً في تحديد نوع الحياة النباتية وتؤثر في اختيار نوع المحاصيل التي يمكن زراعتها في أية منطقة وتحديد مدى نموها، ويزداد الإنتاج من المحاصيل المختلفة إذا زرعت في نطاقات التربة التي تلائمها، والتربة المنتجة تكون لها سعة احتفاظ جيدة للماء وتهوية كافية مع تواجد عناصر المواد المعدنية والذبالية المتحللة التي تذوب بمعدل يكفي لسد احتياجات النبات النامي.

وتصنف تربة سهل الجفارة التي تعد منطقة الدراسة إحدى مدنها بتربة المناطق الجافة وشبه الجافة، وهذا واضح في انتشار ترب السبخات، والتربة الرملية التي تفتقر للمادة العضوية نتيجة لظروف المناخ السائد المميز بأمطاره القليلة وحرارته المرتفعة⁽¹⁾.

فتعد التربة إحدى أهم المنتجات الطبيعية المؤثرة في إنشاء المدينة العمرانية، فدراسة التربة وحصرها لا يقل أهمية عن بقية العناصر الطبيعية فتعد التربة مع المياه من العناصر الضرورية لإتمام العمليات الحيوية، والشكل (16) يوضح تصنيفات التربة في منطقة الدراسة.

(1) - نوال علي حسين أبو لقمة، النمو السكاني وأثره على استهلاك المياه الجوفية في منطقة الزاوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2003، ص 21.

شكل (16) تصنيف التربة في منطقة جنزور



سابعا: - النبات الطبيعي

النبات الطبيعي هو ذلك النبات الذي ينمو من تلقاء نفسه دون أن يكون للإنسان أي تدخل في عملية نموه، وهو صورة منعكسة لتظافر عدة عوامل وتفاعلها أهمها المناخ والتربة ومظاهر السطح، ويعد النبات الطبيعي مورداً مكملاً للثروة الزراعية ومساعداً على تنميتها وذلك بتأثيره على عناصر المناخ المحلي وأيضاً المحافظة على التربة من الانجراف ومدها بالمواد العضوية ويجعلها أكثر ملائمة للإنبات والزراعة، ويعد انعكاساً لظروف الموقع والمناخ والتضاريس، والحياة النباتية وهي عبارة عن أشجار ونباتات متباينة فصلية تنمو في فصل سقوط الأمطار، وأخرى حولية تبقى جذورها لتعاود نموها من جديد، وتنمو في المناطق الساحلية نباتات حولية دائمة الخضرة⁽¹⁾.

تعد منطقة الدراسة بوجه عام فقيرة في نباتاتها الطبيعية، هذا يرجع إلى ظروف المناخ السائد وتذبذب سقوط الأمطار وعدم انتظامها، ومن الأنواع التي كانت سائدة في أرض المدينة الفضاء في بعض الأجزاء الجنوبية نباتات الديس والشعال إضافة إلى السبط والرتم ، وتتميز بقدرتها على تحمل الجفاف فتعمل على تعميق جذورها في التربة لتقوم بامتصاص الرطوبة، كذلك نباتات الفرعون والبلوز التي لها جذور بصلية تتخذها كمخازن للمياه تستفيد منها في فترة الجفاف، وتحمل أشجار العرعار الجانب الشرقي من المدينة، كما توجد مجموعات من أشجار النخيل والزيتون المتناثرة بالمدينة ولكن هذه النباتات والأشجار أخذت في التلاشي والاختفاء مع بداية عمليات الإنشاء والتوزيع العمراني الذي شهدته المدينة.

(1) - عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط3، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 136.

مقدمة:

لأن الدراسة تركز في مضمونها على مدينة جنزور، فوجد انه من الضرورة بمكان اعطاء فكرة للقارئ عن نشأة هذه المدينة والمراحل التي مرت بها خلال الفترات الزمنية المتلاحقة من خلال ما كتبه الرحالة بما في ذلك اصل السكان القاطنين فيها، والمحلات التي تنقسم فيها.

اضافة الى ذلك يكون من الضرورة بمكان الاشارة الى مخططات التنمية خاصة تلك المتعلقة باستعمالات الاراضى التي تواكب الزيادة الملحوظة في عدد سكانها وتحقق لهم رغباتهم سواء تلك المتعلقة بالجانب السكنى او الخدمى...الخ، ومن ثم الاشارة الى الدور الذى تلعبه هذه الاستعمالات فى استقطاب المهاجرين اليها.

ومادام محور تركيز هذه الدراسة على استقطاب مدينة جنزور الوافدين إليها، يكون لازماً على الباحثة ان تخصص الفصل الثالث لدراسة سكان المدينة، وتطور عددهم وتركيبهم النوعي والعمرى بلاضافة الى توزيعهم داخل محلات المدينة.

أولاً: النشأة والتطور التاريخي

1. نبذة تاريخية عن المدينة :

تتفق المصادر التاريخية المتوفرة على أن تأسيس نواة جنزور العمراني يعود إلى الفترة ما بين أواخر القرن الأول قبل الميلاد والقرن الرابع الميلادي، وهي فترة تاريخية مرت بها البلاد، امتازت بالحيوية والنشاط والتغيرات الجوهرية في حياة الناس نتيجة لظهور الحضارة الفينيقية والحضارة الرومانية، والحضارة البيزنطية، التي أدت إلى تغيرات كبيرة في حياة الناس خاصة

في معتقداتهم الجنائزية (طرق الدفن) والأرجح أن تاريخ النشأة يعود إلى أواخر القرن الأول قبل الميلاد المرتبطة بالحضارة الفينيقية التي وصفت أزهي حضارة بحرية تجارية عرفها التاريخ القديم.

تبين الحفريات التي وجدت في مدينة جنزور وجود مقابر عائلية تخص بعض الأسر الفينيقية منذ أواخر القرن الأول قبل الميلاد وحتى منتصف القرن الثاني الميلادي، أي منذ عصر الإمبراطور أغسطس (30 قبل الميلاد) وحتى العصر الأنطونيقي تقريباً⁽¹⁾ وهي تعكس مظاهر الحياة الجنائزية والاقتصادية لما تحتويه هذه المقابر على أثاث جنائزي.

استمرت السيطرة الرومانية من سنة (46 ق م) وحتى القرن الرابع الميلادي، وخلال الفترة الأخيرة من العهد الروماني، أي ما بعد موت الإمبراطور (سيبتيموس سيفريوس) سنة (235) م آخر أباطرة الأسرة السويرية، سادت البلاد فترة من الفوضى والاضطرابات نتيجة للصراع الإمبراطوري على السلطة، وهجمات القبائل الليبية البربرية على حدود الإمبراطورية ومنها حدود مدن إقليم طرابلس وإلى جانب الكوارث الطبيعية (تحرك الرمال)، كما لعب الصراع الديني في البلاد بين المسيحيين والوثنيين دوراً كبيراً في ضعفها من الناحية الاقتصادية والعسكرية إضافة إلى فترة جفاف قلصت مساحة المحاصيل الزراعية، والواقع أن هذه الفترة كانت نكسة على مظاهر الحياة الرغدة التي كانت تسود مدن إقليم طرابلس خاصة في فترة سيادة الأسرتين الأنطونينية والسفرياتية حيث تعرضت منطقة جنزور للسلب والنهب في تلك الفترة.

(1) - محمود عبد العزيز النمى، دليل حفائر منطقة جنزور الأثرية، (أمانة التعليم ومصلحة الآثار)، الإدارة العامة للبحوث الأثرية والمحفوظات التاريخية، (1973م)، ص 5-7.

ظهرت في القرن الرابع الميلادي متاخراً الحضارة الرومانية، وأصبحت المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في عهد الإمبراطور (قسطنطين)، فانتشرت المسيحية في شمال أفريقيا، وبين سكان طرابلس حيث تتجلى مظاهرها خاصة المظاهر الدينية الجنائزية في مجموعة مقابر بمدينة جنزور في محلة الشرقية وأوضحت طريقة الدفن والأثاث الذي عثر عليها بالمقابر مظاهر الحياة اليومية⁽¹⁾.

في العصور الوسطى كانت الفتوحات العربية الإسلامية هي أهم الأحداث التاريخية التي ظهرت خلال القرن السابع الميلادي سنة (643 م)، وكان لابد أن تمتد آثار هذه الفتوحات إلى ليبيا، فبعد أن أتم (عمرو بن العاص) فتح الدلتا وإخضاعها إلى سيطرته واصل التقدم نحو الغرب عبر الأراضي الليبية التي أصبحت منذ ذلك الوقت بمثابة الجسر الذي يصل بين بلاد العرب والبلاد التي فتحوها في المغرب حيث شهدت مدينة طرابلس في المرحلة الأولى عند الفتح الإسلامي أول أفواج المسلمين بقيادة القائد العربي (عمرو بن العاص)، وما تبع هذه المرحلة من الغزوات والاستطلاعات نحو المناطق الداخلية والساحلية الغربية التي منها مدينة جنزور وذلك من أجل تثبيت الوجود الإسلامي وترسيخ السيادة الإسلامية بها.

يذكر التيجاني الذي قام برحلته في البلاد التونسية والقطر الطرابلسي بين عامي (706-708هـ)، في القرن الرابع عشر الميلادي، فيما يتعلق بجنزور أن بها جامع كبير أسسه (عمرو بن العاص) كما يصفها التيجاني بقوله " غابة متسعة الأقطار ملتفة الأشجار وبها مياه عذبة وأكثرها شجر الزيتون وأكثره الغرس القديم على نحو زيتون الساحل، وليس يعظم شجره في موضع من المواضع ما يعظم في هذه القرية، وبها مع ذلك نخل كثير ورطبه متناهي الطيب

(1) - محمود عبد العزيز النمس، مرجع سابق، ص 18.

وبها أيضا من شجر التفاح والرمان والعنب والتين كثير، وهي كثيرة القصور وقد استولى الرمل على أكثرها ويقال إن طولها الآن خمسة أميال وعرضها نصف ذلك، ويجاور جامع عمر بن العاص قصر خرب متسع يعرفونه بالقصر القديم ويقال أنه أول قصر بني بزوزور ولم يبق منه الآن إلا سوره المحيط به، وإلى جانب هذا الحائط يكون مجتمعهم لنصب سوقهم وهي سوق نافقة ضخمة يجتمع البربر بها من الأقطار المتناية في كل جمعة فيبيعون هناك جميع ما يجلبونه⁽¹⁾.

كما ساعدت الفترة الصوفية التي مر بها العالم الإسلامي التي لوحظ آثارها في ليبيا في القرن السادس الهجري، على انتشار الزوايا منها (زاوية العريفي وزاوية أعمورة غربي جنزور وزاوية أبو جعفر) وكانت مأوى للصالحين في ذلك الوقت، واهتموا بشبكة الطرق الرئيسية، التي كانت تخص النشاط التجاري شمالاً وجنوباً ومجموعة طرق تخص قوافل الحجيج من المغرب إلى الأراضي المصرية وكان أشهرها الخط الساحلي الشمالي الذي يربط بين تونس و مصر ويمر بالمراكز الساحلية التي منها جنزور التي ذكرها الكثير من الرحالة أثناء عبورهم هذا الطريق.

كما قدم (الحسن ابن محمد الوزان الفاسي) وصفاً لجنزور ضمن إحدى الرحلات الذي فصل القول فيها في وصف أفريقيا عند الانتقال إلى البلاد الليبية والتونسية في طريق الرجوع إلى المغرب سنة (1520م) فيقول " جنزور قرية قريبة من البحر على بعد نحو اثني عشر ميلاً من

(1) - أبو محمد عبد الله التيجاني، رحلة التيجاني في البلاد التونسية والقطر الطرابلسي من سنة (706 - 708هـ)، الطبعة الرسمية، تونس، (1958م)، ص 215-216.

طرابلس، يكثر فيها الضبايع وتنتج الكثير من الثمر والرمان والسفرجل، سكانها ضعفاء ولاسيما منذ احتلال المسيحيين لطرابلس ومع ذلك فإنهم يتاجرون معهم ويبيعون لهم فواكههم⁽¹⁾.

مر الرحالة (العايشي) خلال الفترة (1059-1074هـ \ 1649م - 1663 م) بجنزور في رحلته إلى الحج ويتفق مروره بها مع وجود (عثمان باشا) على رأس الولاية . ويصفها العياشي فيقول "من الواضح أن البلاد كانت تنعم بمستوى ثقافي جيد في ذلك الوقت من القرن الحادي عشر الهجري والسابع عشر الميلادي، فمدرسة جنزور توصف بأنها من أحسن المدارس وكان العاملون فيها حينئذ (سيدي محمد بن بالقاسم الغرياني) الذي يوصف بالنسك والخضوع، وقال لقد بتنا يوماً بجنزور ثم ارتحلنا منها قاصدين مدينة طرابلس وبينها وبين هذه البلدة نحو اثني عشر ميلاً"⁽²⁾.

كانت جنزور طريقاً ومحطة للبعثة الإنجليزية المكونة من (ريتشارد سون وأوفيرويج وبارت) في رحلتهم إلى أفريقيا الوسطى وقد غادر الرحالون في نهاية (1949م) ووصلوا إلى طرابلس عن طريق تونس وأراد الألمان استغلال تأخر وصول المعدات والمواد اللازمة للبعثة من مالطا للقيام برحلة استطلاعية في الجبل الغربي وخرجوا من طرابلس عن طريق قرقارش وجنزور والزاوية ووصلا إلى يفرن، ومن هناك اتجها نحو الشرق فزارا غريان ومنطقة ترهونة ومسلاته وعادا إلى طرابلس يوم (26 فبراير) في نفس السنة عن طريق قصر

(1) - الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الأفريقي)، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار المغرب الإسلامي منشورات الجمعية المغربية، الطبعة الثانية، (1983م)، ص 110.

(2) - سعد زغلول عبد الحميد، محمد عبد الهادي شعيره، ماء الموائد، العياشي، الرحلة لليبيا - طرابلس وبرقة، ومنشأة المعارف بالإسكندرية، (1977م)، ص 43 - 79.

الجفارة، كما كانت جنزور مسلکا للبعثة الفرنسية إلى غدامس والكدوة (العزيرية) ومنطقة أبودلاعة والرابطة وقصر الجبل وحتى غدامس⁽¹⁾.

شهدت مدينة جنزور خلال العهد العثماني الثاني نشاطاً عمرانياً تمثل في بناء مقر للحكم والولاية لأجل جباية الضرائب والإتاوات التي كانت من أسس نظام الحكم المهمة لدى الدولة العثمانية آنذاك، كما كانت من أهم الإنشاءات الخدمية العامة متمثلة في الخدمات البريدية حيث كانت تتم بواسطة فارس وفق مواعيد ومسالك محددة منها طرابلس - جنزور، جنزور - الزاوية، أما خدمات الابراق فقد كان الخط التلغرافي الأرضي ملكاً للحكومة العثمانية وكانت تمتد من طرابلس ثلاثة خطوط يمر أحدها بجنزور ليتجه منها إلى الزاوية وزوارة، ومن جنزور ينطلق الخط الآخر الذي يتجه نحو الجنوب ماراً بغريان ويفرن وفساطو ونالوت وسيناون، وقد كان العمل جارياً في هذا الخط حتى غدامس عند وقوع الاحتلال الإيطالي⁽²⁾.

تحدث الأنصاري الذي عاش خلال الفترة (1256 - 1335 هـ \ 1840 - 1914 م) عن جنزور بقوله " جنزور بلدة غربي طرابلس تبعد عنها بنحو أحد عشر ميلاً، طيبة التربة، هواءها في غاية الجودة، وبها جامع كبير ومساجد وسوق ودكاكين، ويجتمع فيها سوق عمومي من الجهات المجاورة مرة في الأسبوع، يجلب إليها جميع ما يحتاج إليه، وبها بساتين كثيرة مشجرة بالنخل والزيتون والتين والرمان، ويسقون من الآبار، وماؤها عذب فرات⁽³⁾.

(1) - اتيليوموري، الرحلة والكشف الجغرافي في ليبيا، منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي، ترجمة خليفة محمد التليسي مكتبة الفرجاني طرابلس، (1971م)، ص 44-69.

(2) - فرانيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التليسي، دار الفرجاني، طرابلس - ليبيا، (1971م)، ص 58-62.

(3) - أحمد النائب الأنصاري، نفحات النسرین والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تقديم علي مصطفى المصراي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الأولى، (1963م)، ص 206.

اهتمت إيطاليا في فترة احتلالها لليبيا سنة (1911م) بتحقيق السيطرة العاجلة والسريعة لأهم المدن الواقعة على الساحل الليبي لتتخذ منها قواعد انطلاق نحو الداخل فجمعوا جيشاً لاحتلال جنزور عن طريق قرقارش، ودخلوها بدون مقاومة، وهدموا مبنى التلغراف وقطع أسلاكه لكنهم عادوا وغادروها إلى طرابلس⁽¹⁾.

تحقيقاً للخطة الرامية إلى احتلال المناطق القريبة من طرابلس والسيطرة على الشريط الساحلي أخذت القوات الإيطالية تعد حملة على جنزور مرة أخرى منذ بداية يونيو (1912م)، وقد كان الهدف الرئيس للهجوم هو احتلال مرتفع (سيدي عبد الجليل) الذي يعد مكان استراتيجي ونقطة وصل بين مواقعهم في زوارة وطرابلس، وبعد قيام القوات الإيطالية بالسيطرة على المدخل الغربي لمدينة طرابلس شعر الإيطاليون بعدم الاطمئنان إلى مواقعهم الجديدة التي كان يهددها المجاهدون من المناطق المجاورة فقرروا العمل على احتلال مرتفع سيدي بلال بمنطقة صياد (غرب مدينة جنزور) وتحركت القوات الإيطالية يوم (20 سبتمبر 1912م) من قواعدها في سيدي عبد الجليل، وكان المجاهدون يشكلون أربع فرق موزعة بين جنزور وصياد والحشان والماية وانتهت المعركة بسيطرة العدو على هذا الموقع⁽²⁾.

مرت بعض المدن بتطور عمراني خلال العهد الإيطالي تركز هذا التطور في عدد من المدن الساحلية، من أجل توطين الإيطاليين في هذه المدن سواء للعمل في المجالات الحضرية والعسكرية وفي المناطق الزراعية التي أقيمت بها مراكز خدمية مثل مدينة جنزور التي

(1) - الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، الناشر دار ف المحدودة، لندن، الطبعة، (1984م)، ص 113.

(2) - خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا، (1911م - 1931م)، الدار العربية للكتاب، طرابلس، (1980م)، ص 294-

تضمنت مركز الشرطة، ومبني البلدية، ومكتب المدير، والمدرسة الابتدائية، وسوق جنزور لتصريف المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تطوير مجموعة مزارع كبيرة ملكة لأثرياء وقيادات إيطالية.

يعد الدافع والمحرك الرئيس لنمو مدينة جنزور هو ما حصل من إنشاء وتطور في الطرق التي تمر بها المدينة أو تصل إليها ابتداء من تغيير الطريق الساحلي الذي تم في عقد الأربعينيات من القرن العشرين، وخطط التنمية الوطنية التي توسعت في مجال هذا الطريق سواء بإعادة تعبيدها أو شق وتعبيد طرق جديدة.

مع اكتشاف النفط وبداية تدفق عوائده تمكنت البلاد من مباشرة برامج تنمية تطويرية، وبدأت مدينة طرابلس وضواحيها تشهد تحولاً كبيراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ترتب عنه زيادة الجذب السكاني إلى المنطقة ومن ثم زيادة النمو السكاني والتطور العمراني الذي يرجع أساساً إلى تدفق الهجرة الريفية وعودة المهاجرين الذين تم طردهم سابقاً من قبل المستعمر الإيطالي نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية، بالإضافة لعودة الليبيين من المهجر الذي كانت مدن طرابلس وبنغازي وضواحيهما المراكز الرئيسية لإقامتهم التي منها منطقة جنزور، التي شهدت زيادة سكانية كبيرة في عقد السبعينيات نتيجة للأسباب السابقة بالإضافة إلى العامل الأساسي وهو عنصر الزيادة الطبيعية الذي زادت معدلاته في الفترة الأخيرة بسبب تحسن الأوضاع المعيشية والرعاية الصحية.

2. أصل سكان مدينة جنزور وتكوينهم الاجتماعي:

يرتبط سكان ليبيا باستثناء بعض الأقليات بوحدة أنثربولوجية قبل الوحدة الترابية منذ بداية العمران في البلاد ويرتبطون مع الأقليات الصغيرة غير العربية برابط أقوى وأمتن وهو العقيدة الإسلامية، ومن خلال تتبع تاريخ سكان المنطقة، يذكر التيجاني في هذا الخصوص " أهل جنزور قوم من البربر هواريون ومجويسيون، وهوراة يقال أن أصلهم من البربر وأن أباهم هوار بن المثنى بن المسور بن يخصب، وسمي هوراة لكلمة قالها في حكاية طويلة اختصارها أنه كان ساكناً بالحجاز فضلت له إبل فتوجه في طلبها إلى الغرب حتى بلغ مصر ودخل إلى بلاد المغرب طالباً إياها فمر بجبال طرابلس فقال لغلامه أين نحن من الأرض ؟ فقال له بأرض إفريقية، فقال: لقد تهورنا، فسمي هواراً لذلك، وحالف بأفريقية قوماً من زناته فرأى عندهم العرجاء أم صنهاج فتزوجها هوار فكثر نسله منها والهواريون ومجريس فخذ منهم، سموا باسم أمهم مجريس وكان لأبيهم زوجة أخرى تسمى "تاسا" ينسب إليها التاسيون فبنو مجريس وبنو تاسا بنو أب واحد، وقد أستقر المجريسيون في جنزور ومازال المجريسيون والتاسيون بجنزور حتى الآن، حيث تقطن قبيلة تاسة حالياً في محلة الوسط وتتضمن عدة عائلات كما سيأتي ذكره بالتفصيل.

شكلت قبائل جنزور بالاشتراك مع قبائل ورشفانة في العهد العثماني قضاء تابع لسنجق طرابلس وفقاً للتنظيم المعمول به في الفترة السابقة لسنة (1845م) الذي وضعه أمين باشا، وفي سنة (1279هـ - 1862م) انفصلت قبائل ورشفانة وجنزور وشكل كل منها ناحية ، ناحية جنزور وناحية العزيزية التي صارت قضاء في (1904م، وفي سنة 1869م) قسمت ولاية طرابلس على مقاطعتين متميزتين، ولاية طرابلس، ومتصرفية بنغازي، وتنقسم ولاية طرابلس الغرب إدارياً على أربع سنجقيات أو متصرفيات على رأس كل منها متصرف يتبع الوالي،

وينقسم كل سنجق بدوره على مقاطعات تعرف باسم الأفضية، تضم كل منها عدداً من النواحي وبذلك تضم متصرفية طرابلس ناحية جنزور.

يقيم في واحة جنزور والواحات الصغيرة بقربها سكان عرب (مرابطون وأشراف) وبربر، وعرب بربر، وقولوغلية، ويهود ومعظم السكان مستقرون، كان عددهم حوالي (6830 نسمة) وعدد قليل يصل الي (400 نسمة) شبه رحل حسب الإحصاء الإيطالي (1913م)، أما أهم القبائل المقيمة بجنزور في ذلك الوقت، فهي القبائل التي تعرف حتى اليوم باسم مجريس، وتحد من بني مجريس وتاسة (بربر - هواره من البرانس) وهي: تاسة الخطاطية، القياد، بنو حسين البياصة. بنو حسين (زاوية العريفي) البراهيمية الذبابنة، أولاد أحمد وريمة، المساريح أولاد سويس، السياح، أولاد أبي جعفر، أولاد أبي غرارة، أولاد عبد اللطيف، بالإضافة إلى القولوغلية واليهود، أما القبائل المقيمة في القرى المجاورة في تلك الفترة فهي: المشاشطة، عكار، حياش الرأس، أولاد أبي سعيدة، الشدة، المحافيظ، أولاد بن يوسف، الزواوي والسعداوي⁽¹⁾، وهذه القبائل الأخيرة تقيم حالياً خارج نطاق الحدود الإدارية لمنطقة جنزور باستثناء قبيلة المشاشطة التي تقطن في محلة الوسط.

يستقر بمنطقة جنزور أيضاً بعض قبائل ورشفانة، ولوحظ أن بعض سكان المدينة عائلات ليسوا من أصل سكان المنطقة، ولكنها وفدت على المدينة من عدة أماكن منها: عائلة الهبيل من قبيلة المساريح، وعائلة بن خالد من قبيلة أولاد عبد اللطيف وافدون من ورفلة (بني وليد)، عائلات متعددة وافدة من أماكن مختلفة منها عائلة الجبايعه وافدة من مصراتة، وعائلة لويغه

(1) - هنري يكودي اغسطيني، مرجع سابق، ص 356-357.

وعائلة التاورغي من تاورغاء، وعائلة الجرابي من جربة، وعائلة القابسي بقابس وعائلة هامان وابن سليمان من الجبل بالإضافة إلى عائلات أخرى غير محددة أماكن إقامتهم وكلها تنتمي إلى قبيلة المساريح، أيضاً عائلة الترهوني من قبيلة السياح.

حاول تقرير وايتنج حصر القبائل الموجودة ضمن منطقة جنزور (مديرية جنزور سابقاً) التي يقع جزء منها حالياً خارج نطاق الحدود الإدارية لمنطقة جنزور، توضح الحدود الإدارية لقبائل جنزور سنة (1966م) بقوله : تتكون منطقة جنزور من ثلاث وثلاثين قبيلة وهي كالآتي: الذابنة، والجعادة، عكار، البراهمية، البياصة، القياد، الخطاطبة، الكوارغلية، المساريح، المحافيط، المناصير، المشاشطة، العقب، السياح، الشدة، أولاد عبد اللطيف، أولاد أبو دلال، أولاد أبو غرارة، أولاد جعفر، أولاد سعيد، أولاد بني أحمد، أولاد بن يوسف، أولاد أمبارك، أولاد الجاهلية، أولاد سوسي، أولاد تليس، الزاوية، حياش الرأس تاسة، وريمة، زاوية العريفي، زاوية عمورة⁽¹⁾. وفي سنة (1970م) انضمت هذه القبائل^(*) وكونت المحلات الآتية:

أ - محلة السوق:

تتكون من القبائل الآتية: قبيلة السياح وتشمل: (عائلة الفليت، عائلة بن علي، عائلة سالم بن يوسف، عائلة ملوق، عائلة بن عبد السلام، عائلة نجم، عائلة الغرابلي، عائلة الترهوني). قبيلة الخطاطبة وتشمل: الخطاطبة (الرواحية، الزكاري، عائلة بن عمر، عائلة البوني، عائلة الفاندي، عائلة البكاي)، أولاد عبد الحق (الجديرات، الكرادنة، أولاد أبي سعيد، الهرايدة). قبيلة

⁰¹ - مؤسسة وايتنج العالمية، وتقرير جرد منطقة طرابلس، القسم التاسع، تقرير عن منطقة جنزور، مرجع سابق، ص 3.

(*) - هذه القبائل تمثل السكان المقيمون أصلاً.

أولاد أبي جعفر وتشمل: (أولاد سالم، الجنائزية، الشلابي، أولاد بن وشاح). قبيلة وريمة وتشمل: (الكرأوطه، التوامي، وريمة، عائلة أبي روني، الحوانيش).

ب- محلة الشرقية:

تتكون من القبائل الآتية: قبيلة البياص وتشمل: (البياصة، البسائية، الشعابنة، عائلة الجرو، عائلة المعصاوي، القنابرة). قبيلة القياد وتشمل: (عائلة بن سلطان، عائلة سويلم، عائلة فكار، عائلة الربيعي، عائلة بن غرسة، عائلة الهبيل). قبيلة أولاد سويس وتشمل: (العيادة، عائلة التريكي، عائلة الدالي، عائلة ميدان، عائلة سويد).

ج- محلة سيدي عبد اللطيف:

تتألف من القبائل الآتية : قبيلة أولاد عبد اللطيف وتشمل: أولاد عبد اللطيف (عائلة بن عمار، عائلة قشوط، عائلة الساقاطي، عائلة سميت، عائلة بن نصير، عائلة بن خالد)، أولاد أبي رحاب (عائلة بن رمضان، عائلة الأغا، عائلة الشريف). قبيلة الإبراهيمية وتشمل: (عائلة بن خليفة، عائلة السلوقي، الرقيبات، عائلة بن كثير، عائلة غزي، عائلة بن ميلاد، عائلة الحاج عمار، عائلة الصغير). قبيلة المساريح وتشمل: (العريبيون، الجبايع، الزيانتين، القضبان، عائلة قنيوة، عائلة مقر، عائلة بن لويغه، الجرابي، عائلة عدال، عائلة دامن، عائلة القابسي، عائلة التاورغي، عائلة هامن، عائلة بن سليمان، عائلة عبان، عائلة عمر بن حسن). قبيلة الذابنة

وتشمل: (عائلة قنيدي، عائلة أبي سريويل، عائلة بزغ، عائلة الجعيدى، عائلة فائزة، عائلة أبو كرش، البرابشية).

د - محلة الوسط:

تتكون من القبائل الآتية : قبيلة أولاد أحمد وتشمل: (عائلة بلعيد، أولاد رحومة، أولاد موسى، عائلة بن حمودة، أولاد أبي عيسى). قبيلة تاسة وتشمل: المزائل (عائلة الرمالى، عائلة الأربش، عائلة قنيدي، أولاد خليفة، عائلة المحروق، عائلة الطيب، عائلة أبي بكر، الغتامى، الحليوي، الشواهنية، عائلة أبي راوي)، عائلة أبي الريح. قبيلة المشاشطة وتشمل: (أولاد أحمد، أولاد عبد المؤمن، عائلة قربع). قبيلة أولاد أبو غرارة وتشمل: (عائلة عبد الهادى، أبو عمر، الشوابين، عائلة بن سالم وعاشور عائلة عبد الله، عائلة ميميس، عائلة أبي العيد، أولاد عبد السميع)⁽¹⁾.

وبالنظر إلى الوضع الحالي نستطيع التأكيد من أن بعض هذه القبائل هي التي لازالت قائمة في المحلات نفسها مع باقي الوافدين من أصول مختلفة.

ثانيا : استعمالات الأراضي حسب مخطط المدينة الشامل:

استعمال الأراضي هو منظومة على مستوى حضري ينظم المناطق داخل المدينة، وتتميز استعمالات الأراضي في المدينة بتنوع الوظائف التي تخدم المدينة المخططة والمناطق المحيطة بها، سواء كانت استعمالات محدودة وصغيرة أو واسعة وكبيرة، وتتمثل استعمالات الأراضي داخل المدن في الأغراض السكنية والتجارية والصناعية كافة وغيرها من الأغراض الأخرى.

(1) - إدارة التوثيق والمعلومات بالتخطيط العمرانى، مصلحة الأحوال المدنية، جنزور، بيانات غير منشورة، سنة، (2002م).

يرتبط اصطلاح استعمالات الأراضي بمصطلح التقسيم إلى مناطق كلا حسب الوظيفة وبدأ تنظيم وضبط استعمالات الأراضي داخل المدن بهدف إشباع حاجات السكان والتغلب على المشاكل الناجمة عن التضارب بين المصالح الفردية والمصالح العامة وأيضاً بين مصالح الأجيال الحاضرة والأخرى المستقبلية الذي يعد أهم أهداف تخطيط استعمالات الأراضي بالمدن، وبذلك يكون نمط استعمالات الأراضي مزيجاً من المتطلبات التنظيمية وتوزيع الوظائف جغرافياً على أرجاء المدينة، وتتأثر استعمالات الأرض بعدة عوامل منها قيمة الأرض وشدة المنافسة بين الوظائف المختلفة على استعمالات الأراضي والخصائص الطبيعية هذا بالإضافة إلى قربها أو بعدها عن طرق المواصلات ومركز المدينة التجاري التي تغلب عليها الأنشطة التجارية والثقافية والكثافة السكانية، وهذه الاستعمالات تتغير مع مرور الزمن تبعاً للتغيرات التي تطرأ على المدينة وهذا أمر متوقع وخاصة في ظل تجاهل العمل بالتشريعات المعمول بها.

بدأ الاهتمام باستعمالات الأراضي في العصور الحديثة بعد أن ظهرت فكرة مسح استعمالات الأراضي لأول مرة في الولايات المتحدة في العقد الثاني من القرن العشرين بهدف تخطيط الموارد في إدارة الأرض بشكل أمثل أما في القارة الأوروبية فقد تأخرت حتى مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان أول مشروع في بريطانيا الذي أشرف عليه الجغرافي د.دادي ستامب D.Stamp، حيث قام بالتركيز على تصنيف أنماط استعمالات الأراضي أكثر من اهتمامه بمجموع الموارد الأرضية ومنذ تنفيذ هذا المشروع بدأ الاهتمام باستعمالات

الأراضي في معظم دول العالم، وذلك بعد أن اتضح أن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ترتبط بالأرض سواء بشكل مباشر أو غير مباشر⁽¹⁾.

أما التخطيط في ليبيا فلم تكن هناك أي خطة للنشاط الحضري أو المخططات العمرانية بالمعنى المتعارف عليه حالياً، كما لم يكن هناك اهتمام بالتوزيع السكاني والتنمية السكانية، وكانت التشريعات المعمول بها في المجال العمراني هي الموروثة عن العهد العثماني وفترة الاحتلال البريطاني، وكانت أول خطة تنموية للبلاد بشأن تخطيط المدن سنة (1951م)، لتقدم معالجة لتدني مستوى المعيشة و كل نواحي الحياة، وفي عام (1969م) صدر قانون بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى، الذي أعدت من خلاله أول خطة تخطيطية تضمنت إعداد مخططات شاملة وعامة، وتحديد تصنيفات واستعمالات مناطق كل مخطط وإعداد دراسة لمراحل النمو⁽²⁾.

على الرغم من التطور الكثيف فأن المدينة لم تكتسب خصائص حضرية مميزة، فقد نمت بشكل متناثر فوق مساحة كبيرة، ولذلك لم يسهم هذا التطور بعد في عملية إيجاد نمط حضري متجانس للمكان، ولهذا يتطلب تطوير مخطط المدينة تحولات في مجال استعمال الأراضي في جزء كبير من المناطق المفتوحة التي تشكل الاحتياطات الرئيسة للتطوير الحضري⁽²⁾ والجدول رقم (7) يوضح استعمالات الأراضي بالمدينة من خلال الدراسة التي قامت بها مؤسسة بولسيرفس فاد يكو البولندية في سنة (1980م وحتى سنة 2000م) لغرض تطوير الحالة

(1) - عثمان محمد غنيم، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري إطار جغرافي عام، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، (2001م)، ص 28 - 29.

(2) - علي أحمد زيدان، التخطيط العمراني ومخططات المدن بين الواقع والتشريعات، تحرير: سعد خليل القزيري، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، منشورات العمارة، الطبعة الأولى، (2006م)، ص 194 - 195.

(2) - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، بولسيرفس، مرجع سابق، ص 29 - 86.

العمرانية للمدينة، اشتملت تلك الدراسة مختلف جوانب استعمالات الأراضي وفق الموارد المتاحة للتطوير من جهة، والعوائق التي تواجه تطور المدينة من جهة أخرى وقامت بإنتاج عدة خرائط متنوعة لاستعمالات الأراضي انظر الخريطة شكل رقم (17) يوضح استعمالات الأراضي في المنطقة.

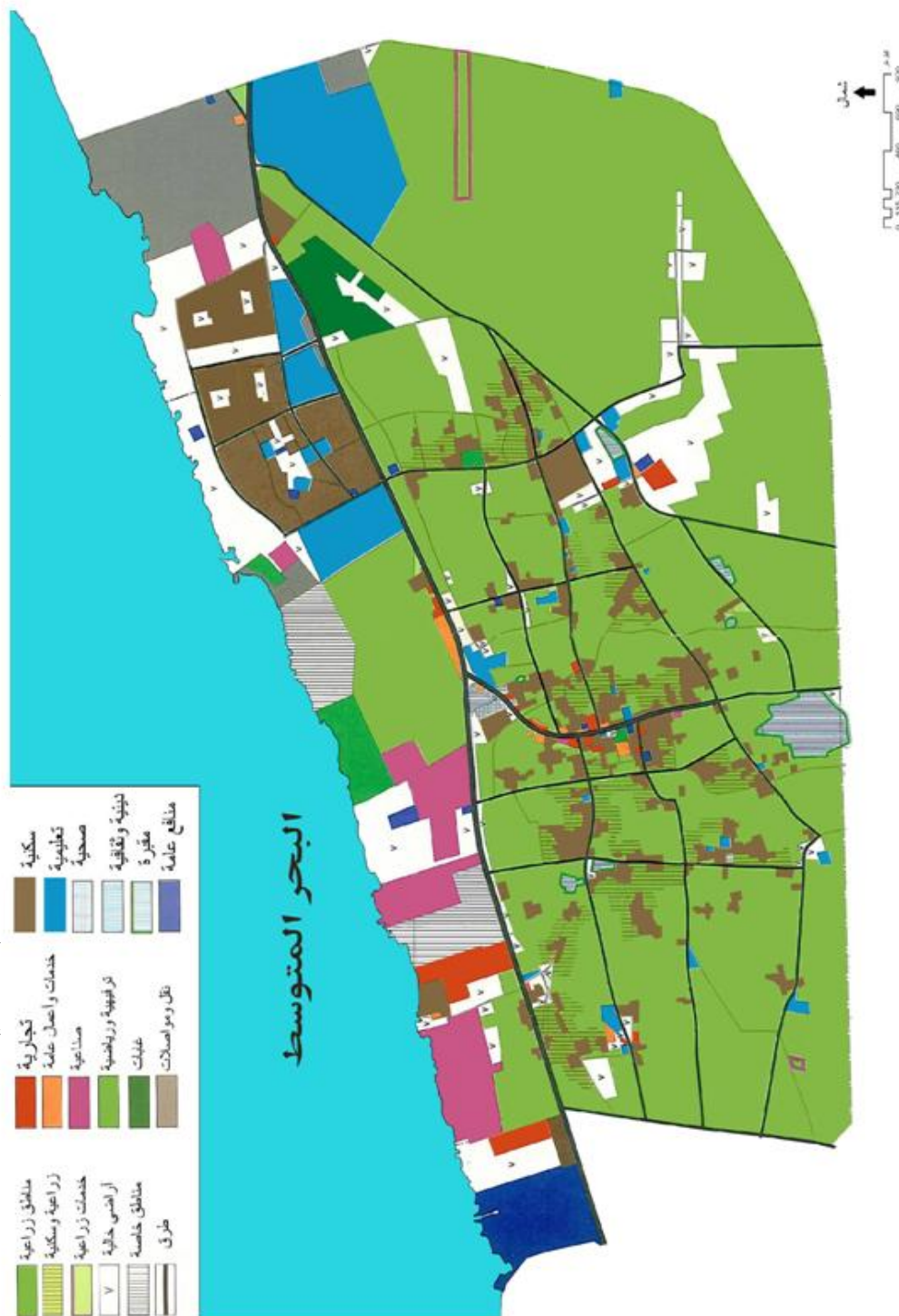
أيضا من ضمن مخططات التنمية مخطط مشروع الجيل الثالث (2008) الذي يتعلق باستعمالات الأراضي إلا أنه لم يتناول مدينة جنزور بالدراسة وتحليل الخريطة (17) و (19) و الجدول (7) يمكن ملاحظة أن الأراضي الحضرية في سنة (1980م) قد غطت مساحة قدرها (985.2) هكتار، واحتل الاستعمال السكني منها ما نسبته (21.1 %)، و (17.4 %) للاستعمال التعليمي، وفيما يخص النقل والمواصلات فقد بلغت نسبته (30.8 %)، أما مرافق الصحة والضمان الاجتماعي والمرافق الدينية والثقافية وباقي المرافق الأخرى فقد استحوذت على (30.7 %) من إجمالي الاستعمالات الحضرية، أما وضع المخطط للاستعمالات الحضرية المقترحة لسنة (2000م) نجد بأنها تغطي مساحة تقدر حوالي (2090.7) هكتاراً، وتحتل الاستعمالات السكنية منها حوالي (38.3 %) والتعليمية (13.0 %) والنقل والمواصلات (16.4 %) أما باقي المرافق فقد شكلت ما نسبته (32.3 %) من إجمالي المنطقة الحضرية.

الجدول رقم (7) استعمالات الأراضي بالمدينة خلال الفترة من 1980م، 2000م

2000م		1980م		نوع الاستعمال
%	المساحة/هكتار	%	المساحة/هكتار	
38.3	800.0	21.1	207.8	سكنية
13.0	272.1	17.4	171.8	تعليمية
3.6	75.2	0.3	3.8	الصحة والضمان الاجتماعي
4.5	92.8	3.4	33.2	الدينية والثقافية
4.2	89.2	3.1	30.1	التسويق والأعمال
4.9	103.3	6.4	63.0	الرياضة والترفيه
1.0	21.4	0.9	8.6	الإدارة والخدمات العامة
8.6	179.0	8.6	84.8	الصناعة والتخزين
2.3	48.6	2.0	19.5	الخدمات الزراعية
16.4	343.2	30.8	303.2	النقل والمواصلات
3.2	65.9	6.0	59.4	المنافع العامة
100	2090.7	100	985.2	المجموع

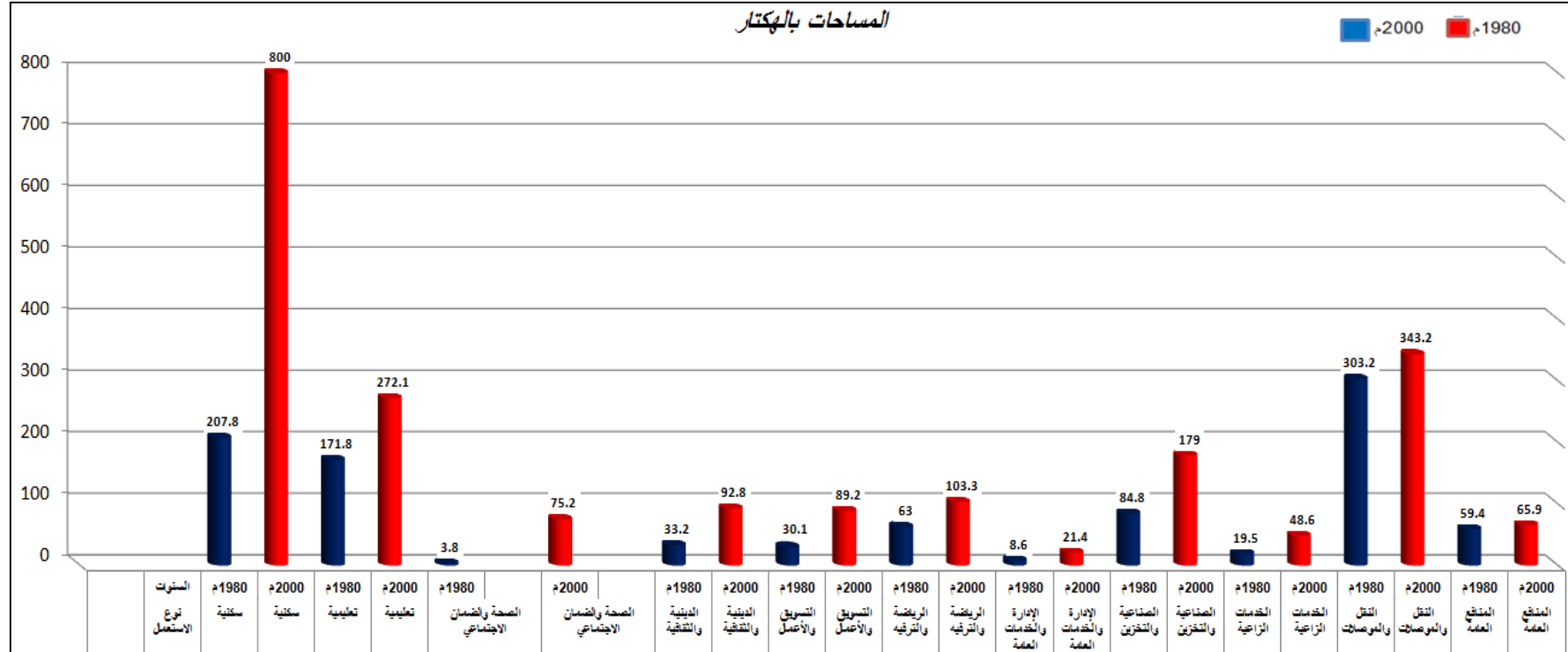
المصدر: بيانات مؤسسة بولسيرفس، المخطط الشامل لمدينة جنزور (2000م)، ص 30.

الشكل رقم (17) استعمالات الأراضي في مدينة جنزور لسنة (1980م)



المصدر: نقل 11 الباحثة استنادا إلى المخطط الشامل بولسيفرس جنزور سنة (2000م).

الشكل (18) استعمالات الأراضي خلال الفترة من (1980م، 2000م)



المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (7).

1. المقومات المتاحة لاستقطاب المهاجرين:

أ- الاستعمال السكني:

يعد الاستعمال السكني من الوظائف المهمة التي تكون وتبني المدينة حيث يكون له النصيب الأكبر ضمن مجموع الاستعمالات إذ ينظم هذا الاستعمال جميع فعاليات الإنسان التي تكون عادة كثيفة وواضة، على الرغم من اتساع نطاق الاستعمال السكني وشغله لنسبة عالية من مساحة المدينة فإنه ضعيف المنافسة مع الاستعمال التجاري والصناعي، فسرعان ما يتخلّى هذا الاستعمال عن مساحات كان يشغلها لاستعمال آخر وخاصة التجاري، إلا أنه يتمتع بمرونة عالية في الحركة والانتساع فهو ينتشر في أية منطقة من المدينة، وبذلك يكون أكثر الاستعمالات مرونة وقابلية للانتقال والتحريك والنمو والتطور وأوسعها استجابة للمؤثرات الحضرية⁽¹⁾.

تغطي المناطق السكنية بالمخططات الحضرية في ليبيا نسبة عالية من إجمالي مساحة المخطط، حيث تتراوح النسبة من (40 % إلى 60 %) من إجمالي مساحة المخطط بصفة عامة⁽²⁾.

اتضح من خلال تتبع استعمال الأراضي المخصصة للسكن بالمخطط في المدينة إنها في تزايد مستمر وفقاً للزيادة السكانية، ففي سنة (1980م) بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية حوالي (3400) وحدة أي حوالي (3 %) من إجمالي المساكن بالمدينة كلها، أما نسبتها فكانت 21.1 % من جملة الاستعمالات الأخرى في مدينة جنزور، أما في سنة (1995م) فقد بلغ

(1) - عبد الحكيم ناصر العشراوي، جغرافية المدن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (2008م)، ص 56.

(2) - علي الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص 447.

إجمالي الوحدات السكنية (11771) وحدة تستمر في التزايد لتصل في سنة (2006م) إلى حوالي 13804 وحدة سكنية، وتعد المساكن المنفردة هي النمط السائد في المدينة وتتوزع هذه المساكن حسب نوعيتها وكثافتها السكانية من محلة الى اخرى، أن ما تجدر الإشارة اليه أن الزيادة الملحوظة في عدد المساكن تعكس التطور في عدد السكان والذي بدون شك تلعب فيه الهجرة الى المنطقة دوراً كبيراً.

2- الاستعمال التعليمي:

تبرز أهمية هذا الاستعمال لما تتركه من مؤشرات قوية حول تطور وثقافة المدينة من خلال اختلاف مستويات التعليم بها حيث يبدأ من رياض الاطفال الى الجامعات، فيعد الاستعمال التعليمي أحد مقومات الحياة داخل المدينة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجمعات السكانية، سواءً كانت هذه التجمعات حضرية أم تجمعات ريفية، الذي يهدف إلى صنع التنمية والنقدم، حيث لا تخلو أي منطقة سكنية من الخدمات التعليمية.

حظى التعليم في ليبيا بأولوية بالغة لما له من أهمية في بناء المجتمع، وتعد رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والإعدادية والثانويات العامة والمهنية والمعاهد العليا والجامعات والإدارة والمراكز البحثية من أهم مكونات هذا الاستعمال، فقد اشتمل مخطط المدينة سنة (1980م)، على (12) مدرسة ابتدائية بلغت مساحة هذا الاستعمال (16.4) هكتاراً، أما المدارس الإعدادية فقد بلغت (6) مدارس بمساحة (4.2) هكتاراً، وكانت هناك مدرسة ثانوية واحدة وبلغت مساحتها الإجمالية (1.4) هكتاراً، أما فيما يخص المدارس الثانوية المهنية فبلغت 5 مدارس على مساحة تقدر بنحو (149.8) هكتاراً، وبناء على مخطط سنة (2000م)، بلغت المساحة المخصصة للخدمات التعليمية (272.1)، وبلغ عدد رياض الأطفال المقترحة

(28) روضة وبلغ عدد منتسبيها (3180) فرداً، والمدارس الابتدائية (36) مدرسة وبلغ عدد التلاميذ فيها (19300) تلميذاً، أما المدارس الإعدادية فقد وصلت إلى (28) مدرسة وبلغ عدد التلاميذ (8480) تلميذاً، أما المدارس الثانوية العامة فقد وصلت إلى (4) مدارس وكان عدد الطلاب بها (1820) طالباً، وفيما يتعلق بالمعاهد المهنية فقد بلغت (14) معهداً وكان عدد طلابها (4950) طالباً، وقد كان بها معهد متخصص واحد للشؤون المصرفية والإدارية، أما في سنة (2008م) فقد اشتمل المخطط على (22) مدرسة للتعليم الأساسي والتي أغلبها على فترتين صباحية ومساءلية، أما المدارس الثانوية فبلغت 6 ثانويات تخصصية⁽¹⁾، و كان عددهم في سنة (2012) حوالي (8) ثانويات وحوالي (32) مدرسة ابتدائية وإعدادية هذا وخصصت بعض أجزاء المدارس القائمة رياض للأطفال، أما المعاهد المتوسطة فتتمثل في مركز للمهن الميكانيكية المتوسطة، والمعهد المتوسط للمهن الزراعية وثلاثة مراكز متوسطة للمهن الشاملة، كما توجد أربعة مراكز لتدريب المرأة موزعة على ثلاث محلات، أما المعاهد العليا فتتمثل في المعهد العالي للمهن الميكانيكية والتقنية الصناعية والكهرباء ومعهد تقنيات الحاسوب والمعهد العالي للمهن الزراعية بالغيران، كما حل محل كلية الهندسة المعهد المتوسط للشؤون المصرفية والإدارية، وكلية الفنون والإعلام التي حلت محل معهد الهندسة التطبيقية، وكلية إعداد المعلمين التي حلت محل المعهد المتوسط للمعلمين، والجامعة المفتوحة، وأكاديمية الدراسات العليا التي كان لها النصيب الأكبر في جذب السكان ، والأكاديمية البحرية وكلية التقنية الطبية وكلية التربية بجنزور، وهذا ادلة كافية على تطور

(1). أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، بولسيرفس، مرجع سابق، ص 35-110-120.

الخدمات التعليمية من جهة، وتزايد اعداد الطلاب من جهة وفى الوقت نفسه تعكس اثر هذه الخدمات على استقطاب المهاجرين الى منطقة الدراسة.

3- الاستعمال الصحي:

يشكل هذا الاستعمال اهمية بالنسبة للمواطنين، لذا فأنها تنشأ دائماً على مواقع متميزة من المدينة حيث تتوزع بشكل رتب بحسب مراتبها واهميتها ومستوى خدماتها فهي تتنوع بين المستشفيات الحكومية والأهلية الى المستوصفات الطبية والمراكز الصحية والمصحات الايوائية وهى دليل آخر على توفر الخدمات التى يحتاجها السكان القارين فى المنطقة واستقطاب غيرهم من خارجها.

ترتبط استعمالات الأراضي للأغراض الصحية ارتباطاً وثيقاً باستعمالات الأراضي للأغراض السكنية، وتعد مرآة تعكس مدى الاهتمام بالسكان صحياً، ولهذا اهتم مخطوطو المدن بهذه الخدمات كأحد متطلبات المدينة السليمة، حيث بلغت مساحة الاستخدامات الصحية بالمدينة سنة (1980م) حوالي (3.8) هكتاراً بنسبة (0.3%) من جملة الاستخدامات ، التي اشتملت على خمس وحدات للرعاية الصحية الأساسية، والعيادة المجمع، وصيدلية واحدة، إضافة إلى مركز للرعاية الاجتماعية، ومركز لرعاية العجزة، ومركز لرعاية الأمومة، أما ما تم اقتراحه في مخطط سنة (2000م)، فقد بلغت المساحة المخصصة للاستعمال الصحي والضمان الاجتماعى حسب الجدول (7) (75.2) هكتاراً بنسبة (3.6 %) من جملة

استعمالات الأراضي⁽¹⁾، أما سنة (2012م)، فقد اشتملت المنطقة على ثمانية مركز للرعاية الصحية، ودار لرعاية المسنين هذا بالإضافة إلى وجود مركزين للتأهيل وهما مركز إعادة تأهيل المعاقين الذي افتتح سنة (1983م) في محلة الشرقية، ومركز غرناطة لرعاية ذوي العاهات الخاصة وهما موجودان في محلة الشرقية، وقد تم بناء مستشفى عام يجمع التخصصات الطبية المختلفة الذي لا يزال تحت الإنشاء حالياً في محلة السوق كذلك اشتملت المنطقة علي عدد من العيادات الصحية الخاصة والمصحات الايوائية والتي تخدم الأغراض الصحية بمستويات عالية.

4- الاستعمال الديني والثقافي:

إن علاقة الدين بحياة المدن علاقة قديمة، فالدين بطبيعته عملية جماعية، فهو عاملاً أساسياً في نشأة العديد من المدن، فعند السومريين والأشوريين والمصريين واليمنيين لم تؤسس المدن للحكم وإنما للعبادة، فالإسلام على وجه اليقين خالق للمدن بدرجة أكبر من المسيحية، فقد تحول اسم يثرب بعد الإسلام إلى المدينة، وكان المسجد أول أساس يقام في المدينة الإسلامية الجديدة⁽¹⁾.

يضم الاستعمال الديني المساجد والمقابر والزوايا والأضرحة، بينما يضم الاستعمال الثقافي المراكز الثقافية والمسارح ودور العرض والمتاحف، وقدرت مساحة هذا الاستعمال حوالي (33.2) هكتاراً بنسبة (3.4 %) من إجمالي استعمالاتها الحضرية في مخطط سنة (1980م)، حيث اشتملت على (29) مسجداً، فيما توجد خمس مقابر تشغل مساحة قدرها (25)

(1) - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، بولسيفس، مرجع سابق، ص 30-35.

(1) - عبد الحكيم ناصر العشراوي، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص 84.

هكتاراً، أما فيما يتعلق بالمرافق الثقافية فكان هناك مركز ثقافي واحد، وينعدم أي وجود لدور السينما والمسارح، لكنها تحتوي على متحف أثري واحد يوجد وسط محلة الشرقية، ولكن لا توجد أي مكتبات عامة بالمدينة.

تم اقتراح التوسع في هذا الاستعمال في المخطط المقترح لسنة (2000م) ليصل إلى (92.8) هكتاراً وبنسبة (4.5%) من إجمالي الاستعمالات الحضرية، حيث اشتمل على (32) مسجداً، وبالنسبة للمقابر فلم يتم التخطيط لزيادة مساحتها لأنها تتضمن احتياطات كافية من الأراضي، وبخصوص المرافق الثقافية فالمقترح إقامة المؤسسات والمنشآت التي تقوم بخدمة سكان المدينة وهي مركز ثقافي، ومركز شبابي، ومركزان من مراكز الترويج ليصل مجموع مساحتها إلى حوالي (50.7) هكتاراً، بما في ذلك المواقف المعدة للمركبات ومناطق الرياضة والترفيه، كما تم التخطيط لإقامة اثنتين من دور الخيالة تحتويان على حوالي (1200) مقعداً، ومسرح واحد يحتوي على حوالي (600) مقعداً، وسيتم إقامة هذه المرافق في مركز المدينة⁽¹⁾.

تتميز المدينة حالياً بكثرة المساجد والزوايا والمدارس القرآنية والمقابر وهذا أمر هام لبلد مسلم، أما الجانب الثقافي فلم يتم تنفيذ المرافق التي تم الاتفاق عليها في المخطط والمتمثلة في دور الخيالة والمسرح والمركز الشبابي والاجتماعي باستثناء المراكز الثقافية الموجودة بالمنطقة ومنها المركز الثقافي جنزور المركز، المركز الثقافي جنزور الشرقية، وشهداء عبد الجليل والسراج الذي تم افتتاحهم بمحلة الشرقية، فهذا يبين بجلاء أن هناك اهتمام في للأمور الثقافية.

(1). أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، بولسيرفس، مرجع سابق، ص 36-127.

5- الاستعمال الترفيهي والرياضي:

تتنوع استعمالات الأرض للترفيه فيما تقدمه إلى السكان من خلال الخدمات العامة الترفيهية ومن أبرزها دور السينما والمسارح والأندية الرياضية والملاعب فضلاً عن المناطق المفتوحة المتمثلة بالمناطق الخضراء والحدائق والمنتزهات لبث جو من الارتياح وتقليل نسبة الحرارة والتلوث داخل المدينة، فهذا الاستعمال يعول عليه الشباب خدمة لهم وترويحاً وشغل لوقت فراغهم، ومن ثم فهو استعمال مهم يوليه المخططون جانباً كبيراً من الأهمية.

ازدادت أهمية هذا الاستعمال في المدن وخاصة المدن الكبرى، فالنمو السريع للمدن وتطور أعدادها السكانية واتساع مساحتها وتزايد الضغط باستمرار على الخدمات الحضرية المتنوعة، أصبح يشكل جوانب أساسية وجوهرية في حياة المدينة الحديثة؛ لأنه يقوم بمثابة الرئآت التي يتنفس من خلالها المواطن و يلجأ إليها بحثاً عن أماكن هادئة ممتعة بعيداً عن ضجة حياة المدن، كما أنها تكسب المدن مظاهر جمالية مريحة للنفس وتدخل عليها البهجة والسرور⁽¹⁾.

يغطي الاستعمال الترفيهي والرياضي في مدينة جنزور مساحة قدرها (63.0) هكتاراً بنسبة (6.4%) من إجمالي حسب الوضع القائم لاستعمالات الأرضى لسنة (1980م)، وكان من المتوقع أن تصل المساحة في المخطط المقترح عام (2000م) إلى (103.3) هكتاراً أي ما يعادل (9.4%)⁽²⁾، ولهذا تعاني المدينة بصفة عامة قصوراً في هذا الاستعمال، وتقل في مخططاتها للحدائق العامة حيث توجد ثلاث حدائق فقط والمتمثلة في حديقة عند مدخل طريق

(1)- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، (2002م)، ص 117.

(2)- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، بولسيرفس، مرجع سابق، ص 220.

السوق، وحديقة صغيرة بالقرب من المجمع الإداري، حديقة تم إنشاؤها حديثاً بمنطقة الغيران عند المدخل الشرقي للمدينة حيث تم تغيير استعمالات الأراضي من محطة حاويات إلى حديقة، أما المساحات الخضراء والمفتوحة فهناك مساحات واسعة منها المعسكر الصيفي في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة، ومنطقة خضراء أخرى المتمثلة في مساحة زراعية إلا أنها لم تستغل بالشكل المطلوب والمحادية للطريق الساحلي مقابل الحي السكني شهداء عبد الجليل، إضافة إلى مساحات زراعية من أشجار النخيل والزيتون تتخللها مساكن المواطنين الخاصة بمحلة سيدي عبد اللطيف جنوب الطريق الساحلي، أما النوادي فيوجد بها ناديان للألعاب الرياضية متمثلة في نادي اليرموك بمحلة السوق ونادي شهداء عبد الجليل، وملعب الساحة الشعبية بالمحلة الشرقية، هذا بالإضافة إلى وجود قرية سياحية بالجانب الشمالي على شاطئ البحر تقدر مساحتها بحوالي (34) هكتاراً، أما الفنادق السياحية فتخلوا المدينة منها.

6- الاستعمال الإداري والخدمات العامة:

تعد الإدارة وظيفة مكتملة يعتمد عليها في تسيير أمور السكان مثل خدمات الأمن التي تتمثل في مركز الأمن والمحاكم والإدارات التابعة التي تسيّر شؤون الأفراد وتنظم العلاقة فيما بينهم، ويراعى عند توزيع المباني الإدارية ملائمة الموضع وسهولة الوصول إليه، كما يجب أن تتوزع المراكز الأمنية والخدمية والإدارية بين الأحياء السكنية مع الأخذ في الاعتبار المناطق الأكثر اكتظاظاً.

بلغت مساحة هذا الاستعمال حوالي (8.6) هكتاراً بنسبة (0.9%) من إجمالي الاستعمالات الحضرية في مخطط سنة (1980م)، حيث اشتمل هذا الاستعمال في ذلك الوقت على المركز الإداري للفرع البلدي ومباني الجهات المحلية المسؤولة وكذلك مركز الشرطة

والسلخانة بالجزء المركزي من المدينة، كما أن هناك مركزين للشرطة يقعان خارج نطاق مركز المدينة، أما المخطط المقترح للمدينة سنة (2000م) فقد بلغت مساحة هذا الاستعمال (21.4) هكتاراً أي ما يعادل (1 %) من إجمالي استعمالاتها الحضرية للإدارة والخدمات العامة، إذ اشتملت المدينة على مكتب للإدارة المحلية وأربعة مكاتب لشؤون الإسكان، بالإضافة إلى مكتب بريد وثلاثة مراكز للشرطة، هذا بالإضافة إلى مديرية الأمن الشعبي، ومقر للقيادات الشعبية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، ومقر إدارة الإطفاء، والمجمع الإداري، الذي يقدم خدمات للمدينة وباقي مناطق شعبية الجفارة، وعيادة جمعية الهلال الأحمر، ومبنى للكهرباء، والجوازات والجنسية، والمحكمة، والنيابة، وأمانة اللجنة الشعبية للمرافق والإسكان بشعبية الجفارة.

7- الاستعمال الصناعي والتخزين:

لا يقل أهميته عن باقي الاستعمالات الأخرى داخل المدن، فمدينة جنزور تعد إحدى المدن التي شهدت تطوراً ملحوظاً في هذا الاستعمال فقد بلغت مساحته (84.8) هكتاراً بنسبة (8.6 %) من إجمالي استعمالاتها الحضرية في مخطط سنة (1980م)، وقد استحوذ هذا الاستعمال على الجزء الشمالي الغربي فيما يعرف بالحي الصناعي الذي يشمل مجمع جنزور للغزل والنسيج، ومحطة كهرباء غرب طرابلس، ومصنع القطن الطبي والضمادات الطبية، ومصانع الأجر، ومصنع الصابون العطري، ومصنع الملابس، ومصنع الأنابيب الإسمنتية، ومصنع جنزور لصيد وتعليب الأسماك، هذا بالإضافة إلى بعض الورش المبعثرة التي تصنف ضمن الصناعات الخدمية الصغيرة.

ارتفعت المساحة لتصل إلى (179) هكتاراً في المخطط المقترح سنة (2000م) أي ما يعادل (8.6 %) من إجمالي الاستعمالات الحضرية⁽¹⁾، صارت هذه الصناعات في تزايد مستمر وتركزت أغلب المنشآت الصناعية بالجانب الشمالي الغربي من المدينة اما في السنوات الاخيرة اصبحت المنشآت مهمشة وغير مستغلة، ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ انتشار الورش والمنشآت الصناعية الصغيرة خاصة في محلي سيدي عبد اللطيف على الطريق الساحلي ومحلة الشرقية، هذا ويلاحظ من خلال توزيعها أنها تقع بالقرب من الأحياء السكنية، مما أدى إلى حدوث تداخل بين الوظيفة السكنية والصناعية في أغلب أحياء المدينة التي تظهر بها مثل هذه الصناعة.

8- استعمالات الأراضي لأغراض النقل والمواصلات:

ازدادت أهمية النقل مع التطور الذي شهدته المدينة ونموها، حيث يمثل استعمال الأراضي للنقل والمواصلات أحد الدعائم الرئيسة لاستكمال متطلبات البنية التحتية الجيدة مثلما تعد ضرورة حتمية لعملية التنقل بالمركبات والشاحنات، وعاملاً مهماً في الربط بين التجمعات السكنية والخدمية والإدارية بالمخطط، وتأكيداً على ذلك أورد (الخفاف وآخرون) ما مفاده أن النقل يعد أحد وظائف المدن الحيوية التي تمثل عصب الكيان العمراني للمراكز العمرانية، كما إنها تمثل شرايين تربط المواقع بعضها ببعض وتعد شبكة الطرق والشوارع في المدن من المحاور الرئيسة التي ينمو حولها التخطيط العمراني، فهي تعكس المستوى الحضاري الذي وصلت إليه التجمعات الحضرية المختلفة⁽¹⁾.

(1). أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، بولسيفرس، المرجع السابق، ص 30-87.

(1). عبد الله علي الخفاف، وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، دار الكتب والتوزيع، (2000م)، ص 35.

يمثل استعمال الأرض لإغراض النقل أحد أهم الاستعمالات الحضرية، إذ بدون شبكة الطرق لا يمكن لوظائف المدينة أن تتكامل أو أن تؤدي وظائفها بالصيغة المطلوبة سواء على مستوى المدينة أم على مستوى علاقاتها الإقليمية، حيث تشارك وظيفة النقل في تشغيل القطاعات والأنشطة كافة من خلال ما تحققه لسكان المدينة من سهولة الوصول في رحلات الذهاب والإياب، لممارسة تلك الأنشطة⁽²⁾.

لقد شغل هذا الاستعمال مساحة تقدر بحوالي (303.2) هكتاراً أي بنسبة (30.8 %) من إجمالي مخطط المدينة في مخطط سنة (1980م)، وتستخدم هذه الطرق والشوارع في تنقل المركبات والشاحنات الخاصة في نقل الركاب والبضائع بالمدينة، غير أن منطقة المدينة بأسرها تعاني من نقص الظروف الملائمة لحركة المشاة، فهناك العديد من الطرق والشوارع التي لم يتم تزويدها برصيف للمشاة، كما تفتقر المدينة إلى محطة حافلات رئيسية، كما يوجد بها نقص كبير في الخدمات المرفقية المساندة لنقل البضائع.

9-المنافع العامة:

تعد المرافق العامة من الضروريات التي تخدم السكان ومصالحهم في أي مدينة، كما تعد من العناصر المهمة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في الدراسات التخطيطية، نظراً لأهميتها مؤشراً على مدى توفر أو نقص الخدمات العامة في المناطق السكنية حتى يمكن التعرف على المشكلات وأوجه القصور بها ووضع الحلول لمعالجتها ومن هذه المرافق تأتي المياه بالدرجة الأولى، وما يتصل بها من شبكات لتزويد المساكن، وشبكة الصرف الصحي، وشبكة الكهرباء، وشبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

(2)- عبد الحكيم ناصر العشراوي، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص 68.

بلغت مساحة الأراضي المستغلة للمرافق العامة بمدينة جنزور حوالي (59.4) هكتاراً أي بنسبة (6.0%) من إجمالي استعمالاتها الحضرية، هذا وزادت لتصل إلى (65.9) هكتاراً بنسبة (3.2%) من إجمالي استعمالاتها .

أ- التزود بالمياه:

تشهد الموارد المائية تناقصاً مستمراً في حين يزداد الطلب عليها بشكل ملح، فاحتياجات العالم من المياه للأغراض المختلفة زادت بقدر أربعة أضعاف مما كان عليه في السابق، وهذه الزيادة تشكل ضغطاً كبيراً على كمية المخزون الجوفي من المياه، وإذا استمر استنزاف هذه الموارد فإن العالم سيواجه مشكلة نقص حادة في المياه الصالحة للاستعمال البشري⁽¹⁾.

تزودت مدينة جنزور بالمياه في سنة (1980م) من مصادر للمياه الجوفية التي تقع ضمن حدود المخطط بالمدينة، وتبلغ طاقتها الإجمالية حوالي (9700) متر مكعب يومياً، حيث يتم توصيل المياه إلى شبكة التوزيع عبر نظام من الخزانات الأرضية المستوية والصهاريج المرتفعة، وتعد شبكة التزويد بالمياه جيدة فهي تتكون من أنابيب تتراوح أقطارها بين (80 - 300) ملليمتر، وقد تم إدراج هذه الأنابيب ضمن شبكات التزويد والتوزيع، ولأغراض التخطيط يفترض أن (75%) من سكان المدينة ينتفعون من شبكة التزويد بالمياه من آبار

(1) - فرج صالح عبد الرحمن، محمد فيصل الصغير، البيئة والإنسان، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، مطابع اديتار،

(2004م)، ص 157.

محلية، هذا بالإضافة إلى وجود محطة تحلية تم إنشاؤها في سنة (1976م) لتحلية مياه البحر التي تبلغ طاقتها الإنتاجية (22500) متر مكعب يومياً، وهذه المحطة تقوم بتوفير المياه لمحطة الطاقة الكهربائية الواقعة بالقرب منها، كما تقوم بتغطية احتياجات مجمع النسيج بالمياه، إلا أن هذه المحطة لا تقوم بتزويد شبكة البلدية للمياه بجنزور.

تم اعتماد نظام التزويد بالمياه في المخطط المقترح لسنة (2000م) فهو يعتمد بشكل رئيس على مياه البحر المحلاة، وتم تطوير شبكة المياه بالمنطقة في جنزور بكاملها، وذلك ببناء محطة لتحلية المياه التي خصص لها موقع يبلغ مساحته حوالي (16) هكتاراً عند الحدود الغربية للمدينة، شرق محطة الطاقة الكهربائية، أطلق على المحطة اسم (جنزور الجديدة) تعتمد على تقنية عالية، كما توجد خزانات سعتها (20000) متر مكعب، و تم تركيب أنبوبين رئيسيين بقطر يبلغ (800 مم) على الحدود الغربية للمدينة لخدمة المناطق الجنوبية من جنزور⁽¹⁾، هذا ومن المخطط له إنشاء خط رئيس للمياه ومحطة للتحلية وقد تم تنفيذ المخطط على مراحل، المرحلة الأولى من سنة (1980م - 1985م)، والمرحلة الثانية من (1986 - 1990م) والمرحلة الثالثة من (1991م - 2000م)، وفي الوقت الحالي تتزود جنزور بمصادر المياه من الخزانات الجوفية والتي بلغ عددها (48) بئراً عاملة، توقفت منها (6) آبار عن العمل، بإنتاجية تصل إلى حوالي (25 م³/ الساعة)، ويسهم المصدر الرئيس لتزويد المياه عبر منظومة الشبكة العامة بنسبة 88 %، حيث يتم تزويد المساكن من آبار جوفية، أما نسبة الوسائل الأخرى التي تتمثل في جلب المياه بواسطة الشاحنات الخاصة فهي (7 %)، أما نسبة من يتزودون بالمياه من آبار خاصة فكانت (4 %)، ويلحظ أن أغلب السكان يعتمدون على

(1). أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مرجع سابق، ص 41 - 158 - 159.

الشبكة العامة للمياه، هذا بالإضافة لاعتماد نسبة من السكان على الآبار الخاصة، لكن الطلب المستمر على المياه أدى إلى مشكلة تداخل مياه البحر⁽²⁾.

ب- التزود بالكهرباء :

يتم تزويد المدينة بالطاقة الكهربائية من الشبكة المركزية، وقد بلغ معدل الاستهلاك للكهرباء بالمنطقة التي يغطيها المخطط الشامل حوالي (55ميغا وات/ساعة) وذلك في سنة (1980م)، والمصدر الرئيس للتزويد بالطاقة هي المحطة الفرعية بجهد (11/30/220 كيلو فولت)، الواقعة داخل نطاق محطة كهرباء غرب طرابلس.

ويتم تزويد المدينة والمناطق التابعة لها بالكهرباء عن طريق شبكة توزيع ذات ثلاثة مراحل وهي:

1- شبكة كوابل بجهد (30ك/ف)، وهي تغذي المحطة الفرعية ومصنع النسيج، والمنطقة المركزية، والمنطقة الصناعية، والجزء الشرقي من المدينة.

2- شبكة كوابل بجهد (11ك/ف)، وهي شبكة علوية تغطي طاقة منخفضة تغذي بقية المناطق باستثناء المناطق الحضرية القديمة والسكنية الجديدة.

3- شبكة الضغط المنخفض ذات المعدلات المختلفة (127/220 فولت)، وهي تغذي المناطق الحضرية القديمة ذات معدل (220/380 فولت)، التي تغذي المناطق السكنية الجديدة، وهي شبكة أرضية يتم تطويرها وفق المخطط باتجاهات الإسكان.

(2) - محمد مختار الطويري، نشأة مدينة جنزور ووظائفها، مرجع سابق، ص 120 - 121.

أما الافتراضات الأساسية التي وضعها المخطط الشامل لسنة (2000م) بخصوص توزيع الكهرباء التي يتم الحصول عليها من النظام المركزي المترابط للطاقة الكهربائية لذلك فإنه من المفترض الآتي:

- 1- سيتم استعمال الكهرباء بالمساكن لإغراض الإضاءة وتشغيل الأجهزة الكهربائية المنزلية الصغيرة، وتسخين المياه وتكييف الهواء، أو تدفئة الغرف التي تتركز بها حياة الأسرة.
- 2- سيتم الوفاء باحتياجات الخدمات العامة والمنافع العامة والمنشآت الصناعية من الكهرباء بدرجة عالية.
- 3- سيتم إضاءة جميع الشوارع والميادين، كما ستضاء الطرق الخارجية لمسافة حوالي 500 متر من حدود المدينة⁽¹⁾.

ج-خدمات القمامة :

تلقي المدينة يومياً الآلاف من الأطنان من القمامة، متمثلة في مخلفات عضوية وغير عضوية، التي يسبب تكديسها في الشوارع إلى تلوث المدينة الذي يسبب متاعب للسكان بتعرضهم للأمراض، كما أن منظر القمامة يفقد المدينة مظهرها النظيف وجمالها، ولهذا فإنه ينبغي أن تكون هناك مكبات للقمامة ويشترط في وجودها بعدها عن المدينة؛ لأن الروائح والأبخرة والدخان يمكن أن ينتشر لبضع كيلومترات.

لا زالت مدينة جنزور تعاني من مشكلة القمامة وتراكمها، فلم يتم بعد التخلص منها بشكل مرضٍ سواء من الناحية التنظيمية أو التقنية، إذ تنتشر أكوام القمامة في بعض أجزاء المدينة،

(1) - بولسيفيس، المخطط الشامل، مرجع سابق، ص 165-166.

ولهذا يجب تنفيذ العديد من الإصلاحات التنظيمية في المستقبل، كما يجب توفير المشاريع اللازمة لتوفير الإمكانيات الفنية الضرورية لتنفيذ هذه الإصلاحات.

حسب المخطط المقترح سنة (2000م) فإنه يحتاج الموقع المركزي لرمي القمامة بما في ذلك مكان الحرق ومصنع السماد وغيرها من المرافق الأخرى اللازمة إلى مساحة تقدر بحوالي (11) هكتاراً، ويجب اختيار هذا الموقع بعناية بعد دراسة للجوى تأخذ في الاعتبار التركيب الجيولوجي للموقع، والمياه الجوفية والرياح السائدة، كما يتطلب هذا الموقع استحداث منطقة حماية لا يسمح فيها بإنشاء مبان للإقامة الدائمة أو غيرها من المرافق والخدمات الاجتماعية والمباني العامة ومرافق الترفيه.

ما زالت مدينة جنزور تعاني من مشكلة تكدس القمامة وتراكم النفايات في بعض الأحياء السكنية، كما إنها تعاني من عدم توفر وسائل التخلص من المخلفات الصلبة، الذي ينتج من خلاله التصرفات الفردية للسكان بأخذ هذه القمامة وحرقها أو نقلها ورميها بمحاذاة بعض الطرق خارج المدينة، كما تتوفر حالياً شركات خاصة بنقل القمامة بمركبات متوسطة الحجم والحمولة لتقوم برميها خارج نطاق المدينة، حيث توجد مواقع لتجميع القمامة في منطقة السراج والغيران.

د- خدمات الصرف الصحي:

تؤثر شبكة الصرف الصحي في النمو الحضري تأثيراً قوياً سلباً أو إيجاباً فتهتم إدارة تخطيط المدن بمواقع الخطوط الرئيسية للصرف الصحي ومواقع محطاتها وتشمل شبكة

الصرف الصحي كل من وصلات المباني، وخطوط الشوارع المحلية والخطوط الفرعية والرئيسية، ففي مخطط سنة (1980م)، تم تزويد الجزء الغربي للأحياء السكنية ومباني المكاتب والمرافق والخدمات العامة لمدينة جنزور على امتداد الطريق الساحلي بخزانات تحليل وآبار سوداء محلية، أما الجزء الشمالي الواقع على الجانب الأيمن من الطريق الساحلي الذي يضم منطقة سكنية كبيرة فقد تم تزويده بشبكة صرف صحي منفصلة، ويتم تجميع الفضلات من هذه المنطقة جزئياً بأسلوب الجذب وتضخ إلى محطة تقنية المياه الواقعة على ساحل البحر، كما تم تزويد المنشآت الصناعية الواقعة غرب المدينة بأنظمة مجار خاصة بها ولا تصرف مخلفاتها عبر شبكة المجاري والصرف الصحي الخاصة بالمدينة، أما مياه الأمطار فيتم تصريفها عن طريق شبكة سطحية للصرف نحو البحر في الجزء الشمالي من المدينة وهي منطقة مرصوفة في جميع شوارعها، فيما تصرف مياه الأمطار سطحياً في الجنوب من المدينة لمناطق فضاء.

تم تزويد جنزور بمنظومة صرف صحي ومحطة للتنقية بمخطط سنة (2000م)، في المنطقة السكنية الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة فتم ربط أنابيبها بالنظام المركزي للصرف الخاصة بالمدينة، كما تم ربط منطقة خدمة الصرف بكاملها في جنزور بالمحطة المركزية لتنقية مياه الشبكة الرئيسة التي تقوم بتنقية المياه المتدفقة من هذه المنطقة، أما المخلفات الصناعية فيمكن التخلص منها عن طريق شبكة الصرف العامة⁽¹⁾.

لاتزال المدينة حتى الوقت الحالي تعاني مشكلة الصرف الصحي وخاصة في منطقة شهداء عبد الجليل، حيث تعاني الشبكة سوء التصريف مما يؤدي إلى تجمع مخلفات الصرف

(1) - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مرجع سابق، ص 4-200.

مع ما يتسرب من مياه على الطرقات المجاورة، هذا بالإضافة إلى وسط المدينة الذي يعاني تسرب مياه الصرف الصحي على الطرقات والشوارع وهذه المشكلة تعانيها أغلب المناطق في المدينة، وتوجد على أرض الواقع محطتان للصرف الصحي الأولى بجوار مسجد جعفر بن أبي طالب والثانية بمحلة الوسط وتبين الدراسة الميدانية أن محطة الصرف الصحي التي كان من المفترض أن تقوم بتنقية المخلفات التي تصلها عبر شبكة الصرف قد توقفت عن العمل، ولم تعد صالحة نتيجة لافتقارها الصيانة والمتابعة الدورية، خصوصاً في ظل نقص الإمكانيات والخبرات والظروف الراهنة.

هـ- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية:

تشتمل خدمات الاتصال الخدمات الهاتفية الأرضية وخدمات البريد، والاتصالات اللاسلكية، وفي هذا الخصوص يلقي المصilحي الضوء على مدى أهميتها في الحياة حيث بين أنه على الرغم من تعدد وسائل الاتصال في المجتمعات الحضرية والريفية في الوقت الحاضر فإن الخدمات الهاتفية تظل هي خدمات الاتصال الرئيسة نظراً لتفوقها على الوسائل الأخرى في السرعة والمرونة⁽¹⁾.

اقتصرت مرافق الاتصالات بالمدينة حسب استعمالات الأرض لسنة (1980م) على بدالة هاتفية واحدة بلغت طاقتها الاستيعابية (1000) خط هاتفي، وقد تم بناء بدالة هاتفية جديدة

(1) - فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات الإطار النظري وتجارب عربية، المنوفية، مطابع جامعة المنوفية، 2001م، صـ

لأجل تجهيزها بمرافق تصل طاقتها إلى (3000) خط هاتفي، وتتكون الشبكة الهاتفية القائمة من خطوط علوية، هذا بالإضافة إلى مركز بريد واحد سعته (300) صندوق بريد، إضافةً إلى ذلك هناك أربعة صناديق للرسائل موزعة على المدينة.

تقدمت الخدمات البريدية بالمدينة تقدماً ملحوظاً بحلول سنة (2010م) حيث تم الاكتفاء بمكتب بريدي وهاتفي بكل منطقة تابعة للشركة بحيث بلغ عدد الخطوط الهاتفية بالمدينة حوالي (8800) خط، بالإضافة إلى الطلبات المقدمة إلى مكتب البريد التي تبلغ حوالي (5000) طلب جديد، وتصل هذه الخدمة إلى المستفيدين عن طريق شبكة هاتفية جزء منها أرضي وآخر هوائي عن طريق الأعمدة، كما توجد العديد من التشاركيات التي تقدم خدماتها للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك تتوفر خدمات الهاتف المحمول التي تعد أساس الاعتماد في الاتصالات حيث قامت شركتا المدار وليبيان بإنشاء هوائيات متصلة لاسلكياً التي تنتشر في أرجاء المدينة كذلك وجود خدمات الانترنت التي أصبحت أساساً للتواصل.

ب- استعمالات الأراضي للأغراض التجارية داخل مخطط المدينة :

ارتبطت التجارة بالمدن منذ النشأة الأولى وحتى وقتنا الحاضر، فالتجارة من أهم الوظائف التي تؤديها المدينة ليس لسكانها فحسب وإنما للجماعات التي تقطن خارج حدودها، كما تعد من الأسباب المهمة التي تجذب الناس إلى السكن في المدن والمناطق الحضرية، والتجارة تمثل نشاطاً رئيساً في كل المدن وعادة ما يدخل ضمن الاستعمالات التجارية كل ما يؤدي إلى

ربح مادي، ولهذا تضم الأعمال إلى التجارة، وتقتنص الاستعمالات التجارية أطيب المواقع في المدن، وهي تلك المواقع التي تحقق أكبر قدر من سهولة الوصول إليها⁽¹⁾.

أن نسبة استعمالات الأراضي للأغراض التجارية تكون أكبر في مركز المدينة منها على هامشها أو في أطرافها، فالقلب التجاري هو المركز الرئيس للمدينة وبؤرة نشاطها الداخلي وملتقى الأعمال الخارجية فيها، ولهذا تتركز به مكاتب الأعمال التجارية الكبرى وشركات التأمين والمحلات التجارية وبيوت المال والفنادق وتزداد كثافة المحلات التجارية به ازدياداً كبيراً وينتج عنه ارتفاع المباني بها، ولكن يلحظ بأن المدينة اتسعت وزاد عمرائها، كلما كان ذلك مدعاة لانتقال بعض المحلات التجارية وانفصالها عن القلب التجاري، وأصبحت غير متمركزة في وسط المدينة⁽¹⁾.

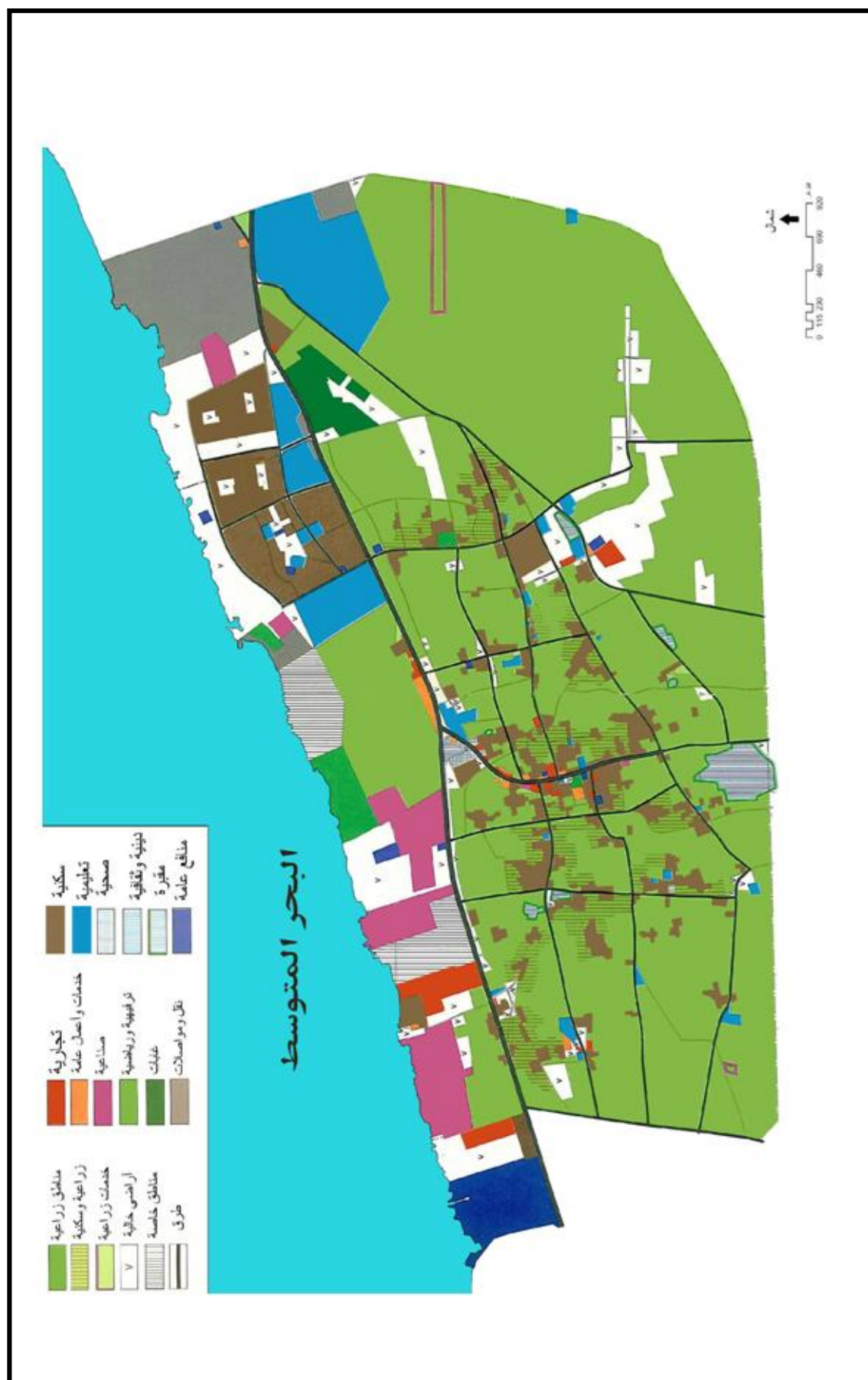
تعد التجارة من الأنشطة المهمة التي تمارس في المدينة، حيث بلغت مساحة الاستعمال التجاري في مخطط سنة (1980م 30.1 هكتاراً بنسبة 3.1 %) من إجمالي استعمالاتها الحضرية، وكان معظم التسويق في يد القطاع الخاص مع سيطرة المنشآت الصغيرة عليه، وقد بلغ متوسط العاملين في متاجر البيع بالقطاعي (1- 2) عاملاً مقابل (2 - 4) عامل في مخازن البيع بالجملة، إلا أنه بعد سنة (1980م) تم إغلاق جزء من المتاجر الصغيرة في حين تم إعادة تطوير وتحديث المتاجر الباقية، هذا بالإضافة إلى المتاجر الصغيرة الواقعة في مركز المدينة التي تم تطويرها وتحويلها إلى صالات تسويقية، كما تم بناء سوق مجمع واحد.

(1) - أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، (1993م)، ص 304.

(1) - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية الحضر دراسة منهجية تحليلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (2005م)، ص 241.

فيما يخص المخطط المقترح سنة (2000م) فقد تم إعداد برنامج تطوير التسويق والأعمال والخدمات، حيث بلغت المساحة المخصصة لأغراض التجارة والأعمال حوالي (89.2) هكتاراً أي ما يعادل (4.2 %) من إجمالي استعمالاتها الحضرية كما هو موضح بالشكل (19،20) ومع حلول عام (2010م) زاد الاستعمال التجاري الذي نلاحظ انتشاره في منطقة الأعمال المركزية خاصة محلات البيع بالقطاعي التي تنتشر على جوانب الطريق المتجه إلى الجنوب والمركز التجاري وسط حي شهداء عبد الجليل بالجزء الشمالي الشرقي من المدينة حيث تحتوي على عدد من المحلات التجارية للمواد الغذائية والأثاث حول المركز الإداري الخاص بالحي، كما ينتشر النشاط التجاري على طول الشوارع الرئيسية بمحلة الشرقية والمحلات الموجودة على الطريق الدائري وفي محلة الوسط، ومحلات متناثرة تخدم الأحياء السكنية فأصبحت معظم الشوارع تخدم الأغراض التجارية لوجود المحلات على جانبي الطريق وبصورة متسلسلة وبإعداد هائلة في معظم محلات المنطقة .

الشكل رقم (19) استعمالات الأراضي المقترحة لسنة (1980 م)



المصدر: نقل الباحثة أستاذاً إلى المخطط الشامل بولسيفيس جزور سنة 2000م.

ثالثاً: السكان :

تندرج جغرافية السكان تحت اختصاص الجغرافيا البشرية التي تدرس توزيع المجتمعات البشرية، ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بيئاتها الطبيعية، والعلاقات الاجتماعية التي تنجم من تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية، مثل توزيع السكان، وأنماط العمران البشري ومظاهر النشاط الاقتصادي وكذلك التركيب السياسي للدولة⁽¹⁾.

برز تخصص جغرافية السكان حديثاً بين تخصصات الجغرافيا البشرية الأخرى، بعد أن نادى بذلك الجغرافي الأمريكي تريوارثا Trewartha في ستينيات القرن الماضي، كما أسهم الجغرافي البريطاني (جون كلارك Jhon Clarke) في وضع الركيزة الأولى لهذا العلم حين نشر كتابه عن جغرافية السكان population geography سنة (1965م)⁽²⁾.

بدأت الدراسات السكانية والمؤلفات الجغرافية تتوالى حتى فاقت خلال وقت قصير في كمها وسعة انتشارها باقي الدراسات بالفروع الأخرى، فتعد الدراسات السكانية أساس السياسات التخطيطية لأي مجتمع، لما تبينه من موارد بشرية متمثلة في أعداد السكان، وتركزهم، وتركيبهم، ومدى تناسبهم مع باقي الموارد المتاحة، فالسكان هم أداة التخطيط وهدفه وغايته، ولا يمكن أن يكون التخطيط سليماً إلا إذا بني على إحصاءات سكانية دقيقة من حيث التركيب العمري والنوعي والهجرة، وعوامل الزيادة الطبيعية والتوزيع الجغرافي⁽³⁾.

(1) - جودة حسين جودة، فتحي محمد أبو عيانة، قواعد الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1986م)، ص 333.

(2) - الهادي أبو لقمة، الانفجار السكاني دراسة في جغرافية السكان، منشورات جامعة السابع من أياريل، الزاوية، (1993م)، ص 3.

(3) - صلاح الدين الشامي، فؤاد محمد الصقار، جغرافية الوطن العربي الكبير ط 3، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت، ص 286.

عرفت جغرافيا السكان بأنها " ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعالج الاختلافات المكانية للخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحية معينة"⁽¹⁾.

وفى هذا السياق أظهرت الدراسات التي قام بها صندوق الأمم المتحدة (*) للسكان أن سكان العالم يتزايدون تزايداً سريعاً ومستمراً، فقد بلغ عدد سكان العالم قرابة (1.5) بليون نسمة مع بداية القرن العشرين ووصل هذا العدد إلى الضعف بحلول سنة (1960م)، ثم تضاعف مرة أخرى ليصل حوالي ستة بلايين نسمة مع حلول سنة (2000م)⁽²⁾.

أدت التطورات التي شهدتها الرعاية الصحية وصناعة الدواء، جنباً إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض مضطرد في معدلات الوفاة مع بقاء معدلات المواليد المرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات، وثم ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، وزيادة أعداد السكان وبلوغها مستويات أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى بالأرقام المطلقة، حيث تتجاوز الزيادة الجارية أكثر من (90) مليون نسمة سنوياً، وطبقاً لإسقاطات الأمم المتحدة، فمن المرجح أن تظل الزيادات السنوية في السكان أكثر من (90) مليون حتى عام (2015م)، كما أن نسبة السكان الحضر تترفع باستمرار على حساب نسبة السكان الريف ففي عام (1970م) كانت نسبة الحضر

(1) - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، ط3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1986م)، ص 23.

(2) - صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير عن حالة سكان العالم (1999م)، ص 18.

(37%) من إجمالي سكان العالم، وارتفعت إلى (43%) مع بداية تسعينات القرن الماضي، وكان من المتوقع أن تزيد على (50%) قبيل عام (2010م)⁽¹⁾.

كان الاعتماد في تقدير عدد سكان ليبيا قبل تعداد (1954م) على تقديرات الرحالة والدبلوماسيين وبعض الجغرافيين العرب، وهي تقديرات كان ينقصها الدقة ولا يمكن الاعتماد عليها كلياً، فأغلبها كان مبنياً على التخمين والتقدير. فقد قدر الأتراك سكان ليبيا عام (1834م) بحوالي (518) ألف نسمة، أما التقدير الثاني فتم في حكم آخر الحكام الأتراك (1908 م - 1911م)، حيث زاد عددهم بما يقرب من خمسين ألف نسمة. كما قامت الحكومة الإيطالية خلال فترة احتلالها للبلاد بإجراء تعدادين للسكان في عامي (1931م) و(1936م)، حيث بلغ عدد السكان في التعداد الأول حوالي (654716) نسمة أما التعداد الثاني فقد بلغ عددهم حوالي (732973) نسمة، ونظراً لسوء الظروف السائدة في ذلك الوقت لم تسمح بالوصول إلى نتائج إيجابية ودقيقة، بالإضافة إلى حدوث أخطاء في درجة الشمول، إذا كان من الصعب حصر كل السكان خاصة سكان الدواخل والبدو الرحل حيث اقتصر الحصر على المراكز الحضرية، كما أن غاية الحكومة الإيطالية هو تقليل عدد السكان الوطنيين وإكثار عدد السكان الإيطاليين لتأكيد صبغتهم الرسمية على البلاد⁽²⁾.

(1) - سيرروى كالن، عالم يفيض بسكانه، ترجمة، ليلي الجبالي، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، (1996م)، ص 14 - 19 - 23.

(*) - صندوق الأمم المتحدة للسكان: هو أكبر مؤسسة دولية تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة تأخذ على عاتقها الإشراف والتمويل ومتابعة وتقييم الأنشطة السكانية في مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(2) - ماجدة إبراهيم عامر، النمو السكاني: في دراسات في سكان ليبيا، (تحرير) سعد خليل القزيري، دار النهضة العربية، بيروت ، (2003م)، ص 81 - 82.

بعد الحرب العالمية الثانية أجرت السلطة العسكرية البريطانية محاولتين لحصر السكان، الأولى سنة (1943م)، والثانية قبل إعلان الاستقلال في عام (1950م) غير أن المحاولتين لم تخرجا عن نطاق عمليات التقدير التقريبية، ومن هنا فإن عملية التعداد السكاني للبلاد بمفهومه العام لم تطبق إلا ابتداء من سنة (1954م) حيث أجري أول تعداد رسمي للسكان بمساعدة هيئة الأمم المتحدة، ثم توالى التعدادات بصورة منتظمة، بعد ذلك جاء التعداد الثاني سنة (1964م)، والثالث في سنة (1973م)، والرابع في سنة (1984م)، ثم الخامس سنة (1995م) والآخر في سنة (2006م)⁽¹⁾.

1_المقومات المؤثرة في توزيع السكان بالمدينة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة لأهم الظواهر الجغرافية والطبيعية للمنطقة، باعتبار هذه الظواهر تمثل جانب مهم، حيث يبدو تحليل نمط توزيع السكان في غاية الصعوبة بدون وصف للمعطيات الطبيعية والتاريخية والاجتماعية، حيث أن تضافر العوامل الطبيعية كنوع المناخ ونمط توزيع التضاريس وطبيعة التربة، ومصادر المياه، إضافة إلى الموقع الجغرافي ومدى ما يوفره من سهولة في الاتصال، والعوامل الحضارية كالأساس التاريخي، ودرجة التطور الاقتصادي، ونوع المؤسسات الثقافية وغيرها من العوامل التي أسهمت في توجيه توزيع السكان من مكان لآخر، وإن كان فعل العوامل الطبيعية في توجيه توزيع السكان في بعض المناطق أصبح بطيئاً بسبب فعل حركة التقدم لكن أثرها لا يمكن تجاهله في توجيه النشاط البشري ومن ثم في استقراره وتوزيعه في هذا المجال.

(1) - منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 36.

فكما يؤكد الأستاذ جون كلارك بقوله لا يمكننا الركون إلى وجهة نظر من ينادي بالاحتمية الجغرافية كأساس لتوزيع السكان، فالعوامل الطبيعية تعجز بمفردها عن شرح هذا التوزيع أينما وجد، رغم وضوح هذا الأمر في أماكن دون أخرى؛ لأن الإنسان في كل مكان، يمارس نوعاً من الرقابة والإشراف على مكان وطريقة انتشاره، وأن العديد من العوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والسياسية والتاريخية يجب أخذها في الاعتبار كعوامل متداخلة لإقرار هذا التوزيع⁽¹⁾.

يتباين التوزيع الجغرافي للسكان في منطقة الدراسة من مكان لآخر ويتحكم فيه عاملان رئيسان هما:

أولاً:العوامل الطبيعية :

تعد من العوامل الأساسية التي تسهم في توزيع السكان لكنها تختلف في أهميتها بين عنصر وآخر وتمثل عامل جذب أو عامل طرد للسكان، فهي أكثر أهمية من بين أهم العوامل التي تؤثر في توزيع السكان في أي مكان وتقف كأداة في سبيل توسع انتشارهم وتوطنهم ومنها الحرارة والتربة، والأمطار والمياه السطحية والجوفية، والظروف المناخية عامة وتؤثر في راحة الإنسان من ناحية الاستقرار والتوطن واختيار ملبسه ومسكنه وفي سبل محافظته على صحته.

(1) - John Clark , Population Geography , London 1972 pp. 27-28. نقلاً عن الهادي أبو لقمة، الانفجار السكاني، دراسة في جغرافية السكان، منشورات جامعة السابغ من إبريل، الطبعة الأولى، (1993م)، ص 42.

على الرغم من التقدم التكنولوجي الذي شهدته البشرية في القرن العشرين الذي عززته قدرة الإنسان على التحكم في ظروف البيئة، فلا يزال المناخ يؤثر كثيراً في راحة الإنسان ونشاطه اليومي ومزاجه وشعوره بالراحة، وكل هذا مرتبط باختيار السكان لأماكن تركيزهم وراحتهم⁽¹⁾. وتؤثر العوامل الطبيعية في السكان من عدة نواحي مما ينعكس على حركتهم وتفضيلهم لمنطقة دون غيرها.

1- الموقع والموضع : يعد الموقع الجغرافي والموضع من الخصائص الطبيعية المهمة

والأسس التي يعتمد عليها الباحثون في الدراسات السكانية، لما لها من تأثير في توزيع السكان، ودرجة تركيزهم في المواقع المختلفة.

فمن ناحية الموقع الفلكي Location تقع مدينة جنزور شمال دائرة عرض (32 45 شمالاً، ويمر بمنتصفها خط طول 13 شرقاً)، وهي بذلك تقع ضمن إطار مناخ البحر المتوسط، ومن ناحية الموضع Site فهي تقع على ساحل البحر المتوسط الذي يحدها من ناحية الشمال، ويحدها من ناحية الشرق مدينة طرابلس، ومن ناحية الغرب منطقة صياد، أما من ناحية الجنوب فيحدها منطقتا النجيلة والسواني كما سبق ذكره في الفصل الثاني.

تشغل المدينة بمحلاتها الأربع مساحة (139 كم²) وهي جزء من إقليم سهل الجفارة ، ولا يبعد مركزها عن مركز مدينة طرابلس أكثر من (18 كم)، ولهذا الموقع أهمية خاصة وتأثير بالغ في بلورة شخصية المدينة، حيث ترتب على هذا الموقع تركيز حركة النقل والمواصلات التي أسهمت في تسهيل حركة المرور والتنقل شرقاً وغرباً مما سهل التوطن والاستقرار بها

(1) - جودة حسنين جودة ، الجغرافيا المناخية والحيوية مع التطبيق على مناخ نبات أوروبا وآسيا وأفريقيا ومناخ ونبات العالم العربي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، (2003م)، ص 21.

منذ القدم، وأهم هذه الطرق الطريق الساحلي فهو الشريان الرابط للمناطق الشرقية بالمناطق الغربية، فالمدينة عبر تاريخها واحة من النخيل وأشجار الزيتون، ذات ماء عذب وتربة جيدة تمتاز بغلات ومحاصيل زراعية، كانت مصدراً اقتصادياً لسكان مدينة طرابلس، إضافة لما يوجد بها نخيلها من ثمر، كما أن موقعها الجغرافي جعلها مركزاً مهماً على الساحل الليبي، ونقطة دفاعية لمدينة طرابلس، ومدخلاً غربياً لها، وحلقة وصل بينهما وبين المناطق الواقعة إلى الغرب منها وخاصة مدينة الزاوية ومن ثم فهي تقع بين أهم مركزين حضريين في سهل الجفارة وعلى مستوى البلاد بصفة عامة، حيث امتدت عمليات البناء والإنشاء السكني والخدمي على معظم طول الطريق الساحلي الممتد بين المدينتين، وكان لهذا الموقع أثر كبير في توزيع السكان وخاصة في المنطقة الواقعة داخل المدينة حيث نلاحظ امتداداً عمرانياً على جانبي الطريق بدون انقطاع حتى مدينة طرابلس حيث تم تشييد الكثير من المجمعات السكنية في القسم الشمالي خاصة.

2- التركيب الجيولوجي والتربة: في إقليم له صفاته المناخية والتضاريسية قد تؤدي طبيعة الصخور والتربة فيه إلى اختلافات محلية تنعكس على الصورة التوزيعية للسكان، وبصفة عامة ترجع تكوينات منطقة الدراسة إلى إرسابات الزمن الجيولوجي الرابع حيث تقسم هذه الرواسب إلى وحدات مختلفة حسب انتشارها بالمنطقة المتكونة من تكوينات قرقارش الذي يمثل الرمال الشاطئية المتكونة من الجارينيت، وتكوينات الجفارة المتكونة من الرواسب الرملية والغرين مع مستويات مختلفة من صخور الكاليش⁽¹⁾، وهذه الرواسب ذات أهمية

(1) - مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية، (1975م)، الكتب التفسيرية، لوحة طرابلس، ش ذ 13 - 33، ص 17.

اقتصادية حيث تعد تكوينات قرقارش مصدراً هاماً لمتطلبات البناء، كما يحتوي التكوين الصخري على بعض الأحجار الجيرية الصالحة لصناعة الجير والأسمنت.

يعد عامل التربة من العوامل الطبيعية المهمة وله أثر مباشر في النشاط البشري، وفي التطور العمراني والاستغلال الاقتصادي بصفة خاصة، فالتربة عنصر مهم جداً في الزراعة، ومن ثم يرتبط بها توزيع السكان بدرجة كبيرة، ويوجد ارتباط قوي بين التربة الخصبة والكثافة السكانية المرتفعة، ولهذا نجد توزيع الأراضي الزراعية تتفق في ملامحها مع توزيع الكثافة المرتفعة، ومن ثم يظهر أثر التربة في تباين كثافة السكان، فكثافة المناطق الساحلية لمنطقة سهل الجفارة مرتبط بتركز الأراضي الزراعية وخصوبة التربة، فمنطقة الدراسة تتميز بتربة خصبة فهذا ما يزيد من خصائصها وتركز السكان بها .

3- التضاريس: حاول أحد الباحثين وهو (ستازفسكي Staszewski) دراسة وتحليل العلاقة بين توزيع السكان ومظاهر سطح الأرض، وقد أوضح في دراسته التوزيع الرأسي للسكان أن أعدادهم وكثافتهم تتناقص بالارتفاع وذلك لصعوبة استغلال البيئات الجغرافية المرتفعة والتكيف معها. فالارتفاع الشاهق، وشدة الانحدار ووعورة السطح عوامل تحد من سهولة الحركة والإقامة والعمل الزراعي، خلافاً لأراضي السهول التي تشجع على جذب أعداد كبيرة من السكان، ولو أن بعضها يظل مناطق طاردة للإقامة والعمل لسبب أو لآخر، فالعلاقة بين السهول وتوزيع السكان ظاهرة معقدة ليس من السهل التوصل إلى علاقة إيجابية في جميع الحالات حيث إن أكبر سهول العالم ليست مناطق تركيز سكاني كسهول الأمازون، الكونغو، وسهول الصحراء الكبرى، وسيبيريا، فهناك عدة عوامل أخرى وراء الكثافة السكانية والتركز السكاني وباعتبار منطقة الدراسة جزءاً من منطقة سهل الجفارة، التي تتميز بالانبساط عموماً

مع التدرج بالارتفاع البسيط كلما اتجهنا جنوباً فيمكن وصفها بأنه منطقة سهلية منبسطة قليلة الانحدار في معظم أجزائها وبذلك تشكل منطقة جذب سكاني، وقد أسهم ذلك في فتح المجال أمام التوسع العمراني للمدينة وأطرافها وعدم مواجهة أي صعوبات في البناء والإنشاءات ورصف الطرق المنتشرة في أغلب رقعة المنطقة.

4- المناخ: يعد من العوامل الطبيعية التي تسهم بدور كبير في توزيع السكان، وتشكيل الصورة التوزيعية لهم ولهذا فإن تأثير المناخ في توزيع السكان ذو أهمية بالغة ليس فقط من خلال تأثيره المباشر على الوظائف العضوية للإنسان بل وبطريقة غير مباشرة على التربة والحياة النباتية، وقد رأى بعض الباحثين ومنهم (هنتجون Huntington) أن المناخ هو المنبع الرئيس للحضارة وموجه الهجرات البشرية ومحدد نطاقات الشعوب وشخصيتها⁽¹⁾، ونظراً لموقع مدينة جنزور على ساحل البحر المتوسط، فإن مناخها يتحدد بتأثير مناخ البحر المتوسط، إذ تميز بوجود فصلين مختلفين من حيث الحرارة والأمطار، ففصل الصيف يتميز بالحرارة والجفاف، وفصل الشتاء بالدفء وسقوط الأمطار، فالإمطار ودرجة الحرارة من أهم عناصر المناخ التي تؤثر في توزيع السكان وتعتمد عليها الخصائص الأخرى، فالأمطار تعد من أهم العناصر المناخية، لما لها من أهمية في توفير الماء مصدر الحياة الذي يحدد نمط توزيع السكان، ونوع الغطاء النباتي، والحياة الحيوانية التي تعيش فيه، تتأثر الأمطار في توزيعها من مكان إلى آخر داخل المنطقة بامتداد خط الساحل بالنسبة لاتجاه الرياح والموقع أي مدى القرب أو البعد من البحر المتوسط والتضاريس، حيث يحدث التساقط بفعل الأعاصير والمنخفضات الجوية الممطرة التي تبلغ ذروتها في فصل الشتاء، ويقل تأثيرها تدريجياً في

(1) - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص 89-95.

فصل الربيع ليعود تأثيرها خلال فصل الخريف⁽¹⁾، أما درجة الحرارة فموقع منطقة الدراسة تحت تأثير ساحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي واليابس الأوراسي من الشمال، والصحراء الكبرى والجبل الغربي من الجنوب إضافة لبعض الاختلافات التضاريسية المحلية وللغطاء النباتي أثر كبير على تشكيل خصائص توزيع الحرارة بالمنطقة والعامل الرئيس المؤثر في زيادة التبخر أو قلته، فمدينة الدراسة تتمتع بدرجات حرارة مناسبة لتكون بيئة ملائمة تتجمع فيها عوامل تعمل على تزايد السكان وتمركزهم لذلك أصبحت من أهم المناطق التي استوطنها السكان.

5- الموارد المائية : علاوة على الأمطار هناك مورد آخر وهو المياه الجوفية وتعد ذات أهمية قصوى لكونها المصدر الرئيس للموارد المائية حيث تشكل حوالي (95 %) من الموارد المائية، كما أنها تعد المصدر الرئيس للأغراض كافة في هذه المنطقة، إضافة إلى مصدر آخر، وهو تحلية مياه البحر، والمياه المعاد استخدامها (مياه الصرف الصحي)، ومن ثم كانت الأمطار، والمياه الجوفية، والمياه المزالة الملوحة ولو بشكل جزئي، لها الأثر الفعال في استقرار السكان ومزاولة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة التي اضافت للمنطقة خصائص جعلتها من أكثر المناطق جذباً للسكان.

ثانياً:العوامل البشرية :

(1)- رجب مفتاح الادبوش، " التدهور البيئي في شمال غرب سهل الجفارة بليبيا، مؤثر وإمكانية علاجه " (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الفاتح، (2000م)، ص 98-99.

وهي العوامل التي ترتبط بالنشاط البشري وحركة السكان، وينعكس أثرها في نمط توزيع السكان وكثافتهم، وتأثير هذه العوامل يزداد بتقدم الإنسان وتطور أنظمتة وأساليب عمله ومنها:

1- النقل وتوزيع السكان: ويقصد بهذا العامل موقع المنطقة بالنسبة لخطوط المواصلات سواء الإقليمية منها أو المحلية، حيث تعد وسائل المواصلات من المقومات الأساسية التي تلعب دوراً هاماً في الاستثمار الاقتصادي ومن ثم اجتذاب السكان الذين يقومون بهذا الاستثمار، كما أن وسائل النقل بأنواعها المختلفة تدعم وحدة المنطقة وقوة العلاقة بين سكانها، فمدينة جنزور منذ البدايات الأولى لنشأتها كانت هدفاً للاستقرار البشري لتوفير الشروط اللازمة لذلك منذ أواخر القرن الأول قبل الميلاد كما تشير المخلفات الأثرية حيث كانت ضمن مواقع الفينيقيين ومركزاً فرعياً لمحطاتها التجارية، وبعد انتشار الإسلام في شمال أفريقيا كانت جنزور طريقاً هاماً لمرور الحجيج من بلدان المغرب العربي كما جاء ذكرها في كتب الرحالة، وتعد أهم الطرق الرئيسية لحركة المرور في غرب طرابلس سواء بالنسبة لنقل الركاب أو البضائع.

2- النشاط الصناعي: لقد أدى التوسع المستمر في النشاط الصناعي بالمدينة إلى تدفق الأيدي العاملة نحوها، حيث تعد الصناعة من أهم العوامل الاقتصادية المسهمة في تطويرها، ففي سنة 1964م كانت الصناعة محدودة جداً، حيث يوجد بها ثماني معاصر للزيتون، وست مطاحن للدقيق، وبعض المصانع الصغيرة لصنع القرميد اللازمة لحركة البناء بالمدينة⁽¹⁾، ومن أهم

(1) - وزارة التخطيط والتنمية مؤسسة وإنتاج العالمية، تقرير جرد منطقة طرابلس، القيم التاسع، عن منطقة جنزور سنة (1966م)، ص 15.

المصانع الكبرى التي تتركز داخل المدينة مصنع الأسماك الذي أنشئ داخل محلة الشرقية في سنة (1971م) ومصنع الغزل والنسيج (1975م) الذي أنشئ داخل محلة السوق ، ومصنع الترنيت (المواسير الأسمنتية) (1969م) داخل محلة سيدي عبد اللطيف⁽¹⁾، مما أدى إلى تركيز السكان في المدينة.

في دراسة لحصر أعداد العاملين في محطة الكهرباء غرب طرابلس لسنة (2000م) بهدف تحديد أهمية الوظيفة الصناعية التي تقدمها المنطقة لإقليمها لوحظ أن أعلى نسبة للعاملين في المحطة كانوا من مدينة طرابلس حيث شكلوا (34.5%) من إجمالي العاملين، ثم مدينة جنزور وريفها المجاور (صياد والحشان والنجيلة) بنسبة (33.7%)، بينما احتلت مدينة الزاوية المرتبة الثالثة (17.4%) من إجمالي العاملين أما باقي النسبة (14.4%) فتعود إلى المنطقة الشمالية الغربية للبلاد⁽²⁾ مما يؤكد أهمية الوظيفة الصناعية للمدينة ودورها الإقليمي مما جعلها مركز جذب للأيدي العاملة باستمرار. هذا إلى جانب عوامل بشرية أخرى تسهم في جذب السكان للمنطقة سواء من داخل طرابلس أو من خارجها وذلك بحثاً عن فرص العمل لتحسين وضعهم المعيشي.

3- الخدمات التعليمية: تبرز الأهمية الثقافية لمدينة جنزور من خلال الخدمات التعليمية التي تقدمها لإقليمها بمراحل مختلفة بدءاً من التعليم الأساسي، والمتوسط والعالي والجامعي، الذي يخدم سكان المدينة وضواحيها وبعض الطلبة الوافدين من خارجها أيضاً، كما سلف ذكره في الاستعمال التعليمي.

(1) - وزارة الصناعة والثروة المعدنية، دليل عام منشآت الصناعية التحويلية، (1975م)، ص 341 - 364 .

(2) - المختار محمد عمر البوسيفي، مرجع سابق، ص 85 .

4- الخدمات الصحية: تمتعت جنزور بتوفر الخدمات الصحية منذ منتصف الستينيات وحتى وقتنا الحاضر وفي هذا السياق توجد بها العديد من المستوصفات التي تقدم الإسعافات الأولية، ومركز لرعاية الأمومة والطفولة ووحدات للرعاية الصحية الأساسية وصيديات وعيادات خاصة، إضافة إلى مراكز للرعاية الاجتماعية، ومركز لرعاية العجزة وهذه الخدمات لها دور فعال في جذب السكان وتفضيلهم للمدينة والاستقرار فيها.

5- العامل الاقتصادي: أسهم العامل الاقتصادي كغيره من العوامل في توزيع السكان، وظهر ذلك بوضوح بعد اكتشاف النفط وهو من أبزر العوامل التي تؤثر في توزيعهم الجغرافي والاقتصادي، فمنذ اكتشاف النفط واستثمار عائداته تغير نمط النشاط الاقتصادي في ليبيا في معظم المناطق ومن بينها منطقة الدراسة، حيث أصبحت تتميز مركز نشاط اقتصادي نتيجة للجهود المبذولة من قبل العاملين بالقطاعات المختلفة والنهوض بالتنمية وتطويرها لتحقيق سبل العيش وتحسين المستوى العام للمعيشة فأدى إلى النهوض بالمدينة اقتصادياً فكان عامل لاستقطاب المهاجرين إليها والاستقرار فيها وأنشئ مشاريع استثمارية بها.

يتضح مما سبق أن للعوامل البشرية بصفة عامة وتوزيع الخدمات والمرافق الإنتاجية بصفة خاصة أثر في توزيع السكان بين محلات مركز المدينة، ولهذا جعلها بؤرة جذب هامة، وهذا ما يثبت أن تركز معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في مركز جنزور كان سبباً مباشراً ورئيساً في درجة التركز بها.

2_تطور عدد السكان في ليبيا:

إن نمط السكان وتوزيعهم وتركيبهم من الأمور بالغة الأهمية في تخطيط التنمية وتطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، فعنصر السكان كان الأداة الفعالة في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة ، وتشمل أية دراسة ترتبط بالإنسان على السكان وما يتعلق بهم من زيادة أو نقصان (مواليد وفيات) وهجرة، لتحديد مدى تفاعلهم مع بيئتهم التي يعيشون فيها⁽¹⁾.

يتطور السكان بالمدن نتيجة عدة متغيرات، كالمواليد والوفيات والهجرة إلى المدن، وقد بين(الخفاف) بأن المجتمع السكاني يتصف بالتغير وذلك بفعل ما يتسم به من حالة حركية دائمة تتمثل في المواليد والوفيات والهجرة، وهذا يعني أنه لا وجود لمجتمع بشري ساكن وثابت في أعدادده، أما المجتمعات البشرية التي تبدو وكأنها دون تغير ولا تظهر عليها آثار التزايد أو التناقص فهي ليست إلا مجتمعات تخفي حركة التغير، ولا شك بأن حركة السكان في تزايد مستمر، هذا التزايد يؤثر ويتأثر بعوامل المواليد والوفيات والهجرة وهذا يؤثر بدوره في الخصائص الديموغرافية للمجتمع من تركيب نوعي (ذكوراً - إناثاً) وتركيب عمري ومن تكوين يتعلق بنسب الحضر والريف وأيضاً بنسب العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية⁽¹⁾.

وفي ليبيا مرت الزيادة السكانية بمراحل لم تشهد في بدايتها درجة تحضر كبيرة حيث ضمت البلاد بعض المدن والواحات المنتشرة في المناطق الساحلية والداخلية، ولم تكن درجة الزيادة كبيرة، فقد واجهت المدن في ليبيا هجرات داخلية بسبب الحروب وانتشار الأوبئة

(1)- محمد المبروك المهدي، مرجع سابق ص 115.

(1)- عبد علي الخفاف، الوطن العربي أرضه، سكانه، موارده، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، (2002م)، ص 145.

والأمراض، فعندما تعرضت مدينة طرابلس للغزو الأسباني عام (1510) نتج عنه هجرة أغلب سكانها إلى تاجوراء وقُدِّرَ هذا النزوح بحوالي (20000) نسمة، ولم تُخَلَفْ هذه الهجرة وراءها سوى (500) عائلة مثلت (10%) من إجمالي السكان، وعندما اجتاحت وباء الطاعون - عافانا الله - مدينة طرابلس في سنة (1858م)، ومدينة بنغازي (1874م) كان لذلك أثر على تناقص عدد سكان المدينتين، ومع ظهور بعض التحسن الذي اقترن بفترة الاحتلال التركي تزايد عدد سكان مدينة طرابلس وضواحيها ليصل إلى (30000) نسمة حسب إحصاء (1911م)، الذي سبق الاحتلال الإيطالي لليبيا مباشرة، بينما مثلت سنوات الغزو الإيطالي لليبيا فترة تقلص سكاني نتيجة مقاومة الليبيين لهذا الغزو الظالم، وكان النمو مقتصرًا على بعض المدن التي كانت هدفاً للاستيطان الإيطالي، حيث بلغ إجمالي عدد سكان ليبيا أثناء فترة الاحتلال الإيطالي سنة (1936م) نحو (848000) نسمة⁽¹⁾.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (8) الذي يوضح عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1954م- 2006م) يتضح أن عدد السكان في ليبيا بلغ حوالي (1.089.000) نسمة في عام (1954م)، واتصفت المرحلة التالية ببعض التحسن الذي ترتب عليه ارتفاع في معدلات النمو السكاني واتجهت الهجرة إلى المدن الرئيسية خصوصاً مدينتي طرابلس وبنغازي، إضافة إلى نمو وتطور بعض المدن السكنية الخاصة بالمنشآت الصناعية الحديثة، حيث ارتفع عددهم حسب إحصاء سنة (1964م) ليصل إلى (1564000) نسمة، وفي تعدد سنة (1973م) ارتفع عدد السكان إلى (2250000) نسمة، ثم وصل إلى (3637000) سنة (1984م) أي بمعدل نمو قدره (4.19%) ويُعزى هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني إلى التحسن الملحوظ في

(1) - علي الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضاري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، (1998م)، ص 357-558.

مستوى المعيشة، والتحسين في مستوى الخدمات الصحية العامة، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وخصوصاً صغار السن، وعودة كثير من الليبيين إلى البلاد حيث كانوا يقيمون خارج البلاد خلال الفترة بين التعدادين الأول والثاني، وفي سنة (1995م) وصل عدد السكان إلى (4799065) نسمة، هذا وبلغ في سنة (2006م) حوالي (5298000) نسمة.

الجدول رقم (8) معدل عدد السكان الليبيين في نتائج تعداد (1954م - 2006م)

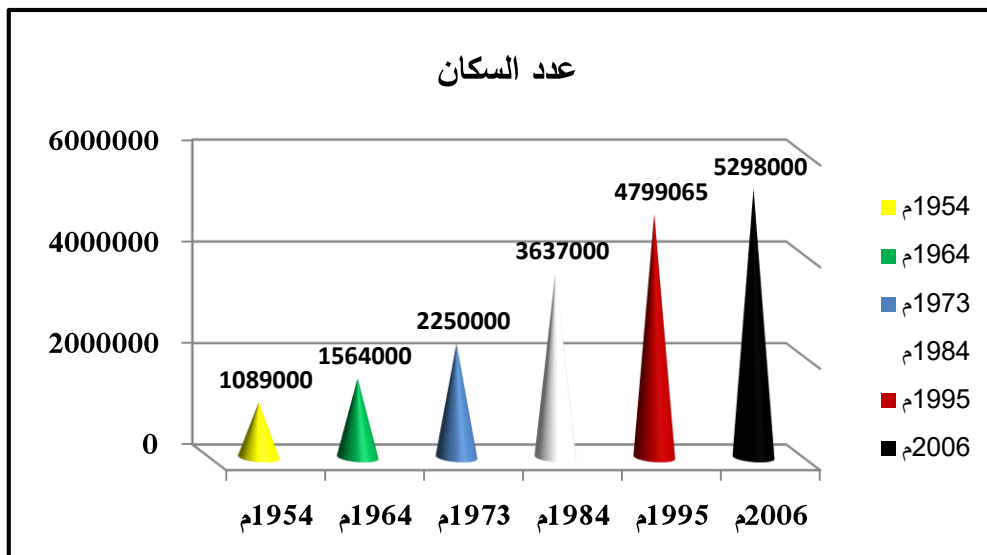
سنة التعداد	عدد السكان	معدل نمو %
1954	1089000	0
1964	1564000	3.04
1973	2250000	2.74
1984	3637000	4.19
1995	4799065	2.66
2006	5298000	1.04

المصدر: عمل الباحثة استناداً على التعدادات العامة للسكان (1954م - 2006م).

يوضح الشكل البياني رقم (21) عدد سكان الليبيين، والشكل البياني رقم (22) يبين معدل نمو سكان ليبيا من (1964م) وحتى تعداد (2006م)، حيث بدأ هذا المعدل من (3.04 %) في تعداد (1964م) ثم انخفضت نسبة المعدل في تعداد (1973م) ليصل إلى حوالي (2.74%)، أما في تعداد (1984م) فقد ارتفع معدل النمو السكاني لليبيا ليصبح (4.19%) أي بمعدل ارتفاع بلغ (1.45%) مقارنة بما كان عليه (1973م) وهو أعلى معدل نمو لسكان ليبيا خلال التعدادات من (1964م) وحتى (2006م)، أما في تعداد (1995م) فقد انخفض المعدل بمقدار (1.53%) ليصبح (2.66%)، واستمر هذا الانخفاض في تعداد (2006م) ليصبح (1.04%) أي انخفض معدل نمو سكان ليبيا بمعدل (1.62%) عما كان عليه في عام (1995م) وهذا الانخفاض يعزى إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا،

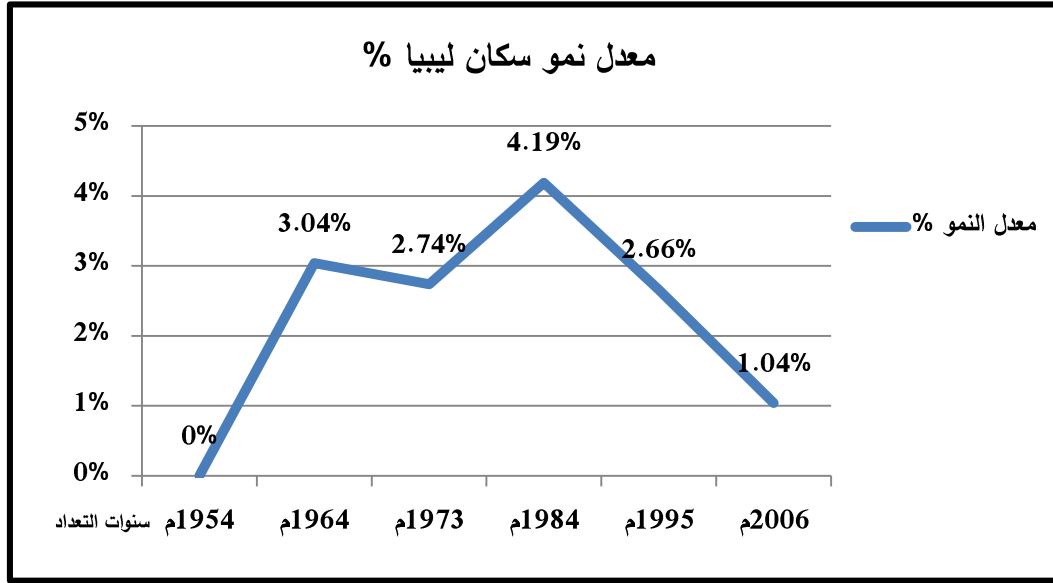
حيث تمثلت في التغير الملحوظ للحالة التعليمية للسكان (15) سنة فأكثر بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص، وارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي للمرأة الليبية في مرحلتي التعليم المتوسط والجامعي، مما أدى إلى تأخر سن الزواج للفتيات، وارتفاع معدلات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى مشكلة السكن وقلة فرص العمل التي تدفع باتجاه تأجيل الزواج، كل ذلك أدى إلى مجموعة من المظاهر الديموغرافية مثل انخفاض كبير في نسبة الزواج بين السكان من كلا الجنسين، كذلك ارتفاع متوسط العمر عند الزواج بين الذكور والإناث على حد سواء، فقد ارتفع هذا المتوسط من (25-40) سنة بالنسبة للذكور، ومن (19-31) سنة بالنسبة للإناث، إضافة إلى ارتفاع سن الإنجاب للإناث من (28-33) سنة، أيضاً انخفاض متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة في سن الإنجاب.

الشكل البياني رقم (21) عدد السكان الليبيين خلال لسنوات (1954م - 2006م)



المصدر: الباحثة استناداً على الجدول رقم (9).

الشكل البياني رقم (22) معدل نمو السكان الليبيين %



المصدر: الباحثة استناداً على الجدول رقم (9).

3_تطور عدد سكان مدينة جنزور:

إن دراسة النمو السكاني والانتساع المساحي للمدينة والتركز السكاني والتغير في نمط الحياة من الأشياء المهمة التي تركز عليها دراسة التطور السكاني، حيث نمت المدينة في السنوات الأخيرة واتسعت بدرجة تجاوزت فيها المخطط الشامل لسنة (2000)، ومرت المدينة بتغيرات سكانية وإنشائية فجائية وسريعة بحيث تطورت المراكز العمرانية تحولاً كبيراً، وتأثرت المساكن بأنماط التحديث والمعاصرة، وزادت حركة الهجرة إلى المدينة بسبب قربها من مدينة طرابلس وتوفر فرص العمل بها في مختلف المجالات، مما أثر على مخططها، فسكان المدينة يتزايدون بمعدل نمو سكاني مرتفع، ويرجع ذلك إلى عوامل منها تحسن الظروف المعيشية، وتطور الخدمات الصحية التي أسهمت في خفض معدل الوفيات

بشكل كبير، بالإضافة إلى رجوع أعداد من الليبيين المهاجرين في فترات سابقة، مع تأثير الهجرة الداخلية خاصة من مدينة طرابلس والمناطق المجاورة، والهجرة الوافدة من الأجانب، وهذا ما ينطبق على مدينة جنزور.

فمن خلال تتبع مراحل تطور عدد السكان ابتداءً من أول تعداد سكاني في عام (1954م) وحتى آخر تعداد في عام (2006م) يلاحظ أن مدينة جنزور قبل فترة السبعينيات لم تكن سوى بلدة صغيرة، متأثرة بالمركز العمراني بطرابلس نتيجة قربها منها، والجدول رقم (9) يوضح تطور عدد السكان لمنطقة الدراسة من تعداد (1964م) وحتى تعداد (2006م)، حيث بلغ معدل النمو (1.88%) في تعداد (1964م) وفقاً لسنة الأساس (1954م)، ثم ارتفع في تعداد (1973م) ليبلغ عدد سكان مدينة جنزور (20543) نسمة بمعدل (1.99%)، واستمر هذا الارتفاع وتضاعف العدد ليصل إلى (56805) نسمة حسب تعداد (1984م)، بمعدل نمو (7.02 %) وهذا يعد معدلاً عالياً، وهو أعلى معدل نمو خلال فترة التعدادات من (1964م) وحتى (2006م)، وبدأ معدل النمو لسكان مدينة جنزور في الانخفاض خلال تعداد سنة (1995م) حتى بلغ (3.18%) ويرجع سبب الانخفاض لعدة أسباب منها تأخر سن الزواج بسبب الصعوبات التي تواجه الشباب والمتمثلة في قلة فرص العمل وغلاء العقارات إضافة لبعض العادات والتقاليد الاجتماعية ومع ذلك لوحظ أن إجمالي سكان جنزور بلغ حوالي (79926) نسمة، واستمر معدل نمو السكان لمدينة جنزور في الانخفاض في تعداد (2006م) ليصبح (2.29%) رغم إن عددهم بلغ (100944) نسمة، وبشكل عام يمكن القول بأن حركة معدلات النمو لسكان ليبيا ومعدل سكان مدينة جنزور متجانس بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة التعدادات من (1964م) وحتى (2006م)، حيث أن كلا المعدلات تبدأ

في الارتفاع من تعداد (1964م) وحتى أعلى نقطة في تعداد (1984م) ثم تبدأ جميع المعدلات في الانخفاض التدريجي حتى تعداد (2006م) ومن خلاله يمكن ملاحظة أن معدل النمو انخفض بشكل كبير مقارنة بالتعدادات السابقة حيث كانت الخصوبة عالية جداً وكان متوسط العمر عند الزواج لا يتعدى عمر (24) سنة، ثم ارتفع في السنوات الأخيرة إلى ما يقارب عمر (34) سنة، والشكل (24) يبين عدد سكان المدينة، والشكل البياني (25) يوضح معدل نمو سكان منطقة الدراسة من سنة (1964م) وحتى سنة (2006م).

الجدول رقم (9) تطور عدد سكان منطقة جنزور خلال الفترة من (1954م-2006م)

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو
1954	13000	0
1964	16000	1.88%
1973	20543	1.99%
1984	56805	7.02%
1995	79926	3.18%
2006	100944	2.29%

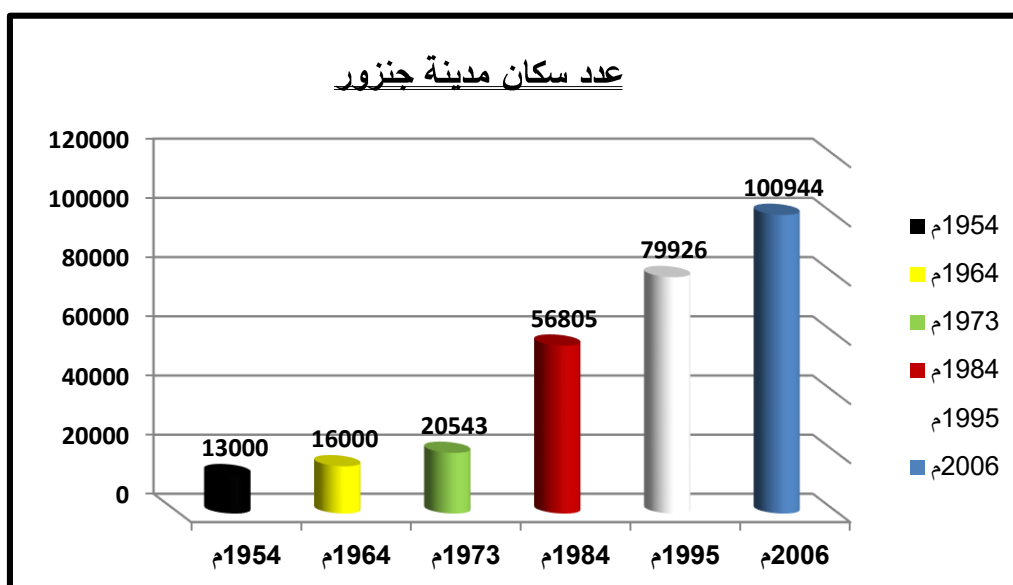
المصدر: الباحثة استناداً على التعدادات السكانية (1954م-2006م).

* تم استخراج معدل النمو حسب المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\text{معدل النمو السكاني} = \frac{\text{التعداد اللاحق} - \text{التعداد السابق}}{\text{عدد السنوات بين التعدادين}} \times \text{التعداد اللاحق}$$

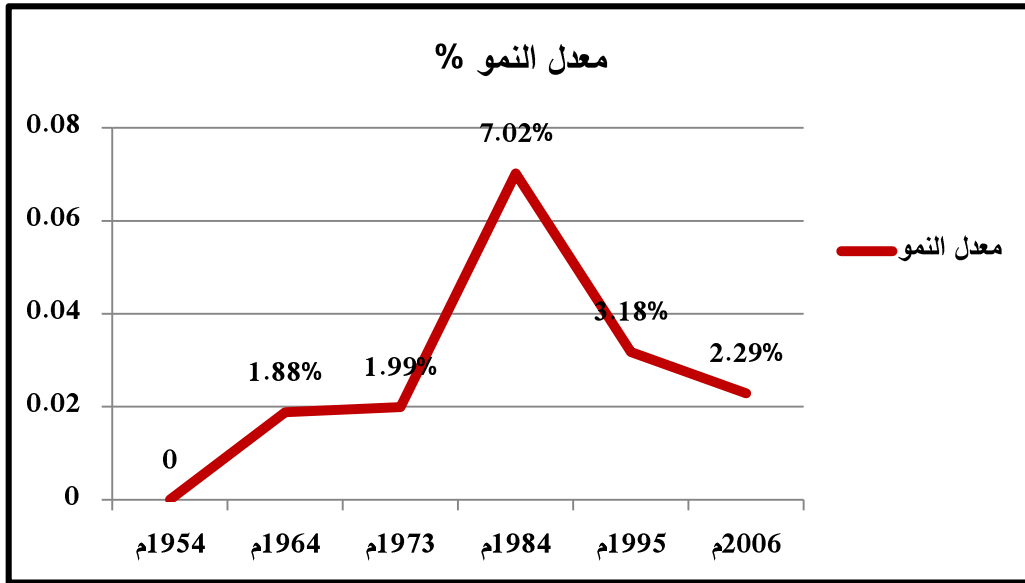
¹ - محمد خميس الزوكة، "جغرافية الريف"، دار المعرفة الجامعية، 1991م، الاسكندرية مصر، ص 67.

الشكل البياني رقم (23) عدد سكان منطقة جنزور خلال السنوات (1954م-2006م)



المصدر: عمل الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (9).

الشكل البياني رقم (24) معدل نمو سكان مدينة جنزور



المصدر: عمل الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (9).

تطور عدد سكان المدينة وفقاً للمحلات خلال فترات التعدادات من (1973 إلى 2006) :

من خلال بيانات الجدول (10) والشكل (25) يمكن ملاحظة القياس الملحوظ في توزيع السكان بين المحلات حيث بلغ عددهم في محلة الشرقية لتعداد (1973م) حوالي (6364) نسمة ثم أخذ هذا العدد في الارتفاع ليصل (34568) ألفاً في عام (1984م) واستمر عددهم في الارتفاع حتى بلغ (47823) في عام (2006م)، أما محلة السوق فقد بلغ عدد سكانها (4866) في عام (1973م)، واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ في عام (1984م) حوالي (7206)، ثم بلغ في عام (1995م) حوالي (9886) نسمة، وفي عام (2006م) بلغ حوالي (12377) نسمة، أما محلة الوسط فقد كان عدد سكانها (5800) في تعداد (1973م)، وازداد عدد سكان هذه المحلة في عام (1984م) ليصل (9402) نسمة، ثم استمر في الزيادة عام

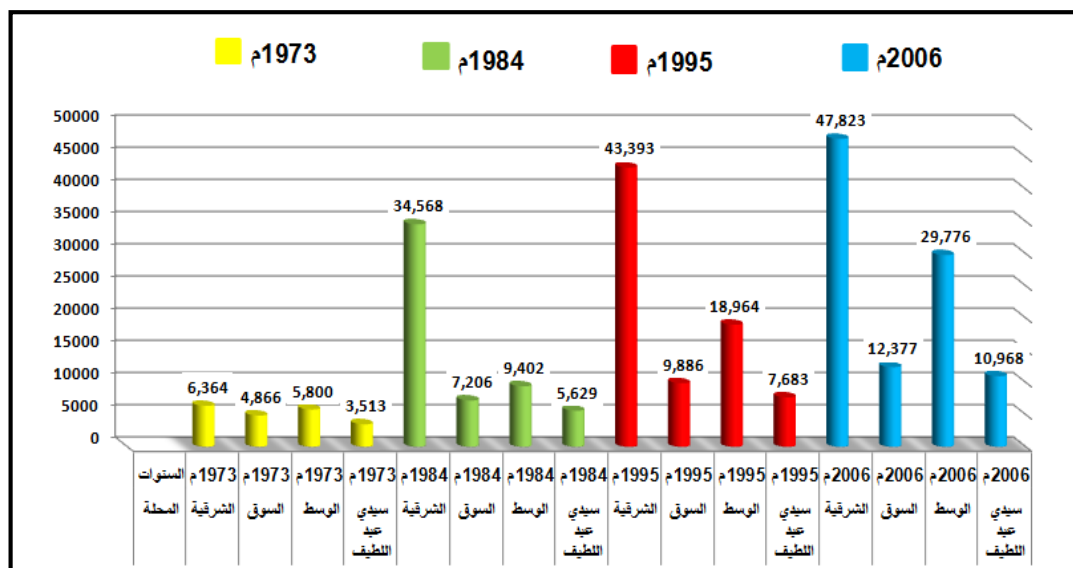
(1995م) ليصل (18964)، وبلغ في عام (2006م) حوالي (29776)، أما محلة سيدي عبد اللطيف فقد بلغ عدد سكانها في (1973م) حوالي (3513)، ثم ازداد عدد سكانها في عام (1984م) ليصل (5629)، ثم استمر هذا الارتفاع حتى بلغ (7683) نسمة في عام (1995م) واستمر أيضاً في الارتفاع في عام (2006م) ليصل (10968) نسمة، إن ما تجدر الإشارة إليه أن ترتيب هذه المحلات بناء على عدد سكانها لم يتغير خلال التعدادات (1973م- 2006م)، حيث احتلت محلة الشرقية الترتيب الأول واحتلت محلة الوسط الترتيب الثاني تليها محلة السوق في الترتيب الثالث وأخيراً جاءت محلة سيدي عبد اللطيف في المرتبة الرابعة والأخيرة.

الجدول رقم (10) تطور عدد السكان وفقاً للمحلات خلال الفترة من (1973م - 2006م)

المحلة	1973	1984	1995	2006
الشرقية	6364	34568	43393	47823
السوق	4866	7206	9886	12377
الوسط	5800	9402	18964	29776
سيدي عبد اللطيف	3513	5629	7683	10968
المدينة	20543	56805	79926	100944

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات تعدادات السكان من 1973م - 2006م..

الشكل رقم (25) تطور عدد سكان مدينة جنزور وفقاً للمحلات (1973م - 2006م)



المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (10).

الزيادة الطبيعية :

الزيادة الطبيعية هي الفرق بين الموليد والوفيات وتحسب معدلات الزيادة الطبيعية أي

الفرق بالنسبة لكل ألف من السكان وتسمى الزيادة الطبيعية الخام، والزيادة قد تكون موجبة إذا

زاد عدد الموليد على الوفيات، أما إذا كان عدد الوفيات أكثر من عدد الموليد ففي هذه الحالة

تعتبر الزيادة الطبيعية سالبة.¹⁾

1- المواليد:

(1) - عبد الباسط مفتاح انويجي، الأمن المائي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2004م. .

تعد المواليد من الظواهر الديموغرافية المهمة التي تؤثر في نمو وتركيب السكان لأي مجتمع، ومع هذا يظل هناك تبايناً واضحاً في مستويات المواليد بين المجتمعات وحتى داخل المجتمع الواحد حسب تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تتطلب دراسة المواليد استخدام بعض المعايير أهمها معدل المواليد الخام وهو عبارة عن النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في السنة وإجمالي عدد السكان في منتصف السنة وهو معدل خام، لأنه يبين الظاهرة الحيوية منسوبة إلى المجتمع ككل، دون النظر إلى التركيب السكاني المتباين من حيث العمر والنوع والنشاط والخصائص الديموغرافية الأخرى أن المعدل العام للمواليد في ليبيا قد بلغ في سنة (1990م) حوالي (4.4) في الألف وقد انخفض هذا المعدل بمقدار (3) في الألف خلال فترة عشرين سنة تقريباً وهذا المعدل يعد منخفضاً مقارنة بالسنوات الماضية ومرتفعاً بالنسبة للدول الأخرى، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد آنذاك⁽¹⁾.

أما منطقة الدراسة فوفق الإحصائيات المتوفرة بمكتب السجل المدني بجنزور، خلال الفترة من (1983 - 2012) يتضح ظهور تباين من سنة لأخرى في عدد السكان المواليد والوفيات (ذكوراً كانوا أو إناثاً) أنظر الجدول رقم (11)، والشكل رقم (26).

(1) - منصور الكيخيا ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مصدر سابق ، ص 381 - 382 .

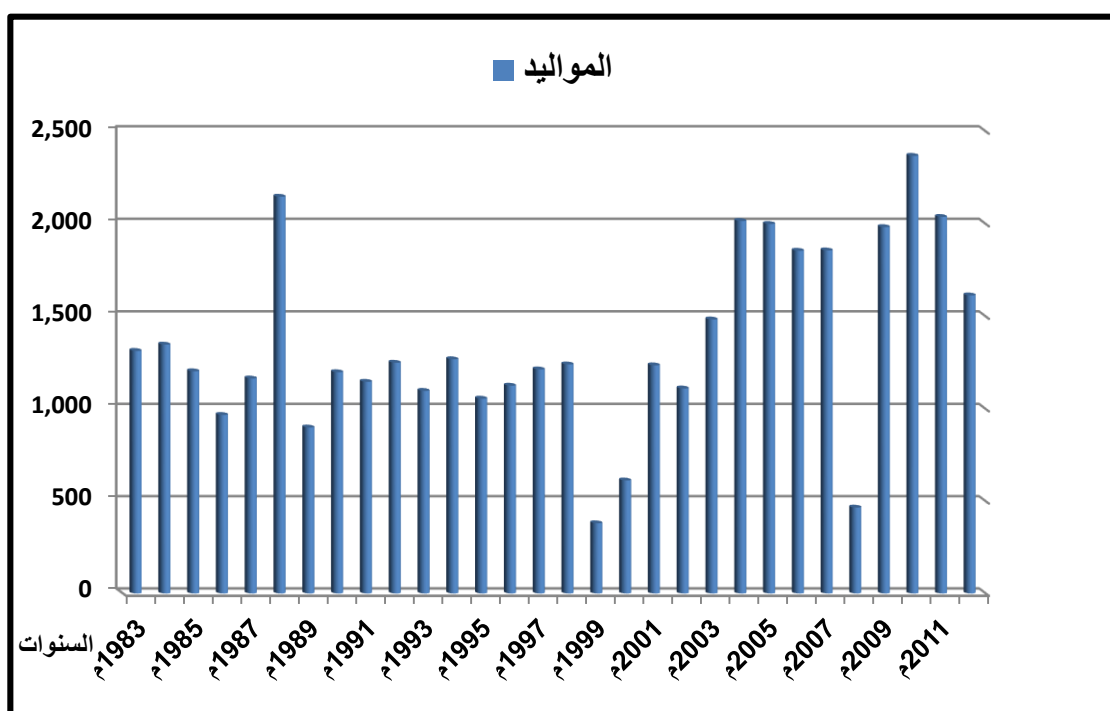
الجدول رقم (11) عدد المواليد في منطقة جنزور خلال الفترة من (1983 م - 2012م)

المواليد					السنة
معدل المواليد الخام	معدل المواليد	جملة	إناث	ذكور	
%0.00	0	1314	576	738	1983
%0.12	0.026	1348	647	701	1984
%0.48-	0.107-	1204	630	574	1985
%0.86-	0.196-	968	299	689	1986
%0.85	0.204	1165	540	625	1987
%3.44	0.843	2147	660	1487	1988
%2.32-	0.581-	900	542	358	1989
%1.29	0.332	1199	556	643	1990
%0.16-	0.043-	1147	551	596	1991
%0.33	0.090	1250	635	615	1992
%0.44-	0.122-	1098	519	579	1993
%0.55	0.156	1269	612	657	1994
%0.60-	0.168-	1056	507	549	1995
%0.23	0.066	1126	567	559	1996
%0.26	0.078	1214	583	631	1997
%0.07	0.022	1241	605	636	1998

%2.28-	0.693-	381	155	226	1999
%1.99	0.609	613	273	340	2000
%3.26	1.016	1236	593	643	2001
%0.32-	0.101-	1111	541	570	2002
%1.04	0.336	1484	786	698	2003
%1.08	0.358	2016	1023	993	2004
%0.02-	0.008-	2000	1010	990	2005
%0.20-	0.073-	1855	950	905	2006
%0.00	0.001	1857	859	998	2007
%1.87-	0.749-	466	207	259	2008
%7.94	3.255	1983	926	1057	2009
%0.46	0.194	2368	1120	1248	2010
%0.32-	0.139-	2038	1005	1033	2011
%0.47-	0.208-	1614	786	828	2012

المصدر: إعداد الباحثة، بناء على بيانات مكتب السجل المدني جنزور (2012م).

الشكل رقم (26) عدد المواليد بمنطقة جنزور (1983م - 2012م)



المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات جدول (12).

تشير الإحصاءات الحيوية الى أن معدل المواليد في مدينة جنزور كان مرتفعاً في فترة الثمانينيات، فهذا الارتفاع ناتج عن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المدينة شأنها شأن غيرها من المدن بليبيا في تلك الفترة مما ساعد على زيادة الهجرة إليها، حيث كان منخفض جداً في بداية الثمانينيات تم بدأ إجمالي المواليد يزداد بارتفاع طفيف من عام (1983م) وحتى عام (1984م) ثم انخفض حتى بلغ في عام (1986م) حوالى (968) مولوداً، ثم بدأ هذا الإجمالي بالارتفاع المتزايد حتى وصل في عام (1988م) عدد (2147) مولوداً، ثم أخذ هذا الإجمالي بالانخفاض الحاد جداً في سنة (1989م) ليصل (900)، ويرجع الانخفاض إلى تغير ثقافة السكان بخصوص تنظيم النسل بناءً على الظروف الاقتصادية السائدة إضافة طفل جديد يعني زيادة الأعباء الاقتصادية للأسرة كما يمكن أن يعد الانخفاض دليلاً واضحاً على الوعي الاجتماعي وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للمرأة وبعد ذلك يبدأ هذا الإجمالي في التراوح بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل إلى (381) في عام (1999م)، ويبدأ في الارتفاع المتزايد ليصل في عام (2001م) إلى (1236) مولوداً، ثم يبدأ إجمالي المواليد في الانخفاض والارتفاع خلال السنوات من (2002م) وحتى نهاية الفترة في (2012م) ليصل إجمالي المواليد إلى (1614) مولوداً.

الوفيات: تُعدّ الوفيات من العناصر المهمة في دراسة توزيع السكان وحجمهم وتركيبهم النوعي والعمرى حيث ارتبطت معدلات الوفيات بتحسين الظروف المعيشية والعناية الصحية المتطورة .

فهى إحدى المؤشرات المؤثرة في نمو السكان سلباً حيث تتناقص الأعداد حسب التركيب النوعي والعمرى والمهني.

وقد بين (الجوهري) أن نسبة الوفيات لها أهمية لأنها تعد الفيصل في تقدير حجم السكان في مجتمع أو مدينة مازالت فيها نسبة المواليد مرتفعة، مؤكداً ارتباط الوفيات بمستوى التعمر، وترتبط هذه المعدلات بتحسين الظروف المعيشية والعناية الصحية المتطورة⁽¹⁾.

لقد شهدت ليبيا انخفاضاً في مستوى الوفيات شأنها شأن بعض الدول العربية، بعد أن كانت تسجل نسباً عالية من الوفيات، حيث سجلت سنة (1970م) حوالي (15.8) في الألف، وانخفضت هذه النسبة سنة (1980م) إلى (12.7) في الألف، ثم انخفضت بشكل واضح في سنة (1990م) لتصل إلى (9.4) في الألف، ويعزي هذا الانخفاض إلى التغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد وتطور الخدمات الطبية والرعاية الصحية⁽²⁾.

يلاحظ من الجدول (12) والشكل رقم (27) الذي يبين عدد الوفيات في المدينة من سنة (1983م)، إلى سنة (2012م)، فيتضح أن عدد الوفيات يعد منخفضاً بصفة عامة، وبذلك يعكس تطور الخدمات الصحية والمستوى الاقتصادي الذي وصلت إليه في العقود الأخيرة، ويلحظ أن إجمالي الوفيات بدأ في سنة (1983م) بواقع (110) حالة، ثم بدأ هذا الإجمالي في الانخفاض التدريجي ليصل إلى (71) حالة في سنة (1986م) ثم أخذ هذا الإجمالي في الارتفاع حتى وصل في سنة (1987م) عدد (95) حالة، ثم بدأ هذا الإجمالي في الانخفاض التدريجي ليصل عدد (77) حالة في سنة (1989م)، ثم بعد ذلك يبدأ إجمالي الوفيات في الارتفاع ليصل في عام (1999م) عدد (117) حالة، ومن ثم يبدأ إجمالي الوفيات في الانخفاض مرة أخرى ليصل في عام (2000م) إلى (76) حالة، ويعود ويبدأ إجمالي الوفيات في الارتفاع ليصل أعلى إجمالي في سنة (2002م) إلى (289) حالة، ومن ثم يبدأ إجمالي

(1) - يسري الجوهري، مبادئ جغرافية السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (2001م)، ص 127.

(2) - منصور الكيخا، السكان، مرجع سابق، ص 385.

الوفيات في الانخفاض والارتفاع ليصل في نهاية الفترة في سنة (2012م) إلى (108) حالة وفاة.

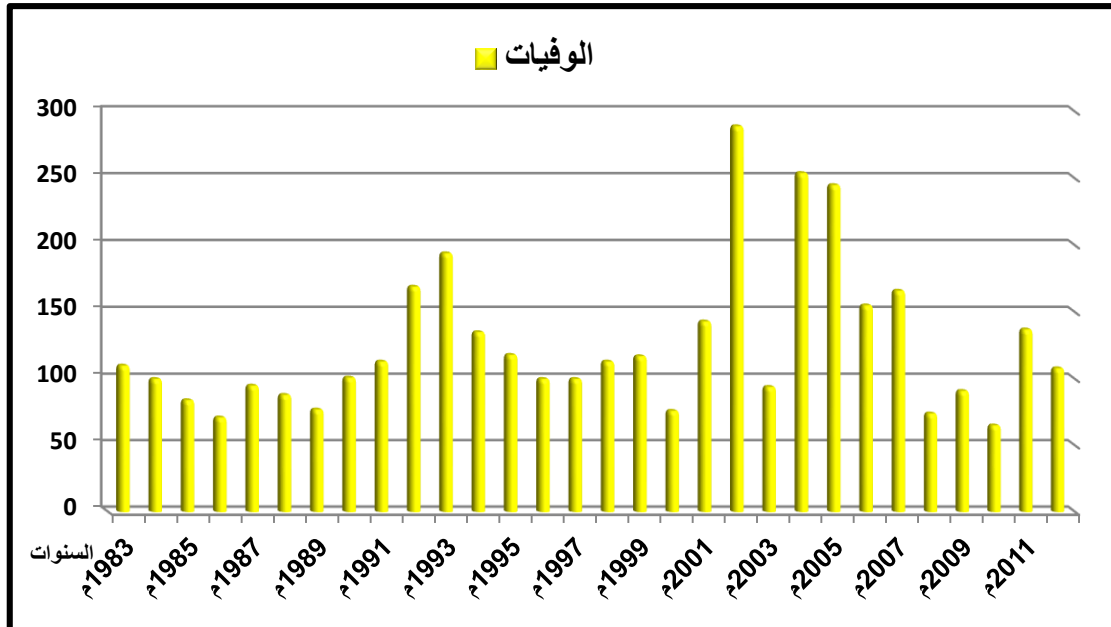
الجدول رقم (12) عدد الوفيات في مدينة جنزور خلال الفترة من (1983م - 2012م)

الوفيات					السنة
معدل الوفيات الخام	معدل الوفيات	جملة	إناث	ذكور	
%0.00	0	110	54	56	1983
%0.42 -	0.091-	100	40	60	1984
%0.72 -	0.160-	84	42	42	1985
%0.68 -	0.155-	71	24	47	1986
%1.42	0.338	95	36	59	1987
%0.30 -	0.074-	88	41	47	1988
%0.50 -	0.125-	77	33	44	1989
%1.21	0.312	101	45	56	1990
%0.45	0.119	113	55	58	1991
%1.84	0.496	169	70	99	1992
%0.54	0.148	194	90	104	1993
%0.75	0.211	235	93	143	1994
%1.77-	0.498-	118	59	59	1995
%0.52 -	0.153-	100	46	54	1996

%0.00	0.000	100	55	45	1997
%0.43	0.130	113	55	58	1998
%0.12	0.035	117	37	80	1999
%1.14-	0.350-	76	19	57	2000
%2.83	0.882	143	58	85	2001
%3.23	1.021	289	115	174	2002
%2.09-	0.675-	94	48	46	2003
%5.13	1.702	254	96	158	2004
%0.11-	0.035-	245	85	160	2005
%1.01-	0.367-	155	95	60	2006
%0.18	0.071	166	80	86	2007
%1.38-	0.554-	74	30	44	2008
%0.56	0.230	91	54	37	2009
%0.68-	0.286-	65	32	33	2010
%2.56	1.108	137	60	77	2011
%0.48-	0.212-	108	58	50	2012

المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات مكتب السجل المدني جنزور (2012م).

الشكل رقم (27) عدد الوفيات بمنطقة جنزور (1983م- 2012م)



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات جدول (14).

تركيب السكان :

"يعد التركيب السكاني مظهراً هاماً من المظاهر الديمغرافية، ذلك أنه نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه وتتأثر به، ويعني التركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد، وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والتركيب النوعي، فدراسة التركيب السكاني توضح ملامح التباين بين الدول والأقاليم المختلفة، وكذلك تمكن من تحديد العوامل التي تؤثر في هذا التباين، ومدى ارتباطها بالظروف الديمغرافية الأخرى، بالإضافة إلى معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة"⁽¹⁾.

حجم الأسرة:

يتميز المجتمع الليبي بالطابع التقليدي الشرقي، حيث يكون للروابط الأسرية والقبلية والعشائرية دور كبير في التكوين الديموغرافي للمجتمع بصفة عامة، فالأسر الليبية مازالت من الحجم الكبير على الرغم من التغير المادي الذي صحب اكتشاف النفط وتصديره، حيث تشير التعدادات السكانية التي أجريت في البلاد بأن حجم الأسرة ظل كبيراً ولا يزال كذلك رغم انخفاضه البسيط، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في منطقة الدراسة حوالي (6) أفراد حسب تعداد (1973م)، واستمر المعدل في الارتفاع في تعداد (1984م) ليصل إلى (7.3) أفراد، وانخفض في عام (1995م) إلى حوالي (5.8) فرد لكل أسرة ثم تقلص حتى بلغ

1- فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 397.

(5.3) فى عام (2006م) ويرجع السبب فى ارتفاع حجم الأسرة بالمجتمع الليبي إلى ارتفاع مستوى الدخل فى البلاد، وتحسن الرعاية الصحية وبالتالي ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة، وانخفاض معدلات الوفيات وهذا ما انطبق على منطقة الدراسة، الجدول رقم (13) يبين متوسط حجم الاسرة فى المدينة حسب المحلات.

الجدول رقم (13) متوسط حجم الأسرة حسب المحلات خلال السنوات (1973، 1984، 1995، 2006)

السنوات	المحلة	عدد الأسر	عدد الأفراد	متوسط حجم الأسرة
1973	الشرقية	1,073	6,364	6
	السوق	778	4,866	6
	الوسط	911	5,800	6
	سيدي عبد اللطيف	548	3,513	6
	المدينة	3,310	20,543	6
1984	الشرقية	5,283	34,568	7
	السوق	1,070	7,206	7
	الوسط	1,199	9,402	8
	سيدي عبد اللطيف	811	5,629	7
	المدينة	8,363	56,805	7.3

6	43,393	6,692	الشرقية	1995
6	9,886	1,667	السوق	
5	18,964	3,484	الوسط	
6	7,683	1,249	سيدي عبد اللطيف	
5.8	79,926	13,092	المدينة	
6	47,823	8,266	الشرقية	2006
5	12,377	2,448	السوق	
5	29,776	5,758	الوسط	
5	10,968	2,164	سيدي عبد اللطيف	
5.3	100,944	18,636	المدينة	

المصدر: إعداد الباحث استناداً على التعدادات السكانية (1973م - 2006م).

الكثافة السكانية:

يقصد بكثافة السكان العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها، وهي

بذلك كثافة حسابية أساسها قسمة عدد السكان على المساحة، وفقاً للمعادلة الآتية ⁽¹⁾:

$$\text{الكثافة الحسابية العامة} = \frac{\text{جملة عدد السكان في منطقة ما}}{\text{المساحة الكلية لهذه المنطقة}}$$

(1) - فؤاد محمد الصقار، دراسات في الجغرافيا البشرية، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، (1974م)، ص 240.

تختلف الكثافة السكانية من منطقة لأخرى نظراً للفاوت بين الوحدات الإدارية من حيث مساحتها، وعدد سكانها، فالكثافة ما هي إلا علاقة نسبية بين عدد سكان منطقة معينة، ومساحة تلك المنطقة، أي أن اتساع مساحة المنطقة يؤدي ضمناً إلى انخفاض كثافتها السكانية⁽¹⁾.

وهذا النوع من الكثافة الخام لا يعطي إلا فكرة بسيطة عن مدى تركز السكان في الإقليم، حيث تتناسب فائدها تناسباً عكسياً مع حجم المساحة الأرضية، فكلما كبرت المساحة كلما كان مدلول الكثافة الخام سطحياً وعماماً، ونظراً لأهميتها القليلة في دراسة العلاقة بين السكان والموارد تم استخدام نوع آخر من أنواع حساب الكثافة تعرف بالكثافة الفيزيولوجية وتكون صيغتها كالتالي⁽²⁾:

$$\text{الكثافة الفيزيولوجية} = \frac{\text{جملة عدد السكان في منطقة ما}}{\text{مساحة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة}}$$

وبذلك فإن حساب الكثافة الفيزيولوجية يستبعد تماماً الأراضي الصحراوية والأراضي البور التي لم تستغل في الزراعة، ومعنى ذلك أننا نحسب حجم السكان إلى مساحة الأرض الزراعية المنتجة وليس إلى المساحة الكلية للأرض أياً كانت.

وبحكم موقع منطقة الدراسة، وظروفها الطبيعية المعتدلة، وطبيعتها السهلية، وإحاطتها بمدينة طرابلس من الشرق، أصبحت منطقة جذب واستقرار سكاني للوافدين من مناطق

(2) - المختار محمد عمر الطويري، نشأة مدنية جنزور ووظائفها ((دراسة في جغرافية المدن))، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، (2002م)، ص72.

(3) - فتحي محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1986م)، ص204.

الدواخل في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى التباين الواضح في الكثافة السكانية من مكان لآخر، ونظراً للفتاوت بين الوحدات الإدارية من حيث مساحتها وعدد سكانها، تتباين ثم الكثافة السكانية، وتلعب العوامل البشرية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة دوراً مهماً في الكثافة السكانية، وفي مدينة جنزور ساعدت العوامل الاقتصادية على رفع الكثافة السكانية، وأسهم في ذلك توزيع المرافق الاقتصادية إضافة إلى توفر الخدمات وسهولة التنقل.

من خلال دراسة الجدول رقم (14) الذي يبين الكثافة السكانية نلاحظ أنه بلغت الكثافة السكانية بالمدينة حسب تعداد (1973م) قد بلغت (147.8 نسمة/ كم²) وهي متباينة بالمحلات بواقع (90.9 نسمة/ كم²) لمحلة الشرقية، و(695 نسمة/ كم²) لمحلة السوق، و(145 نسمة/ كم²) لمحلة الوسط، أما سيدي عبد اللطيف فبلغت (159 نسمة/ كم²)، أما الكثافة السكانية لتعداد (1984م) فبلغت (408.7 نسمة/ كم²) موزعة على المحلات وكان التوزيع كالتالي (493.8 نسمة/ كم²) لمحلة الشرقية، و (1029 نسمة/ كم²) لمحلة السوق، أما محلة الوسط فبلغت كثافتها السكانية (235 نسمة/ كم²)، أما محلة سيدي عبد اللطيف فبلغت (255.8 نسمة/ كم²)، ووفقاً لتعدد عام (1995م) فبلغت الكثافة السكانية لمنطقة الدراسة (575 نسمة/ كم²) موزعة على المحلات وفق الاتي (619.9 نسمة/ كم²) لمحلة الشرقية، و(1412 نسمة/ كم²) لمحلة السوق، (474.1 نسمة / كم²) لمحلة الوسط ، وأخيراً بلغت في سيدي عبداللطيف (349.2 نسمة/ كم²).

أما في عام (2006م) فقد بلغت الكثافة العامة في منطقة الدراسة (726.2 نسمة/ كم²) من بينها (683.2 نسمة/ كم²) في محلة الشرقية، و(1768 نسمة / كم²) في محلة السوق،

و(744.4 نسمة/ كم²) في محلة الوسط، واخيراً بلغت الكثافة في محلة سيدي عبد اللطيف (498.5 نسمة / كم²).

الجدول رقم (14) الكثافة السكانية في مدينة جنزور

المساحة	تعداد 2006		تعداد 1995		تعداد 1984		تعداد 1973		المحلة
كم ²	الكثافة	العدد	الكثافة	العدد	الكثافة	العدد	الكثافة	العدد	
كم ²	كم ²	العدد	كم ²	العدد	كم ²	العدد	كم ²	العدد	
70	683.2	47823	619.9	43393	493.8	34568	90.9	6364	الشرقية
7	1768	12377	1412	9886	1029	7206	695	4866	السوق
40	744.4	29776	474	18964	235	9402	145	5800	الوسط
22	498.5	10968	349.2	7683	255.8	5629	159	3513	سيدي عبد اللطيف
139	726.2	100944	575	79926	408.7	56805	147.8	20543	الكثافة العامة

المصدر: إعداد الباحث استناداً علي التعدادات السكانية (1973م- 2006م).

التوزيع الجغرافي للسكان:

يعد أحد أهم العوامل التي تواجه ذوي الاختصاص عند رسم السياسات المختلفة للدولة مثل السياسات الاجتماعية والاقتصادية. إن التوزيع السكاني غير المتكافئ أو غير المتوازن يعد صفة من صفات السكان في ليبيا ومرد ذلك إلى مساحتها المترامية الأطراف من جهة ومظاهر السطح والمناخ من جهة أخرى⁽¹⁾.

(1) - محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ص 79.

يتضح جلياً من بيانات الجدول رقم (15) أن سكان منطقة الدراسة في عام (1973م) بلغ حوالي (20543) نسمة موزعين على المحلاتها بنسب متفاوتة بلغ عدد سكان محلة الشرقية حوالي (6364) نسمة وما يعادل (31%) من مجموع سكان منطقة الدراسة ثم جاءت محلة الوسط في الترتيب الثاني حيث بلغ عدد سكانها (5800) نسمة أو ما يعادل (28%)، وبلغ عدد سكان محلة السوق (4866) نسمة أو ما يعادل (24%) من مجموع سكان منطقة الدراسة، وأخيراً جاءت محلة سيدي عبد اللطيف في المرتبة الرابعة والأخيرة بناء على عدد سكان منطقة الدراسة في عام (1973م) حيث بلغ عدد سكانها (3513) نسمة أو ما يعادل (17%) من مجموع سكان منطقة الدراسة.

أما في تعداد (1984م) فقد بلغ عدد سكان منطقة الدراسة (56805) نسمة، شكل سكان محلة الشرقية نسبة (60.8%) من سكانها بواقع عدد سكان حوالي (34568) نسمة ، أما محلة السوق وقد بلغ عدد سكانها حوالي (7206) نسمة وكانت تمثل (12.7%) من إجمالي السكان، أما عدد سكان محلة الوسط فبلغ حوالي (9402) نسمة يمثل نسبة (16.6%) من إجمالي سكان مدينة جنزور، أما محلة سيدي عبد اللطيف فبلغت نسبة سكانها إلى إجمالي سكان مدينة جنزور حوالي (9.9%) من مجموع سكان منطقة الدراسة.

وفي تعدد (1995م) بلغ عدد سكان محلة الشرقية حوالي (43393) نسمة أي ما يعادل نسبة (54.3%) من مجموع سكان منطقة الدراسة الذي بلغ (79926) نسمة، ويليهما محلة السوق بعدد (9886) والتي بلغت نسبتها (12.4%) من إجمالي سكان مدينة جنزور، أما محلة الوسط فقد بلغ عدد سكانها (18964) نسمة ومثلت نسبتها (23.7%) من سكان مدينة

جنزور، وأخيراً محلة سيدي عبد اللطيف بواقع عدد (7683) نسمة فبلغت نسبتها (9.6%) من سكان إجمالي مدينة جنزور.

ثم تطور عدد سكان منطقة الدراسة حتى بلغ (100944) نسمة في تعداد (2006م)، من بينها شكل سكان محلة الشرقية (47%) بواقع عدد (47823) نسمة، أما محلة السوق فقد شكل سكانها (12.2%) من عدد سكان منطقة الدراسة بعدد (12377) نسمة، تليها محلة الوسط التي وصل عدد سكانها إلى (29776) نسمة أو ما يعادل (29.5%) من إجمالي سكان مدينة جنزور، وأخيراً محلة سيدي عبد اللطيف فقد بلغت عدد سكانها حوالي (10968) نسمة وتصل نسبتها (10.9%) من سكان مدينة جنزور.

جدول (15) التوزيع العددي والنسبي للسكان في مدينة جنزور خلال الفترة من (1973م - 2006م)

معدل النمو	2006		1995		1984		1973		المحلة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
0.8	47.4	47,823	54.3	43,393	60.8	34,568	31	6,364	الشرقية
2.1	12.2	12,377	12.4	9,886	12.7	7,206	24	4,866	السوق
4.1	29.5	29,776	23.7	18,964	16.6	9,402	28	5,800	الوسط
3.3	10.9	10,968	9.6	7,683	9.9	5,629	17	3,513	سيدي عبد اللطيف
2.1	100	100,944	100	79,926	100	56,805	100	20,543	المدينة

المصدر: إعداد الباحث استناداً على التعدادات السكانية (1973م - 2006م).

الزيادة غير الطبيعية: (الهجرة) تعد من بين أكثر متغيرات السكان الثلاثة الرئيسة صعوبة في تحديد مفهومها وقياسها . فتحديد المواليد والوفيات واضح في الأقل للأغراض الإحصائية

لكن تعامل الهجرة مادياً واجتماعياً ليس حدثاً بيولوجياً واضحاً كما يرى (زيلنسكي Zelinsky)⁽¹⁾.

وتعد الهجرة أحد المؤثرات الرئيسية في زيادة أو نقص السكان في أي بلد، كما أنها أحد العوامل المسببة في انتشار السكان وتوزيعهم بين مختلف الأقطار في العالم⁽²⁾. وقد شهد القرن العشرين انتقالاً مكثفاً لسكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ومن ثم انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية من (66) في المائة في عام (1960م) إلى (53) في المائة عام (2000م)، وعلي الرغم من انخفاض النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الريفية، فإن هناك زيادة في العدد المطلق للأشخاص المقيمين في هذه المناطق، من بليونين في عام (1960م) إلى (302) بليون في عام (2000م)⁽³⁾.

وكشفت الدراسات المعنية بالظواهر الحضرية عن حقيقة الانتقال من الريف إلى المدن في مرحلتين خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عقد الثمانينات، حيث يهاجر الريفي عادة من قريته إلى أقرب مدينة، بعدها قد يحاول الهجرة إلى العاصمة أي إلى مدينة من المرتبة الثانية طموحاً في تحسين أحواله المعاشة للسكن الأفضل إلا أن اتساع الفوارق في فرص العمل والخدمات ما بين مراتب المدن قد يشجع المهاجرين بالتوجه إلى العاصمة بمرحلة واحدة أي هجرة مباشرة⁽²⁾.

(1) - طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، (1988م)، ص 418.

(2) - أحمد على محمود، دراسات ديموغرافية مقارنة تطبيقية، منشورات اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الطبعة الأولى، طرابلس، (2006م)، ص 257.

(3) - أحمد سامر الدعويس، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أسكندرية، (2007م)، ص 55.

(2) - عبد على الجفاف الوطن العربي أرضه سكانه موارده، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، (2002م)، ص 201.

من المفيد أن نشير أيضاً الى نتائج الدراسة التحليلية التي أعدتها مصلحة التعداد العام للسكان لسنة (1973م) حيث أظهرت هذه الدراسة فيما يتعلق بموازنة حركة الهجرة خلال الفترة ما بين (1964م) (1973م) بمناطق طرابلس وبنغازي والزاوية أن هذه المناطق قد استقطبت عدداً من السكان بلغ على التوالي (47953 ، 12667 ، 5409) نسمة في حين بلغت هذه الموازنة في مناطق غريان والخمس ودرنة خلال الفترة على التوالي (2893 ، 22042 ، 262) نسمة وإن هذه المناطق هي مناطق طرد للسكان ومن الملاحظ أن منطقة طرابلس قد تصدرت المدن التي استقطبت السكان تليها كل من بنغازي والزاوية⁽¹⁾.

للهجرة دورها الفعال في النمو السكاني في كل مكان ، فمعظم الناس ينتقلون من مكان لآخر ولعدة مرات طوال حياتهم سعياً وراء الرزق أو طلباً لحا²جات أخرى ، فتكون الهجرة عادة من القرية إلى المدينة للبحث عن حياة أفضل أو من مدينة لأخرى للاستفادة من خبراتهم في عمل يتناسب ومؤهلاتهم ويضطرهم الحال لتغيير مكان إقامتهم .

أما منطقة الدراسة فيلاحظ من الجدول رقم (16) والشكل (28) أن صافي عدد المهاجرين في عام (1984م) بلغ (1624) مهاجر، انخفض هذا العدد في عام (1985م) ليصل (1547)، واستمر هذا الانخفاض في العام الذي يليه (1986م) ليسجل (1288) مهاجر، ثم يبدأ هذا العدد في الارتفاع ليصل (2116) مهاجر في عام (1987م) ثم انخفض في العام التالي ليصل إلى (347) مهاجر، أما عام (1989م) فقد ارتفع عدد المهاجرين ليصل إلى (2294) مهاجر، وبدأ عدد المهاجرين في الانخفاض التدريجي في السنوات التالية إلى

(1) - أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد والهجرة الداخلية، طرابلس، (1973م - 1979م)، ص 91-92.

(1061) مهاجر في عام (1992م)، يلي ذلك متوسط ارتفاع لعدد المهاجرين بلغ (1170) مهاجر لثلاث السنوات اللاحقة، ثم انخفض عدد المهاجرين إلى أدنى مستوى له في عام (1995م) ليصل إلى (34) مهاجر فقط، ثم يبدأ عدد المهاجرين بالزيادة والنقصان ليصل إلى أعلى مستوى له في عام (2007م) إلى عدد (6665) مهاجر، ثم يبدأ عدد المهاجرين الانخفاض وينسب متزايدة، ليصل إلى (448) مهاجر في عام (2009م)، ثم بين ارتفاع وانخفاض ليصل عدد المهاجرين إلى (2072) مهاجر في عام (2012م).

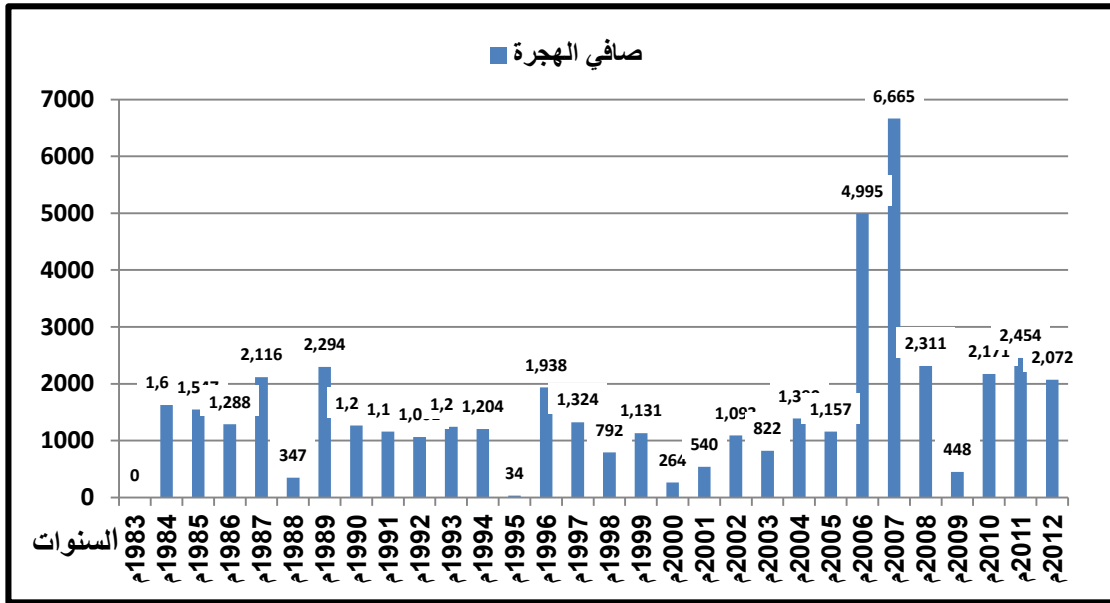
الجدول رقم (16) الهجرة الصافية في منطقة جنزور خلال الفترة من (1983م - 2012م)

السنة	الهجرة الصافية
1983	0
1984	1,624
1985	1,547
1986	1,288
1987	2,116

347	1988
2,294	1989
1,267	1990
1,162	1991
1,061	1992
1,245	1993
1,204	1994
34	1995
1,938	1996
1,324	1997
792	1998
1,131	1999
264	2000
540	2001
1,093	2002
822	2003
1,390	2004
1,157	2005
4,995	2006
6,665	2007
2,311	2008
448	2009
2,171	2010
2,454	2011
2,072	2012

المصدر: 1. تعدادات (1984م، 2006، 1995)، 2. المسح العام للسكان (2012م)، 3. الإحصائيات الحيوية المسجلة بالسجل المدني جنزور.

الشكل البياني رقم (28) صافي الهجرة الصافية في مدينة جنزور (1983م - 2012م)



المصدر: إعداد الباحث استناداً علي التعدادات السكانية (1973م-2006م).

التوقعات المستقبلية لنمو السكان:

وهو مجرد عمل امتداد لنمط معقول ومعين لنمو السكان بين الماضي والمستقبل مبني على افتراضات محدودة للواقعات الحيوية (المواليد والوفيات)، في ضوء المشاهد منها والمتوقع⁽¹⁾.

فيعد التقدير المستقبلي لعدد السكان من الأهمية بمكان في الدراسات ذات العلاقة وتعتبر مرآة تعكس حاجة المدينة أو متطلبات سكانها للخدمات بغ النظر عن نوعها ويستعين بها ذوى الاختصاص في مجال التخطيط عند رسمهم لمخططات مستقبلية وفق التوقعات المستقبلية لعدد السكان، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التوقعات المستقبلية لعدد سكان المدينة يعتمد على سنة الأساس ومعدل السكان المرتبط بها وباستخدام المعادلة الحسابية الآتية:-

(1) - فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، (1985م)، ص 152.

$$R = \frac{\frac{P_n - P_o}{n}}{\frac{1}{2} (P_n + P_o)}$$

PT = poert

حيث إن: PT = عدد السكان المطلوب في سنة ما

po = عدد السكان حسب تعداد نقطة الأساس

e = الزيادة الطبيعية_عكس اللوغاريتم r = معدل النمو السكاني (الطبيعي)

n = الزمن ⁽¹⁾

حيث تم أستخراج معدلات النمو في كل محلة من محلات منطقة الدراسة خلال الفترة من عام 1995م وحتى 2006م بلاضافة الى معدل النمو في مدينة جنزور بصورة عامة أنظر الجدول رقم (15)، حيث اتضح من خلال الجدول المشار اليه ان معدلات النمو خلال الفترة مابين 1995م -2006م متفاوتة بين المحلات حيث بلغ اعلى معدل لنمو السكان 4.15% في محلة الوسط، يليها المعدل 3.35% في محلة سيدي عبداللطيف، أما محلة السوق فقد جاءت في الترتيب الثالث بمعدل بلغ 2.1%، واخيراً بلغ المعدل في محلة الشرقية 0.8% فقط، أما معدل نمو السكان على مستوى مدينة جنزور فقد بلغ 2.1%.

استناداً على المعادلة الحسابية المشار إليها ومعدلات النمو فقد تم حساب التوقعات المستقبلية لعدد السكان في كل محلة خلال السنوات 2016 و 2026 و 2036م وكذلك

(1) - الهادي سالم كشيدان، العلاقة بين نمو السكان ومشكلة نقص المياه في مدينة طرابلس، الندوة التي نظمتها بلدية طرابلس، (1992م)، ص 4.

التوقعات المستقبلية لعدد السكان على مستوى مدينة جنزور خلال نفس السنوات المشار إليها،
أنظر الجدول رقم (17) الذى يوضح التوقعات المستقبلية لعدد سكان المدينة.

جدول (17) التنبؤات المستقبلية لنمو سكان مدينة جنزور

المحلة	سنة 2016	سنة 2026	سنة 2036
الشرقية	51806	65121	60795
السوق	15269	18837	23238
الوسط	44867	67606	101869
سيدى عبد اللطيف	15256	21220	29516
الإجمالي	124532	153632	189532

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال بيانات الجدول المشار إليه يتضح أن عدد السكان فى محلة الشرقية سوف يبلغ 51806 نسمة فى عام 2016 تم يبلغ 56121 نسمة بحلول عام 2026م ويقدر بحوالى 60795 نسمة فى عام 2036م، أما سكان محلة السوق فيقدر عدد سكانها فى عام 2016م بحوالى 15269 نسمة ثم يصل الى 18837 نسمة فى عام 2026م ويزداد حتى يصل فى عام 2036 الى حوالى 23238 نسمة، أما محلة سيدى عبداللطيف فيتوقع أن يصل عدد سكانها الى 15256 نسمة فى عام 2016م ثم يبلغ 21220 نسمة فى عام 2026م ثم 29516 نسمة بحلول عام 2036م، أما محلة الوسط التى تتمتع بأعلى معدل نمو سكاني (4.1%) مقارنة ببقية محلات مدينة جنزور فيتوقع أن يبلغ عدد سكانها فى عام 2016م 44867 نسمة ثم يتطور حتى يصل 67606 نسمة فى عام 2026م ومن ثم يتطور بدرجة ملحوظة ليبلغ 101869 نسمة بحلول عام 2036م

أما فيما يتعلق بتقدير عدد السكان في مدينة جنزور بصورة عامة بغض النظر عن التفاوت في معدلات النمو بين المحلات فقد تم تقدير عدد سكانها بناء على معدل النمو فيها (2.1%) أنه سيبلغ 124532 نسمة في عام 2016م ثم يصل الى 153632 نسمة في عام 2026م ويتطور حتى يقدر بحوالى 189532 نسمة في عام 2036/.

أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن هذه التوقعات سواء تلك المتعلقة بكل محلة على حدة أو على مستوى المدينة فقد أعتمدت على افتراض أن معدل النمو خلال هذه السنوات تثبت كما كان عليه الحال خلال الفترة مابين عامى 1995م و2006م، ومن هذا المنطلق يكون على ذوو العلاقة بالتخطيط في المجالات المختلفة أخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار عند وضع برامجهم المستقبلية في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية والكهرباء والمباني والطرق...الخ.

أولاً: الهجرة والتفضيل المكاني

مفهوم الهجرة

تمثل الهجرة إحدى الظواهر البشرية التي تتميز بها السكان على مر العصور، وتعكس معظم الحركات السكانية رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما يصعب معيشته بها إلى منطقة أخرى يعتقد في إمكانية العيش بها بصورة أفضل وأحسن، وليس ذلك في الهجرات الدولية فقط بل في الهجرات المحلية وعلى ذلك فإن الدوافع للهجرة قد تكون واحدة في الغالب والعامل المشترك بينها هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين مما يحفزهم نحو بيئة أخرى⁽¹⁾.

فالهجرة بمفهومها البسيط تغيير محل الإقامة من مكان الأصل أو المغادر منه إلى مكان يطلق عليه المقصود أو مكان الوصول، على أن يجتاز المهاجر الحدود الإدارية أو الدولية وذلك بشكل دائم أو شبه دائم، فهي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية التي تتم في المناطق المهاجر منها وإليها، فهي ظاهرة قديمة بقدم الإنسان.

وتعد الهجرة أحد المؤثرات الرئيسة في زيادة أو نقص السكان فهي بجانب الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغير حجم السكان، كما أنها أحد العوامل المسببة في انتشار السكان وتوزيعهم بين مختلف المناطق.

لقد أصبحت المدن من أقوى مراكز الجذب التي تستقطب تيارات الهجرة الداخلية والخارجية على شكل أفراد أو جماعات أسر وعائلات لما يتوفر فيها من فرص عمل مختلفة ومقومات خدمية في كل القطاعات من خدمات صحية، وتعليمية، ومرافق، وأماكن ترفيهية، وغيرها من

(1) - فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 265 - 266.

المقومات، وغالباً ما يرجع سبب الهجرة إلى العوامل المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، وكذلك العامل البيئي فهو قد يكون عامل جذب أو عامل طرد.

ثانياً : أنماط الهجرة

يمكن أن تصنف حركات الهجرة السكانية إلى أنماط متعددة .

- أ- **حسب الكم:** وهي إما تكون هجرة فردية أو هجرة أسرية أو هجرة جماعية⁽¹⁾.
- ب- **حسب الاتجاه:** تصنف حركة الهجرة إلى هجرة خارجية أو دولية إذا اجتازت حركة المهاجر الحدود السياسية للدولة، وهجرة محلية أو داخلية إذا تم الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود السياسية للدولة، وهنا يمكن أن ندرج تحت الهجرة الخارجية الهجرة القارية إذا امتدت حركة الانتقال لتصل إلى قارة أخرى، كما يندرج تحت الهجرة الداخلية حركة الهجرة من الريف إلى المدينة أو العكس.
- ج- **حسب الدوافع:** تصنف الهجرة إلى هجرة اختيارية أو طوعية إذا كان قرار الشخص برغبته واختياره وهجرة إجبارية أو إلزامية إذا كانت حركة المغادرة¹ بالإكراه.⁽²⁾

وبما أن اهتمام الباحث منصب على الهجرة الداخلية فإن هذه الهجرة تأخذ صوراً مختلفة

يمكن تتبعها على النحو التالي:

- أ- حركة الأقوام الرحل والتي هي من الحركات الموسمية للقبائل التي تعيش في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة.

- ب- الهجرة التي تقوم على أساس عقود العمل و ذلك بتكليف من السلطات في الدولة.

(1)- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف الى المدن ، دراسة ميدانية إجتماعية من الريف الي المدن في المغرب ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، (1992م)، ص 110.

(2) منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص ص 106-107.

ج- الهجرة من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة ويتضمن هذا النمط هجرة أولئك الذين يعملون في قطاع الزراعة بالوسائل التقليدية إلى المناطق التجارية والصناعية⁽¹⁾، ويمكن أن نضع بعض التعميمات حول الأنماط الجغرافية للهجرة فعلى سبيل المثال نجد أن إحدى الحركات الرئيسية هي هجرة السكان من الريف إلى المناطق الحضرية، وقد جاءت هذه الحركة نتيجة لتداخل وتشابك العديد من العوامل، وخاصة التحول في الأنشطة الاقتصادية من العمل الزراعي، باتجاه الأنشطة الخدمية الصناعية ، فان الاتجاه الأحادي للتحضر قد جلب معه هزة كبيرة أدت إلى خسارة كبيرة للمهاجرين من الريف إلى المدن⁽²⁾.
لاشك أن عوامل الهجرة الداخلية تختلف بعض الشيء عن عوامل الهجرة الدولية ويمكن أن تقسم هذه العوامل إلى جغرافية واقتصادية وديموغرافية⁽³⁾.

عوامل الهجرة:

أولاً- العامل الجغرافي يمكن أن يقسم إلى:-

- أ- **حجم الدولة :** فكلما كانت الدولة كبيرة المساحة ومتعددة الأقاليم متباينة في أحوالها الجغرافية ساعد على ازدياد الهجرة الداخلية في الدولة
- ب- **المسافة :** تلعب المسافة دورا كبيرا في الهجرات الداخلية، والدولية على السواء، ولكن هذا العامل تتضاءل أهميته بتقدم وسائل النقل والمواصلات ورخص أسعارها.
- ج- **الموقع الجغرافي :** يتمثل هذا العامل أساسا في المناخ ففي الولايات المتحدة كان للمناخ اعتبار كبير في حجم الهجرات إلى كاليفورنيا وإن كان بعض الكتاب يعتقدون أن اكتشاف مناجم الذهب في هذه الحالة أهم من عامل المناخ.

(1)- محبوب عطية الفاندى، علم الاجتماع والمجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، بنغازى، (1992م)، صـ¹⁸⁷.

(2)- فوزى عبد السهاونة، موسى عبوده سمحة، جغرافية السكان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، (2003م)، صـ^{185 - 186}.

(3)- منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان، مرجع سابق، صـ¹⁰⁶⁻¹⁰⁷.

ثانيا- العامل الاقتصادي:

أهميته واضحة في كل من الهجرات الداخلية والدولية، ولما كانت معظم الهجرات الداخلية في الواقع هجرات من الريف إلى المدن فإن الريف تكمن فيه عوامل الطرد بينما تكمن عوامل الجذب في المدن وليست هذه الهجرات مجرد انتقال من بيئة إلى أخرى ولكنها تعنى أيضا تحولا من حرفة إلى أخرى، وفي الغالب من الزراعة إلى الصناعة فكلما اتجهت الزراعة إلى استخدام الآلات الحديثة كلما ساعد هذا على تفشى البطالة في الريف وبالتالي إلى طرد السكان إلى المدن.

ثالثا- العامل الديموغرافي:

إن العامل الديموغرافي جوانبه متعددة فبعض الدراسات ترى أن الزيادة الطبيعية المحدودة في المدن بخلاف الريف تترك فراغا يؤدي إلى اجتذاب المهاجرين من الريف ومن العوامل الديموغرافية التي تؤثر في الهجرة أيضا بعض العادات الخاصة بالزواج فمن العادات الشائعة لدى الهنود ألا يتزوج الرجل من قريته وإنما يتزوج من قرية أخرى مما أدى إلى اتساع حجم الهجرات الداخلية في الهند⁽¹⁾.

مقاييس الهجرة الداخلية:

تعتمد دراسة الهجرة الداخلية على بيانات التعداد السكاني أو الاستقصاءات والمسح بالعينة وذلك لاستخراج بعض المقاييس التي تعرف غالبا بنسب أو بمعدلات الهجرة وتعد هذه المقاييس أساسا للحكم على الهجرة في المنطقة المهاجر منها (مكان الأصل) أو المنطقة المهاجر إليها (مكان الوصول) وأهم هذه المقاييس⁽²⁾ هي:

01- محمد صبحي عبد الحكيم، محمد السيد غلاب، مرجع سابق، ص 120 - 121.

02- فتحي بو عيانة، جغرافية السكان، مرجع سابق، (1986م)، ص 345.

$$\text{المعادلات الآتية :} \quad \text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 100$$

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 100$$

$$\text{معدل الهجرة الصافية} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة} - \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}}$$

دوافع الهجرة و أسبابها :

تتعدد دوافع الهجره وأسبابها تبعاً لمقتضيات الظروف المحيطة بها ووفق خصائص الهجرة والمهاجرين فتختلف اختلافا واضحا وإن كانت معظم الدوافع متشابهة في أغلب الأحيان سواء من الهجرات طويلة المسافة أو فصيرتها، وسواء أكانت تياراتها تشمل عدة مئات أم عدة ملايين من المهاجرين، ولا شك أن العامل المشترك في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق ، وهو الذي يدفع كثيرا من المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة أملا في تحسين مستوى المعيشة⁽¹⁾.

تعد نظرية عوامل الجذب والطرْد من أكثر النظريات شيوعا في تحليل الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الهجرة، وتقوم النظرية على أن الناس يهاجرون، بسبب عوامل طرد لهم من موطنهم الأصلي، وعوامل جاذبة لهم في المنطقة المضيفة، وقد حدد بوج (25) عاملا مؤثرا في الهجرة منها (15) عاملا مرتبطا باختيار مكان الهجرة و(10) عوامل اجتماعية واقتصادية، ونذكر من هذه العوامل المختلفة فرص العمل المتاحة، والمهارات الفردية، والأجور المنخفضة

⁰¹ - فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، (1985م)، ص 181.

في المكان الأصلي ويتأثر مكان الهجرة بتكاليف الانتقال، ووجود أقارب أو معارف في المهجر، والبيئة الطبيعية، والتركيب السكاني، وإمكانيات العمل وغيرها وقد حاول (إيفريت لي Everett lee) في مقالة عن نظرية الهجرة أن يحدد العوامل التي تحفز للهجرة وتؤثر في تياراتها فقسمها إلى الفئات الأربع التالية:

1. عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل).
2. عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول).
3. العوائق المتداخلة بين المنطقتين.
4. العوامل الشخصية⁽¹⁾.

العوامل والدوافع وراء هجرة السكان من مناطقهم الأصلية والاستقرار في المنطقة المهاجر إليها :

1. عوامل الطرد (الدفع):

تعتبر عوامل الطرد (الدفع) ذات دور بارز في انتقال السكان من مناطقهم الأصلية الي منطقة الدراسة وهذه الحركة ما هي إلا نتاج طبيعي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في موطنهم الأصلي، فعندما لا يستطيع الفرد إشباع حاجته الضرورية في موطنه الأصلي تنشأ عنده فكرة الانتقال إلي مناطق أخرى بعد حصوله على معلومات وافية تؤكد إمكانية الحصول على فرص عمل أفضل وحياة أحسن في المنطقة المختارة ،كذلك انخفاض مستوى المعيشة بسبب البطالة في مناطقهم الأصلية وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة فيها، كذلك فقر المناطق الأصلية إلي الخدمات العامة التي يحتاجها السكان، كالمدارس والمراكز الصحية وغيرها من

(1) - فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 369 - 372.

المرافق، كانت دافع وراء هجرة أغلبية الوافدين الي منطقة الدراسة، فبالنسبة للمجموعة التي تتضمن الأسر الوافدة من طرابلس، لم يكن لهذا العامل أي دور في الانتقال باعتبار أن السكان في هذه الفئة منتقلون من أكبر منطقة حضرية وهي من أكثر المناطق ازدهاراً اقتصادياً، وينبغي التنبيه في هذا الخصوص إلي أن الإعلان عن سبب الهجرة لا يعدو كونه لقطة لمرحلة مؤقتة في تاريخ المهاجر عندما يتخذ قرار هجرته، ولكن بعد أن يستقر في المهجر يبدأ الخيط الرابط بينه وبين سبب انتقاله يضعف إلي حد أنه أحياناً لا يعرف بالضبط لماذا هاجر ولكنه يعرف أن الظروف عموماً كانت وراء ذلك، ومن هنا يصعب تحديد السبب الرئيس للهجرة.

تصنيف عوامل الطرد بمنطقة الإقامة الأصلية :

أ – العوامل الاقتصادية:

ترجع الهجرة إلي وجود تباين بين المنطقة المهاجر منها والمستقبل للمهاجرين، من حيث الموارد وفرص العمل والاستثمارات الاقتصادية فقد أوضحت العديد من الدراسات أهمية العوامل والدوافع الاقتصادية، في اتخاذ قرار الهجرة الذي يعتبر استجابة لعدم التوازن في توزيع الموارد الطبيعية، والبشرية بين المناطق المختلفة، الأمر الذي يعكس في شكل تفاوت وتباين واضح وكبير في فرص العمل والأجور ومستويات الدخل.

والعامل الاقتصادي من أهم عوامل التي كانت وراء هجرة السكان الي منطقة الدراسة، فخلال فترة السبعينات كان السكان في مناطق الزاوية وجبل نفوسة يزاولون الزراعة، و بدرجة ثانوية تربية الحيوانات، بينما يزاول معظم السكان في المنطقة الجنوبية والوسطى تربية الحيوانات، والزراعة، وكان إنتاج الأرض قليل بسبب شح المياه في معظم فصول السنة، فهذه

عوامل أدت إلى هجرة السكان من مناطقهم الأصلية بغرض تحسين المستوى المعيشي، أيضاً عدم وجود فرص العمل وانتشار البطالة كان من الدوافع الاقتصادي المحركة للهجرة.

ب - العوامل الطبيعية

تحدث الهجرة في بعض الأحيان رغم إرادة الإنسان ودون أن يكون له دخل في ذلك لكونها أسباب طبيعية أو جغرافية ولذلك فإن كثير من الريفيين يتركون قراهم ويذهبون إلى قرى أو مدن أخرى بسبب كوارث مثل الجفاف والفيضانات أو السيول إلى غير ذلك⁽¹⁾. والعوامل الطبيعية كانت من الأسباب الطارئة من بعض المناطق المهاجر منها فوجود المنحدرات الجبلية الصعبة في مناطق جبل نفوسة، وطبيعة التربة الصحراوية في المناطق الجنوبية، لا تشجع على قيام أنشطة زراعية أو حيوانية ولا تشجع على استقرار السكان، لذلك يلاحظ عليها نقص في أعداد السكان مقارنة بالمناطق السهلية كمنطقة الدراسة التي تتميز بالأراضي المنبسطة التي يسهل عليها إنشاء مدينة عمرانية متكاملة.

ج - العوامل الاجتماعية

تعتبر العوامل الاجتماعية من بين العوامل التي أسهمت في هجرة السكان من مناطقهم الأصلية إلى منطقة الدراسة خلال السنوات الأولى كانت الهجرة مرتبطة بالعلاقات الأسرية حيث كان للرابط الاجتماعي الدور الكبير في جذب المهاجرين لتلك المدينة فكانت كل منطقة تحوي عائلات من أصل واحد وتربطهم ببعض صلة قرابة شأنهم في ذلك شأن رغبتهم في الحصول على مستوى أفضل من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والخدمات الصحية وخدمات

¹ (0) - مرزوق عبد الرحيم، الهجرة الريفية الحضرية في الجمهورية العربية المتحدة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، (1971م) ص 2-9.

الكهرباء والإسكان ، والرعاية الاجتماعية وهذه خصائص تتمتع بها منطقة الدراسة، وبالتالي كانت تمثل حافزاً في التفكير بالاستقرار والدعاية للمنطقة من قبل المهاجرين.

2. عوامل الجذب في منطقة الدراسة(أسباب الهجرة إلى المدينة) :

تعد عوامل الجذب ذات دور رائد في نشاط حركة الهجرة التي هي استجابة السكان للتطور الاقتصادي ونتيجة للحوافز الاجتماعية والثقافية المتوفرة في مناطق الجذب التي أصبحت مركزاً لاستقطاب المهاجرين إليها، إن وجود عوامل الطرد في موطن الأصل لن تدفع للهجرة إلا بوجود علم للمهاجر بأن هناك فرص لمستوي معيشي أفضل من حيث الدخل والمسكن والخدمات ونشاط في السوق التجاري الذي يوفر فرص أكبر للكسب الجيد والحصول على دخل أحسن كذلك تسهيلات النقل وأعتدال المناخ ووجود روابط اجتماعية وأنشطة فكرية وتعليمية وثقافية في المنطقة التي يعزم الهجرة إليها ،ويمكن حصر عوامل الجذب أو أسباب الهجرة الي منطقة الدراسة في الآتي :

أ- العوامل الاقتصادية:

من الحقائق المعروفة أن معظم الهجرات راجعة للعوامل الاقتصادية التي تلعب دوراً مزدوجاً في توجيه حركة السكان باعتبارها عوامل طرد في مناطق الإقامة الأصلية وعوامل جذب في المناطق المستهدفة، وعادةً ما تتجه تيارات الهجرة من المناطق محدودة الموارد التي

يتدهور إنتاجها ولا تقدم سوى فرص محدودة لسكانها إلى المناطق ذات الإنتاج الأوفر والمنعش والتي تتزايد بها فرص العمل⁽¹⁾.

إن تركيز فرص العمل وارتفاع الدخل في المدن نتيجة تركيز النهضة الصناعية في مدينة طرابلس والمدن الساحلية الأخرى القريبة منها، خلافاً للمناطق الداخلية يعد من بين أهم عوامل الجذب التي أسهمت في هجرة السكان التي تعتبر منطقة الدراسة إحدى أهم هذه المدن لما توافره من فرص العمل التي جذبت الكثير من الأيدي العاملة المهاجرة، أيضاً التطور الخدمي في قطاعات الصحة، والتعليم، وتحسن وسائل النقل والمواصلات مقارنة بموطن الأصل، والحياة العصرية التي تميزت بها المدن الساحلية، فهذا شجع العديد من العائلات والأفراد إلى الهجرة كذلك البعد عن الضوضاء والازدحام وعامل الاطمئنان كان له دور بالنسبة للمهاجرين من مدينة طرابلس إلى مدينة جنزور، كل ذلك جعل المدينة مركزاً عمرانياً وتجارياً وصناعياً وخدمياً وإدارياً يلعب دوراً في استقطاب الكثير من المهاجرين.

ب- العوامل الطبيعية :

للعوامل الطبيعية دور لا يمكن إغفاله في نمو المدينة ديموغرافياً وعمرانياً واقتصادياً حيث تقع المدينة في موقع استراتيجي شمال غرب البلاد في (سهل الجفارة) الذي يعتبر أكبر السهول الساحلية وبذلك تتميز المدينة بعدد من الخصائص الطبيعية مثل الموقع بقرب ساحل البحر الذي جعلها منطقة معتدلة المناخ، أيضاً تعتبر منطقة منبسطة تكاد تخلو من مظاهر السطح المعقدة فهذا شجع المدينة أن تكون مركزاً عمرانياً وتجارياً وصناعياً، وتلعب دوراً في استقطاب الكثير من المهاجرين والاستقرار فيها .

¹ (0) - فايز محمد العيسوي، أسس الجغرافية للسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (2005م) ص 273.

ج- العوامل الاجتماعية:

يرتبط هذا العامل بالقيم والعادات والتضامن الأسري فقد ساهم وجود الأهل والأقارب في المدينة على زيادة تدفق تيارات الهجرة الوافدة إليها، فالهجرة الداخلية يمكن أن توصف بأنها حركة انتقال عائلي نظراً لقوة الروابط الاجتماعية وصلات القرابة التي تربط الأسر الليبية⁽¹⁾.

أيضاً القرب من الأقارب والأصدقاء والقرب من مكان العمل لها أهمية في جذب السكان الي المنطقة كمقر للإقامة والاستقرار.

د- العامل التعليمي :

يعد العامل التعليمي من أكثر العوامل التي تدفع المهاجرين للهجرة إلى المدينة ،وذلك لتوفر الكثير من المؤسسات التعليمية لمختلف المراحل التعليمية في المدينة وعدم وجودها في مناطقهم الأصلية مما شجعهم علي الانتقال إليها لمواصلة التعليم وقد يكون الانتقال علي شكل أفراد أو أسر لأن الكثير من الاسر تنتقل إلى المدينة لمواصلة تعليم أبنائها، وذلك لأن مناطقهم طاردة قد لا تتوفر فيها هذه الخدمات فيوجد في المدينة العديد من المؤسسات التعليمية للتعليم الأساسي والمتوسط والعالي فيوجد بها الجامعة المفتوحة وكلية التربية التابعة الي جامعة طرابلس ويوجد بها عدة معاهد عليا كما لايمكن تجاهل أهم مؤسسة تعليمية كان لها الدور الأكبر في جذب المهاجرين لها وهي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بجنزور.

ب :التفضيل المكاني

¹ (0)- منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي (2003م)، ص 355.

تهتم الجغرافية السلوكية بعدة مواضيع أهمها موضوع التفضيل المكاني للإقامة المستقبلية، حيث تلعب الدوافع النفسية والاجتماعية للإنسان دوراً مؤثراً في توجيه سلوكه واستجاباته المختلفة إزاء موضوع تفضيل الإقامة أو الانتقال فهي عملية لا تتم إلا إذا ادرك الفرد حسيّاً المكان الذي يرغب الانتقال إليه، لأن الإدراك يعتبر وسيلة اتصال بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها أو تلك التي يريد الانتقال إليها، وفقاً لذلك تشترك عملية التصور والتذكر للمكان الذي يراد الانتقال إليه، وفي هذا الصدد يري أبن سينا أن موضوع الادراك الحسي ما هو إلا نتيجة لإحساسات ظاهرية وأخرى باطنية كما ورد في كتابات نجاتي⁽¹⁾.

أن نقطة البداية في الجغرافية السلوكية تكمن في مناقشة الاستجابات المكانية أو البيئية التي تشير إلي كيفية معرفة الأفراد للمكان الذي يمارسون فيه نشاطهم وهي بداية تلمس طريقة انتقال المعلومات عبر المكان لتحليل التحركات البشرية أي استجابة الأفراد لمكان الإقامة⁽²⁾.

يتم موضوع التفضيل المكاني بمعرفة أهم المناطق المفضلة من خلال أسلوب الترتيب المكاني، حيث يعتبر الأسلوب الاجدى في الحصول علي معلومات تقييميه لا يستطيع المبحوثين تخريطها أو تمثيلها علي الخارطة ولكن باستطاعة الباحث القيام بهذا، حيث يطلب منهم ترتيب الأماكن التي يفضلونها حسب درجة تفضيلهم للإقامة المستقبلية، ذلك لان دراسة التفضيل لأي منطقة من شأنه أن يساعد علي معرفة وتحديد الأماكن المفضلة لدي أفراد عينة الدراسة في حال وجدت الرغبة في الانتقال إليها سواء كان هذا التفضيل داخل الوحدة الحضرية أو خارج منها.

1- محمد عثمان نجاتي، الإدراك الحسي عند ابن سينا، دار المعارف بمصر القاهرة، (1961م)، ص 45 - 175.

2- يسري الجوهري، وناريمان درويش، الجغرافية البشرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (2005م)، ص 222.

وقبل التطرق لموضوع التفضيل المكاني لابد من التعرف علي مدى ارتياح أفراد عينة الدراسة داخل منطقة الدراسة من عدمها ،حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أغلبهم (87.6%) بين مرتاح و مرتاح جداً في مناطق سكنهم الحالي وذلك لأسباب توفر فرص عمل ،وتوفر الخدمات ،وجود الأقارب والأصدقاء وتوفر سكن ملائم في المنطقة ، حيث يؤكد سبير (1947م) أن قرار الانتقال السكني يرتبط بتأثير العوامل الطبيعية والاجتماعية على خلق ظروف تودى الي عدم الارتياح للفرد في منطقته الاصلية، وفي حال وصول درجة عدم الارتياح إلي أقصاها فأن رب الأسرة ستكون له الرغبة في الانتقال بكل تأكيد فهذا سيكون ردة فعل طبيعية⁽¹⁾، وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى ان افراد عينة الدراسة الذين لا يشعرون بالارتياح في مناطق سكنهم الحالي بمنطقة الدراسة الذين بلغت نسبتهم بين غير مرتاح وغير مرتاح جداً (12.4%) وأبدو رغبة الانتقال إلي مناطق يفضلونها، ذلك بسبب عدم توفر خدمات جيدة ،والسكن الغير ملائم ، وعدم توفر فرص عمل جيدة والبعد عن الأصدقاء والأقارب ومشاكل التلوث كما هو مبين بالتفصيل في الجانب التحليلي.

¹0- الهادي كشيدان، مذكرات نظريات الانتقال السكني داخل المنطقة الحضرية الواحدة، قسم الجغرافيا جامعة طرابلس، (2001م)، ص7.

ثانياً : تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

يختص هذا الفصل بتحليل بيانات الدراسة الميدانية من خلال التعرف علي خصائص أفراد عينة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات التي صيغت في الفصل الأول بالاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية والانتهااء بالخاتمة والنتائج والتوصيات.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث إن هذا المنهج أكثر ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة، بحيث يمكن من خلاله دراسة الظاهرة المدروسة، وكذلك يهدف لجمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالاتها.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

صدق أداة الدراسة :

استخدمت الباحثة صدق المحكمين، وهو عرض أداة جمع البيانات الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة بصفة خاصة وطرق البحث بصفة عامة، وذلك حتى يدلوا برأيهم في الأداء من جوانب عديدة منها الشكل، والصياغة، والترتيب، وسلامة البنود أو الأسئلة، ومدى مناسبتها للموضوع المراد قياسه⁽¹⁾.

حيث تم إعداد الصورة المبدئية لعبارات استبيان الدراسة بعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال موضوع الدراسة الحالية، وبعد مناقشة الأستاذ المشرف، تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصورة الأولية للاستبيان، التي تم عرضها مرفقة بخطة البحث على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات الاستبيان لمجتمع الدراسة، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجب عن أسئلة محاور الدراسة، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى العديد من الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن ثم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان الموضحة في الملحق رقم (1).

ثبات أداة الدراسة :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بتوزيعها على عينة استطلاعية قوامها (20) فرداً، وذلك لقياس مدى ثبات الإجابات عن طريق إعادة توزيعها على العينة نفسها بعد فترة زمنية محددة ، وبعد مرور عشرة أيام قامت الباحثة بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة نفسها، وذلك من أجل معرفة مدى الاتساق والترابط الداخلي بين الإجابات في المرة الأولى والثانية، و

¹ (0) - مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، (القاهرة : مجموعة النيل)، (2004م)، ص 183.

بناء على هذه البيانات قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط بيرسون ووجد أن قيمة الاختبار للاستبيان هي (0.859)، وهذه القيمة تبين وجود علاقة ارتباط قوية.

وهذا في حد ذاته مرآة تعكس أداة القياس (الاستبيان) في تحقيق الاهداف المرجوة منها ، كما إنها ثابتة بدرجة عالية ، مما يؤهلها لتكون أداة قياس تتمتع بدرجة عالية من الثقة ويمكن تطبيقها واستخدامها في الغرض الذي صممت من أجله.

مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة عدد الاسر المهاجرة والبالغ عددها (7446 اسرة) الحيوية لعام، ونظراً الى الإمكانات المحدودة و كبر حجم المجتمع وصعوبة الوصول إلى جميع افرادة فتم اختيار عينة بلغ أفرادها (378) رب اسرة تم اختيارهم بطريقة النسب والتناسب حسب توزيعهم علي محلات المدينة والبالغ عددها أربع محلات كما هو مبين في الجدول رقم (18). وتمثل نسبتها من مجتمع الدراسة (5.1%)، وفي هذا الصدد يشير بعض المختصين في مجال المعاينة الإحصائية وأساليبها إلى أنه إذا تعدى حجم العينة المختارة بضع مئات فإنها ستكون ممثلة للمجتمع الذي اختيرت منه ولو تعدى حجم مجتمع الدراسة المليون مفردة⁽¹⁾.

ونظراً لأن مجتمع الدراسة مكون من مناطق (طبقات)، قامت الباحثة بسحب عينة عشوائية طبقية نسبية حسب الصيغة التالية⁽¹⁾:

⁽¹⁾ - مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط3، طرابلس: الجامعة المفتوحة، (1995م)، ص-125.

$$n1 = \frac{N1}{N} \times n$$

حيث إن $n1$ حجم العينة المناسب للطبقة الأولى (الشرقية)، $N1$ حجم الطبقة الأولى (عدد الاسر بمنطقة الشرقية)، N حجم المجتمع الكلي، n حجم العينة الكلية اللازم سحبها من المجتمع الكلي.

وبتطبيق هذه الصيغة في المنطقة (الطبعة) الأولى نحصل على الآتي :

$$n1 = \frac{N1}{N} \times n = \frac{3030}{7446} \times 378 = 153.8$$

وبالتطبيق في جميع المناطق (طبقات) المجتمع نحصل على حجم العينات اللازم سحبها من كل طبقة كما وردة في الجدول رقم (18).

وبناء علي ذلك ثم توزيع استبان الدراسة كلاً حسب منطقته، وبلغ عدد هذه الاستبانات (378) استبان مقسمة على (04) مناطق (طبقة) بشكل متناسب حسب عدد العينة في كل منطقة ، وتم معاملة كل منطقة (طبقة) على أنها عينة قصديه وقد استغرق توزيع اوراق الاستبيان شهراً ونصف الشهر تقريباً، تمكنت الباحثة من استرجاع (354) ورقة استبيان مكتملة البيانات وصالحة للتحليل، حيث وجد (09) استبانات غير صالحة للتحليل، و(15) ورقة استبيان مفقودة، ما يعني ان الباحثة تحصلت علي (93.65 %) من مجموع اوراق الاستبيان التي تم توزيعها علي افراد العينة في منطقة الدراسة وهي نسبة عالية جداً. وهم مقسمون على مناطق حسب الجدول التالي :

⁰¹- بشير محمد عاشور الدرويش، المهدي الطاهر غنية، البهلول عمر شلاي، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية الأسس والمفاهيم والمناهج، (طرابلس : المكتب الوطني للبحث والتطوير)، (2005م)، ص¹³⁹.

جدول رقم (18) عدد الأسر حسب مناطقهم

مناطق الدراسة	عدد الأسر
الشرقية	3030
السوق	1147
الوسط	2204
سيدي عبد اللطيف	1065
المجموع	7446

المصدر: اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

جدول رقم (19) حجم العينات الطبقية حسب عدد الأسر بمناطق الدراسة

المنطقة	عدد الأسر	نسبة المنطقة من إجمالي العينة	التقريب لعدد صحيح
الشرقية	3030	%40.7	154
السوق	1147	%15.4	58
الوسط	2204	%29.6	112
سيدي عبد اللطيف	1065	%14.3	54
المجموع	7446	100	378

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على

استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

" Statistical package for Social Sciences " والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز

(SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قامت الباحثة باستخدامها:

1. المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي " هو مجموع القيم على عددها "، وهو أحد مقاييس النزعة المركزية ،
ويستخدم لتقدير أو اختبار الفرضيات الإحصائية.

ويتم إيجاد المتوسط الحسابي عن طريق المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\bar{X} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{n}$$

2. الانحراف المعياري

الانحراف المعياري لمجموعة من المشاهدات هو " الجذر التربيعي الموجب لمجموع
مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي مقسوماً على (n - 1) "، وهو أحد مقاييس
التشتت، ويستخدم لمعرفة مدى تقارب أو تباعد إجابات مفردات عينة حول خيار معين

ويتم إيجاد الانحراف المعياري من المعادلة التالية⁽²⁾:

$$S = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}{n - 1}}$$

3. اختبار t :

يتم إيجاد قيمة (t) عن طريق المعادلة التالية⁽³⁾:

$$t = \frac{\bar{x} - \mu_0}{s / \sqrt{n}}$$

⁰¹ - لتكون تشاو، الإحصاء الإداري، تعريب عبد المرحي حامد عزام، (الرياض : دار المريخ) (2004م)، ص 86.

⁰² - المرجع السابق، ص 114.

⁰³ - علي عبد السلام العماري، علي حسين العجيلي، الإحصاء والإحتمالات النظرية والتطبيق، (فاليثا : منشورات ELGA)، (2000م)، ص 195.

حيث إن :

$\bar{x}$: الوسط الحسابي.

S : الانحراف المعياري.

n : عدد القيم.

يستخدم اختبار (t) لاختبار الفرضية الصفرية التي تفيد بأن متوسط متغير معين يساوي قيمة محددة مقابل الفرضية البديلة لأن متوسط المتغير أقل من (أكبر من) القيمة المحددة، حيث يتم مقارنة قيمة اختبار (t) المحسوبة مع قيمة (t) الجدوليه بدرجة حرية ومستوى معنوية معين، فإذا كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدوليه ترفض الفرضية الصفرية، أما إذا كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة اصغر من قيمة (t) الجدوليه تقبل الفرضية الصفرية.

4. اختبار مربع كأي للاستقلالية:

يستخدم اختبار مربع كأي للاستقلالية لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن الظاهرتين مستقلتين، مقابل الفرضية البديلة أن الظاهرتين غير مستقلتين.

الفرضية الصفرية : أن ظاهرتين مستقلتين

الفرضية البديلة : أن ظاهرتين غير مستقلتين χ^2

وذلك وفق المعادلة الآتية⁽¹⁾:

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^K \sum_{j=1}^L \frac{(O_{ij} - E_{ij})^2}{E_{ij}} \quad i = 1, 2 \quad j = 1, 2, \dots, L$$

حيث إن O_{ij} تمثل التكرارات المشاهدة للظاهرة i موزعة استناداً إلى أنماط الظاهرة j.

(1) - علي عبد السلام العماري، علي حسين العجيلي، الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيق، (فاليثا : منشورات ELGA)، (2000م)، ص 559.

E_{ij} تمثل التكرارات المتوقعة للظاهرة i موزعة استناداً إلى أنماط الظاهرة j .

ويتم حساب E_{ij} باستخدام العلاقة :

$$E_{ij} = \frac{T_{i0}T_{0j}}{N}$$

حيث إن (T_{i0}) تمثل مجموع التكرارات للظاهرة $(T_{0j} . i)$ مجموع التكرارات للظاهرة (j) و N مجموع التكرارات.

5. معامل الارتباط

وتقع قيمة معامل الارتباط بين $(1 - 1)$ وهذه القيمة تدل على قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرين، فإذا كانت القيمة كبيرة بغض النظر عن الإشارة فإن العلاقة بين المتغيرين قوية، وتعد العلاقة قوية إحصائياً إذا كان مستوى دلالة الاختبار الإحصائي المرافق لمعامل الارتباط صغيرة (أقل من 0.05) أما إشارة معامل الارتباط فإنها تدل على اتجاه العلاقة بين المتغيرين، فإذا كانت الإشارة موجبة فإن زيادة قيم أحد المتغيرات ترافقها زيادة في قيم المتغير الآخر، ونقصان قيم هذا المتغير يرافقها نقصان في قيم المتغير الآخر، أي إن العلاقة بين المتغيرين طردية، أما الإشارة السالبة فإنها تعني إن زيادة قيم أحد المتغيرات يرافقها نقصان في قيم المتغير الآخر والعكس صحيح، أي إن العلاقة عكسية، ويمكن استخدام أكثر من معامل لإيجاد الارتباط، ومن أهم هذه المعاملات معامل ارتباط بيرسون، ويتم استخراج معامل ارتباط بيرسون من خلال تطبيق المعادلة التالية⁽¹⁾:

¹ 0- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، (عمان : دار وائل) (2008م)، ص 256.

$$R = \frac{N(\sum xy) - \sum x \sum y}{\sqrt{[N \sum x^2 - (\sum x)^2][N \sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

حيث R = معامل ارتباط بيرسون. X = المتغير الأول. Y = المتغير الثاني.

خصائص أفراد العينة :

لقد سبقت الإشارة إلى الدراسة الميدانية اقتصر على أبواب الأسر المهاجرين إلى مدينة جنزور وذلك لمعرفة أماكن إقامتهم الأصلية وخصائصهم والأسباب الكامنة وراء اختيارهم لمدينة جنزور مكاناً لإقامتهم.

مكان الميلاد " مسقط الرأس " :

اتضح من خلال بيانات الجدول المستند على الدراسة الميدانية رقم (20) والشكل رقم (29) أن ما نسبته (40.4%) من مجموع أفراد العينة مكان ميلادهم مسقط الرأس في مناطق طرابلس وما حولها وأن (27.7%) مكان ميلادهم جبل نفوسة، ومن كان مكان ميلادهم من الزاوية إلى رأس جدير تمثل نسبتهم (17.5%)، وأن ما نسبته (6.0%) مكان ميلادهم المنطقة الوسطى وأن (4.8%) مكان ميلادهم المنطقة الجنوبية، وأن ما نسبته (2.5%) مكان ميلادهم المنطقة الشرقية، وبقية أفراد العينة (1.1%) أجانب.

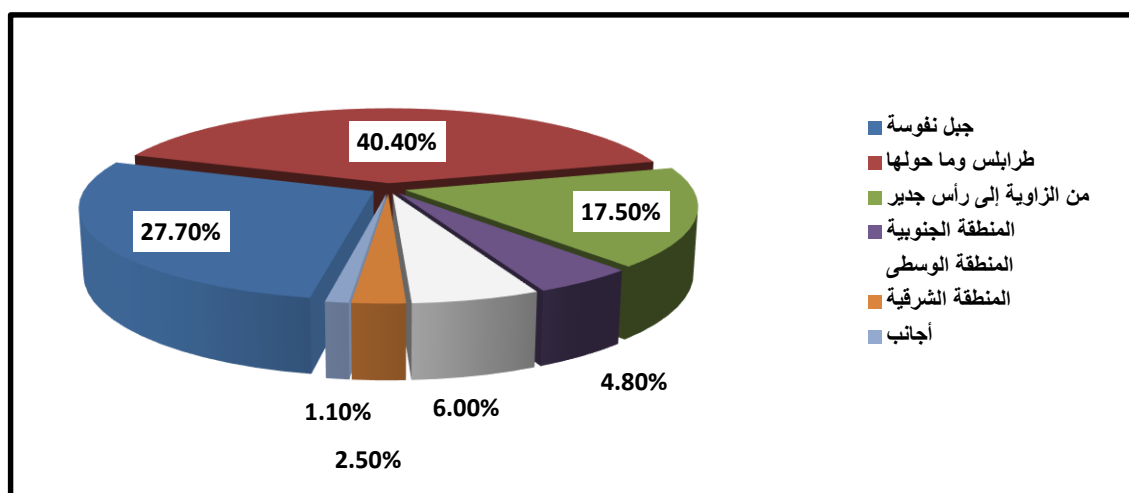
جدول رقم (20) التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الميلاد

النسبة المئوية %	التكرار	مكان الميلاد
% 27.7	98	جبل نفوسة

طرابلس وما حولها	143	40.4 %
من الزاوية إلى رأس جدير	62	17.5 %
المنطقة الجنوبية	17	4.8 %
المنطقة الوسطى	21	6.0 %
المنطقة الشرقية	09	2.5 %
أجانب	04	1.1 %
المجموع	354	100.0 %

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (29) التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الميلاد لأفراد العينة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (20).

التركيب العمري للمهاجرين :

إن دراسة أعمار السكان وتوزيعهم إلى فئات عمرية له أهمية بالغة في التخطيط لكثير من المشاريع، فمعرفة فئات الأعمار تساعد علي معرفة عدد السكان مصنفة أطفال شباب مسنين ففئات السن تلقي الضوء علي معرفة قوة العمل المتيسرة في المنطقة المدروسة وان دراسة التركيب العمري للسكان له أهمية بوصفه انعكاساً للنشاطات والأعمال الاقتصادية القائمة بها.

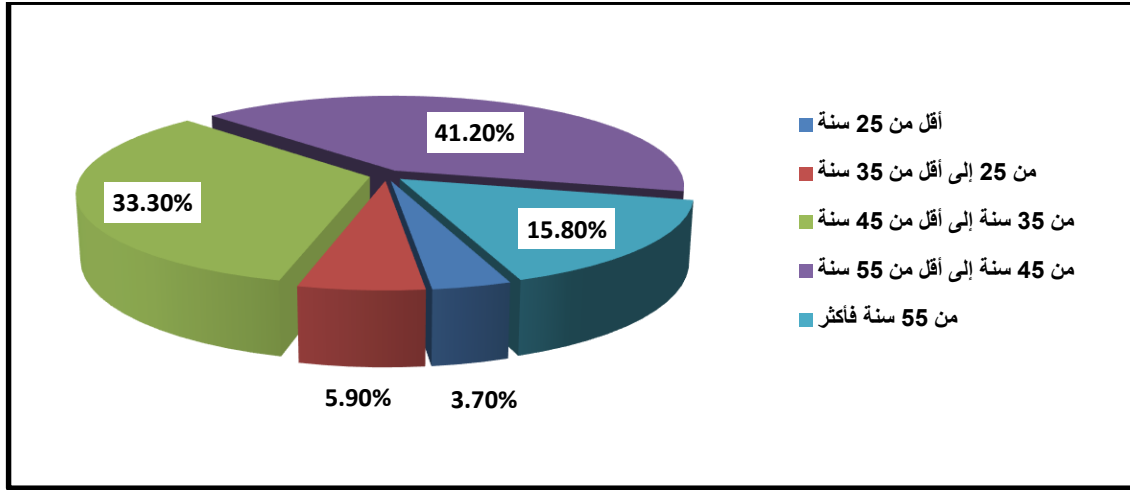
فيما يتعلق بتوزيع المهاجرين حسب فئات العمر ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (21) والشكل رقم (30) لوحظ أن ما نسبته (41.2 %) من افراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين (45) سنة إلى أقل من (55) سنة، وأن نسبة (33.3 %) تتراوح أعمارهم من (35) سنة إلى أقل من (45) سنة، وهما النسبتين المئويتين الأبرز من بين النسب المئوية الأخرى، يليهما من بلغت أعمارهم ما بين (55) سنة فأكثر وتمثل نسبتهم (15.8 %)، ثم الذين تراوحت أعمارهم من (25) إلى أقل من (35) سنة نسبة (5.9 %)، وأقل نسبة (3.7 %) لمن لم تتجاوز أعمارهم (24) سنة.

جدول رقم (21) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 25 سنة	13	3.7 %
من 25 إلى أقل من 35 سنة	21	5.9 %
من 35 إلى أقل من 45 سنة	118	33.3 %
من 45 إلى أقل من 55 سنة	146	41.2 %
من 55 سنة فأكثر	56	15.8 %
المجموع	354	100.0 %

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (30) التوزيع التكراري والنسبي حسب العمر لأفراد العينة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (21).

من خلال البيانات التي تم الحصول عليها حول التركيب العمري أتضح ان متوسط عمر أفراد عينة الدراسة بلغ (46.164) بانحراف معياري (10.483)، وأن (95 %) فترة ثقة لمتوسط العمر في مجتمع الدراسة يتراوح بين (45.07 – 47.26) .

وحيث أن قيم اختبار (t) المحسوبة تساوي (82.857) وهي أكبر من قيمة (t) الجدوليه عند مستوى معنوية (5 %) وتساوي (1.645)، مما يشير إلى أن متوسط العمر لمجتمع الدراسة حوالي سنة (46.164)، وبالتقريب لأقرب عدد صحيح يتضح أن العمر في مجتمع الدراسة (46) سنة تقريباً أنظر الجدول رقم (22).

الجدول رقم (22) نتائج اختبار (t) لمتوسط التركيب العمري

متوسط العينة	الانحراف المعياري للعينة	95 % فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة اختبار (t)	مستوى المعنوية المشاهد
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
46.164	10.483	45.07	47.26	82.857	0.000

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

سنة الهجرة :

مما لاشك فيه أن مدينة جنزور تتعرض إلي ارتفاع سريع في النمو السكاني نتيجة تعرضها لعوامل الزيادة الطبيعية والزيادة غير الطبيعية بفعل الهجرة كما هو الحال في بقية المدن الليبية وذلك بدوافع اقتصادية بحثه بهدف تحسين المستويات المعيشية التي تعتبر متدنية في مناطقهم الأصلية مما يضطرهم إلى الانتقال للبحث عن فرص افضل للحياة، ومن خلال الدراسة يلحظ أن المدينة تستقطب تيارات هجرة وافدة إليها وبتزايد كبير.

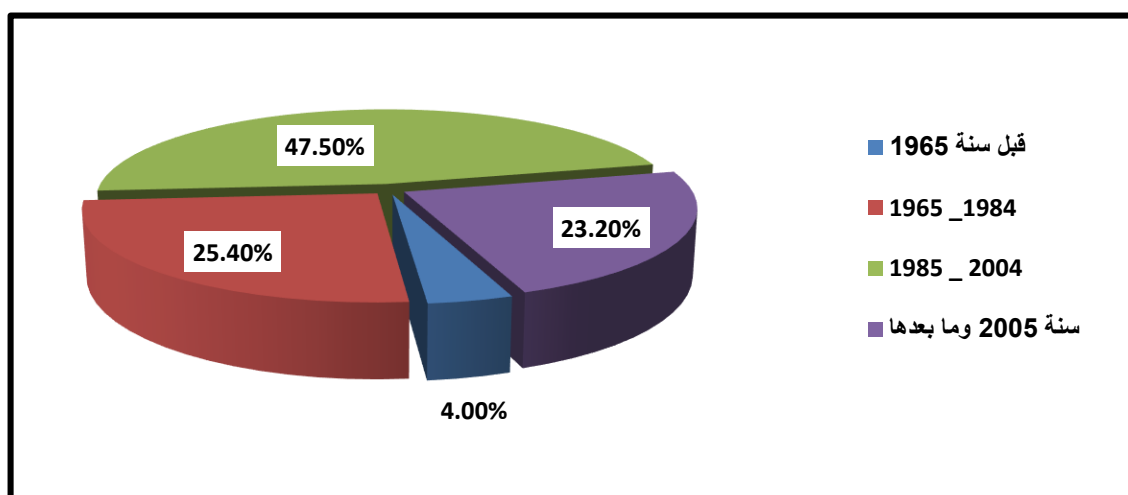
أما فيما يتعلق بهجرة أفراد العينة الي مدينة جنزور فقد اتضح ان (47.5 %) منهم هاجروا إلى المدينة خلال الفترة ما بين (1985م و 2004م)، وأن (25.4 %) من افراد عينة الدراسة هاجروا إلى المدينة مابين (1965م و 1984م)، يليهما من هاجروا إلى المدينة بعد سنة (2005م) و هؤلاء تمثل نسبتهم (23.2 %) ومع أنها تقلصت فإن أن ذلك يعني استمرارية استقطاب منطقة الدراسة للمهاجرين من مناطق مختلفة، كل ذلك كان استجابة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المدينة، وأقل نسبة (4.0 %) كانت لمن هاجروا إلى المدينة قبل (1965م) أنظر الجدول رقم (23).و الشكل (31).

جدول رقم (23) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب سنة الهجرة

سنة الهجرة	التكرار	النسبة المئوية
قبل سنة 1965	14	4.0%
1965_ 1984	90	25.4%
1985 _ 2004	168	47.5%
سنة 2005 وما بعدها	82	23.2%
المجموع	354	100.0%

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (31) التوزيع التكراري والنسبي حسب سنة الهجرة لأفراد العينة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (23).

الحالة الاجتماعية :

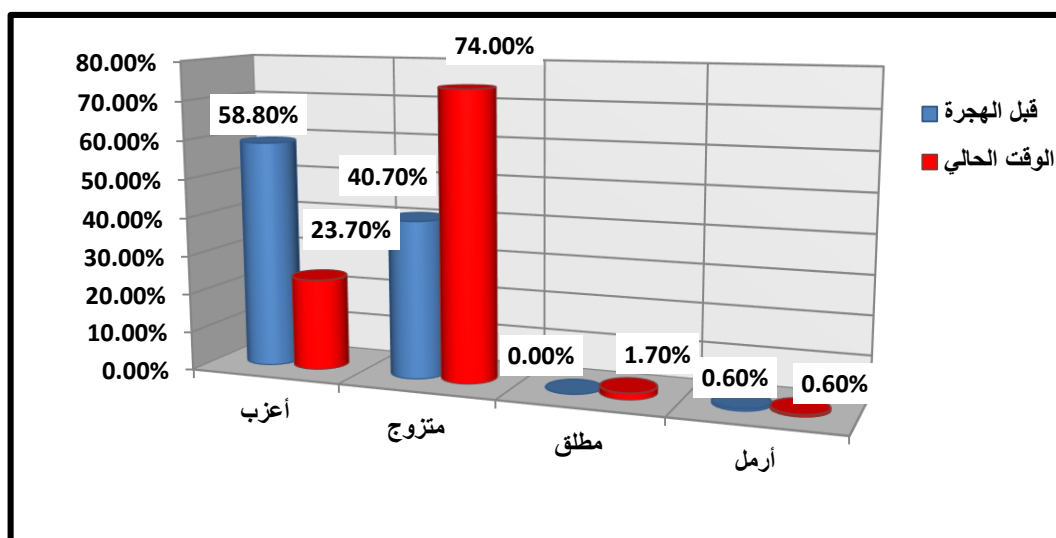
كما هو معروف أن الحالة الاجتماعية تشمل أربع فئات، هي المتزوجون والذين لم يسبق لهم الزواج "العزب" والمطلقين والأرامل، من خلال بيانات الجدول رقم (24) والشكل رقم (32) يتضح أن نسبة العزب عالية قبل الهجرة إذ بلغت (58.8 %) من مجموع المهاجرين غير أن هذه النسبة انخفضت كثيراً بين المهاجرين بعد الهجرة حتي أنها لم تتجاوز (23.7 %)، أما المتزوجون فقد بلغت نسبتهم قبل الهجرة حوالي (40.7 %) من مجموع المهاجرين افراد عينة الدراسة و ازدادت لتصل بعد الهجرة إلى (74.0 %)، وفيما يخص حالات الطلاق والترممل فأن نسبتهم قليلة لم تتجاوز (0.6 %) أرامل واستمرت بالنسبة نفسها، ولا تحتوي عينة الدراسة علي افراد مطلقين قبل الهجرة أما بعد الهجرة ارتفعت قليلاً حيث بلغت نسبة المطلقين (1.7 %) من مجموع المهاجرين.

جدول رقم (24) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		قبل الهجرة		الوقت الحالي	
		ك	%	ك	%
أعزب		208	58.8%	84	23.7%
متزوج		144	40.7%	262	74.0%
مطلق		00	00.0%	06	1.7%
أرمل		02	0.6%	02	0.6%
المجموع		354	100.0%	354	100.0%

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (32) التوزيع النسبي المئوي لأفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (24).

الحالة التعليمية :

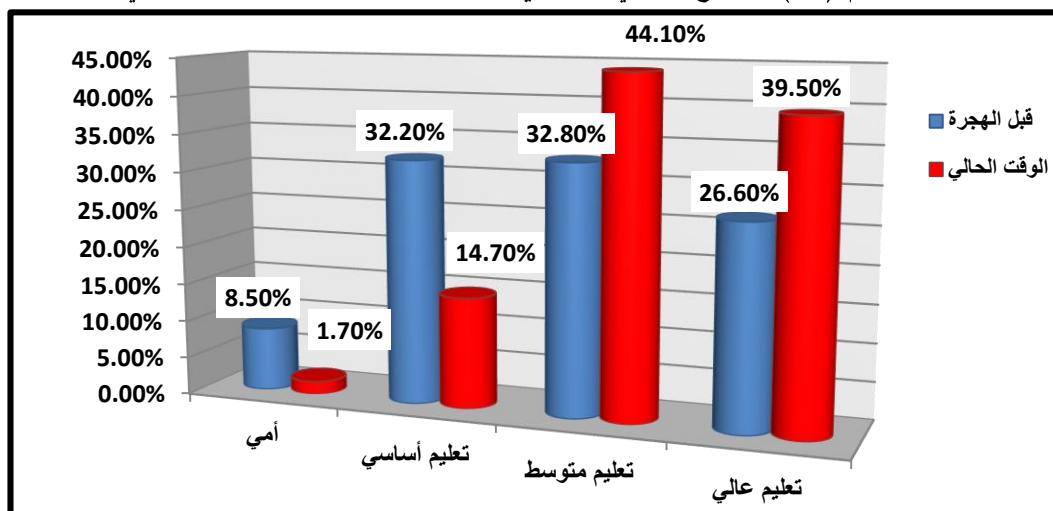
من خلال بيانات الجدول رقم (25) والشكل رقم (33) يتضح أن الحالة التعليمية للمهاجرين قد طرأ عليها الكثير من التغيرات بعد الهجرة حيث بلغت نسبة الأميين قبل الهجرة (8.5 %) من مجموع المهاجرين وانخفضت حني وصلت (1.7 %)، وكذلك الحال بالنسبة للمتحصليين علي مؤهل في التعليم الأساسي فقد كانت نسبتهم قبل الهجرة مرتفعة حيث بلغت (32.2 %) أما بعد الهجرة فأن النسبة بلغت (14.7 %) من إجمالي المهاجرين ، ولم يطرأ تغيراً واضحاً فيما يخص المتحصليين علي مؤهلات في التعليم المتوسط حيث كانت النسبة قبل الهجرة وبعد الهجرة علي التوالي (32.8 % - 44.1 %) من مجموع أفراد عينة الدراسة ، أما أصحاب المؤهلات العلمية العالية أي التعليم الجامعي فإن النسبة قبل الهجرة كانت (26.6 %) وبعدها بلغت (39.5 %) من مجموع أفراد عينة الدراسة، مما يعني أن الدافع التعليمي كان أحد أهم الدوافع التي كانت وراء هجرة الكثير من المهاجرين نحو المدينة .

جدول رقم (25) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		قبل الهجرة		الوقت الحالي	
		ك	%	ك	%
أمي		30	8.5%	06	1.7%
تعليم أساسي		114	32.2%	52	14.7%
تعليم متوسط		116	32.8%	156	44.1%
تعليم عال		94	26.6%	140	39.5%
المجموع		354	100.0%	354	100.0%

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (33) التوزيع النسبي والمئوي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (28).

الدخل الشهري :

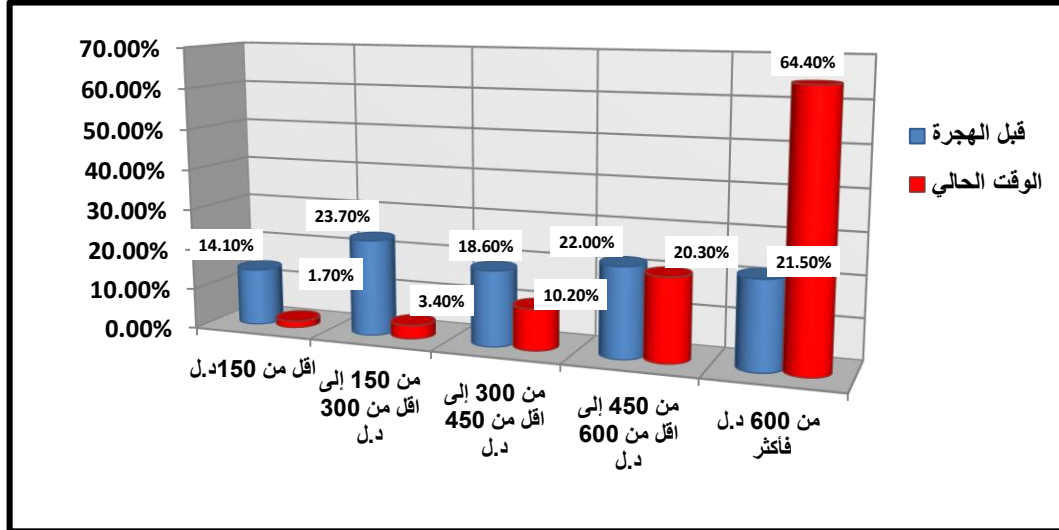
اما فيما يتعلق بالدخل الشهري لأفراد العينة فقد اتضح من خلال بيانات الجدول رقم (26) والشكل رقم (34) أن (23.7 %) من مجموع أفراد عينة الدراسة كان دخلهم الشهري قبل الهجرة منخفض جداً يتراوح ما بين (150) إلى أقل من (300) دينار، و(22.0 %) منهم دخلهم الشهري من (450) إلى أقل من (600) دينار، ونسبة (21.5 %) دخلهم الشهري من (600) دينار فأكثر، ونسبة (18.6 %) دخلهم الشهري من (300) إلى أقل من (450) دينار، ولا يتجاوز الدخل الشهري لبقيتهم (14.1 %) حوالي (149) دينار، أما بعد الهجرة فيتضح أن (64.4 %) من أفراد عينة الدراسة تجاوز دخلهم الشهري (600) دينار، وتراوح الدخل الشهري لحوالي 20.3 % منهم ما بين (450) إلى أقل من (600) دينار، ونسبة (10.2 %) دخلهم الشهري من (300) إلى أقل من (450) دينار، ونسبة (3.4 %) دخلهم الشهري يتراوح ما بين (150) إلى أقل من (300) دينار، ولا يتجاوز الدخل الشهري لبقيتهم (1.7 %) (149) دينار.

جدول رقم (26) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري		قبل الهجرة		الوقت الحالي	
		ك	%	ك	%
أقل من 150 د.ل		50	14.1%	06	1.7%
من 150 إلى أقل من 300 د.ل		84	23.7%	12	3.4%
من 300 إلى أقل من 450 د.ل		66	18.6%	36	10.2%
من 450 إلى أقل من 600 د.ل		78	22.0%	72	20.3%
من 600 د.ل فأكثر		76	21.5%	228	64.4%
المجموع		354	100.0%	354	100.0%

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (34) التوزيع النسبي المئوي لأفراد العينة حسب الدخل الشهري



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (26).

مكان الإقامة :

كما طلب من أفراد العينة تحديد مكان اقامتهم السابقة قبل هجرتهم الي منطقة الدراسة، ولكن لكثرة عدد المناطق التي تم تحديدها، فقد تم تقسيمهم الي ستة مناطق كل منها تضم اسماء المدن والقرى التي تقع في نطاقها.

وبناء علي ذلك، اتضح من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية ان أكثر من نصف أفراد العينة (56.7 %) تمثل مدينة طرابلس وما حولها مناطق اقامتهم السابقة، يليها في الترتيب منطقة جبل نفوسة التي كانت تمثل مكان اقامة (23.2 %) من مجموع أفراد

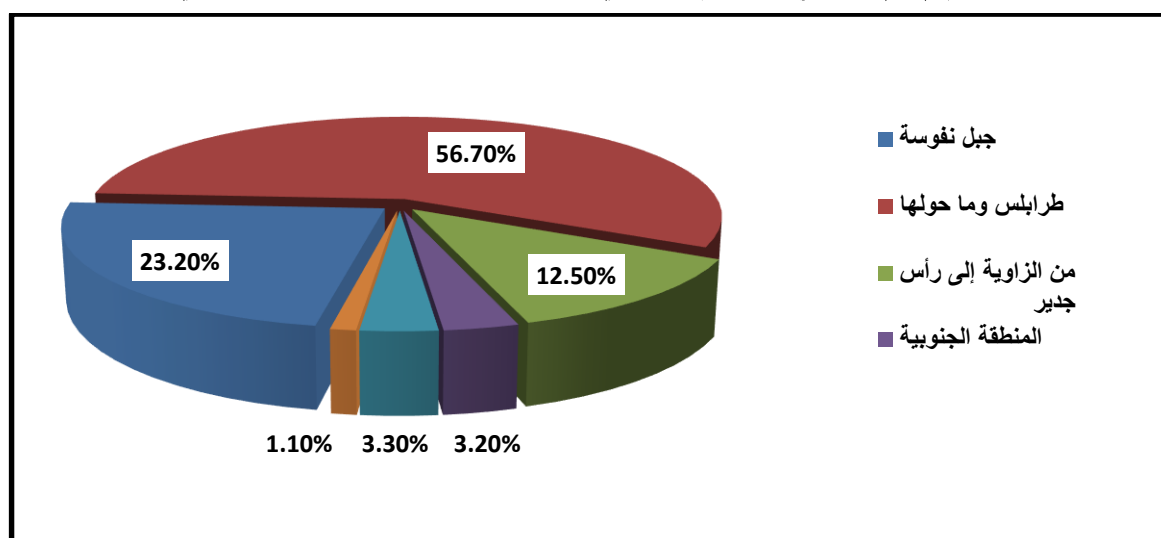
العينة، اما الذين أفادوا بان اماكن اقامتهم تقع في إحدى المدن الواقعة ما بين مدينة الزاوية الي راس اجدير فقد بلغت نسبتهم (12.5 %)، و (3.3 %) كانوا يقيمون في المنطقة الوسطى، وما يقرب من تلك النسبة (3.2 %) كانوا يقيمون في المنطقة الجنوبية، اما اولئك الذين كانوا يقيمون بالمنطقة الشرقية فلم تشكل نسبتهم سوي (1.1 %) من مجموع أفراد العينة، انظر الجدول رقم (27) والشكل البياني رقم (35).

جدول رقم (27) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب مكان الإقامة الاصلي

منطقة السكن	التكرار	النسبة المئوية
جبل نفوسة	82	23.2%
طرابلس وما حولها	201	56.7%
من الزاوية إلى رأس جدير	44	12.5%
المنطقة الجنوبية	11	3.2%
المنطقة الوسطى	12	3.3%
المنطقة الشرقية	04	1.1%
المجموع	354	100.0%

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (35) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب مكان الإقامة الاصلي



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (27).

مقومات الطرد من منطقة الإقامة الأصلية :

وعندما طلب منهم توضيح الاسباب الكامنة وراء هجرتهم من مكان الإقامة الأصلي اتضح ان انخفاض مستوى المعيشة في مكان الإقامة الأصلي احتل الترتيب الأول بين الأسباب الطاردة وذلك بناء علي ما أفاد به (76.3 %)، من مجموع أفراد العينة وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.76)، بانحراف معياري (0.426)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.72 – 1.81).

وجاء عدم توفر فرص عمل في المرتبة الثانية من قبل (70.1 %) منهم، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.701)، بانحراف معياري (0.459)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.65 – 1.75).

وأتى عدم توفر خدمات ومرافق جيدة في المرتبة الثالثة (42.9 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.429)، بانحراف معياري (0.496)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.38 – 1.48).

وجاء القرب من الأهل والأقارب والأصدقاء في المرتبة الرابعة (28.2 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.282)، بانحراف معياري (0.451)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.24 – 1.33).

وأخيراً احتلت الظروف الطبيعية المرتبة الخامسة والأخيرة بناء علي ما أفاد به (22.0 %) من مجموع أفراد العينة ، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.220)، بانحراف

معياري (0.415)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.18 – 1.26). أنظر الجدول رقم (28) والشكل (36).

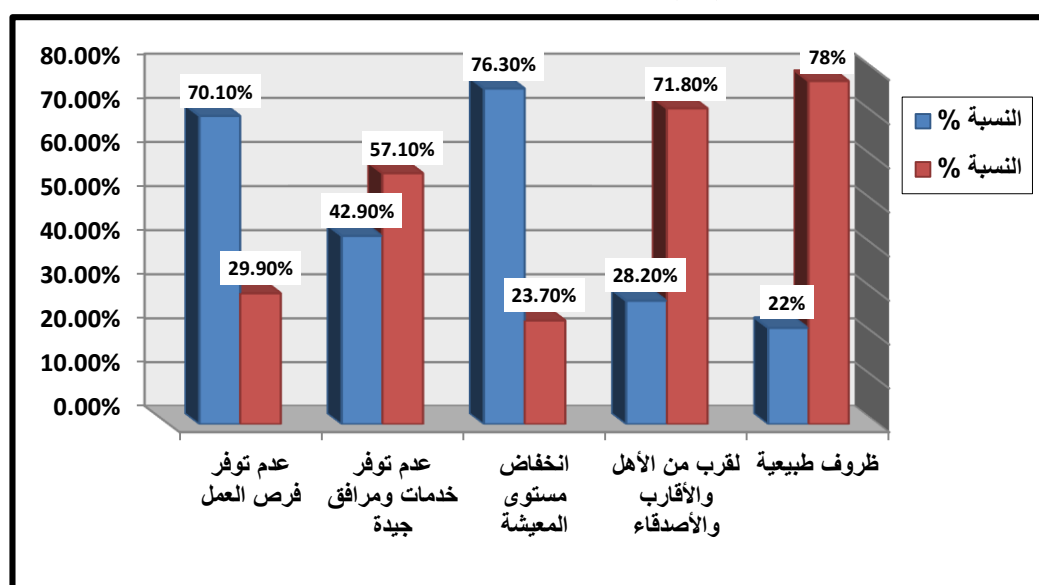
الجدول رقم (28) أسباب ترك المنطقة الأصلية لأفراد عينة الدراسة

الترتيب	95 % فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	لا		نعم		
	الحد الأعلى	الحد الأدنى			النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
2	1.75	1.65	0.459	1.701	29.9	106	70.1	248	عدم توفر فرص عمل
3	1.48	1.38	0.496	1.429	57.1	202	42.9	152	عدم توفر خدمات ومرافق جيدة
1	1.81	1.72	0.426	1.763	23.7	84	76.3	270	انخفاض مستوى

									المعيشة
4	1.33	1.24	0.451	1.282	71.8	254	28.2	100	القرب من الأهل والأقارب والأصدقاء
5	1.26	1.18	0.415	1.220	78.0	276	22.0	78	ظروف طبيعية

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (36) أسباب ترك المنطقة الأصلية لأفراد العينة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (28).

مصادر المعلومات عن الحي المفضل :

عند اتخاذ قرار الهجرة من مكان لإقامة الأصلي الي مكان اخر لابد من معرفة المكان المراد الانتقال اليه، فعوامل الجذب التي دفعته الي اختيار مكان لإقامة البديل كان قد عرفها عن طريق مصادر معلومات مختلفة تجعله يتخذ قرار اختياره لذلك المكان، وفي هذا السياق طلب من افراد العينة الافادة بمصادر المعلومات التي اعتمد عليها كل منهم في الحصول علي المعلومات ذات العلاقة، واتضح من خلال الدراسة الميدانية ان ما يقرب من نصف افراد العينة (47.2 %) أفادوا بان مصادر معلوماتهم التي تحصلوا عليها كانت من الأقارب والأصدقاء،

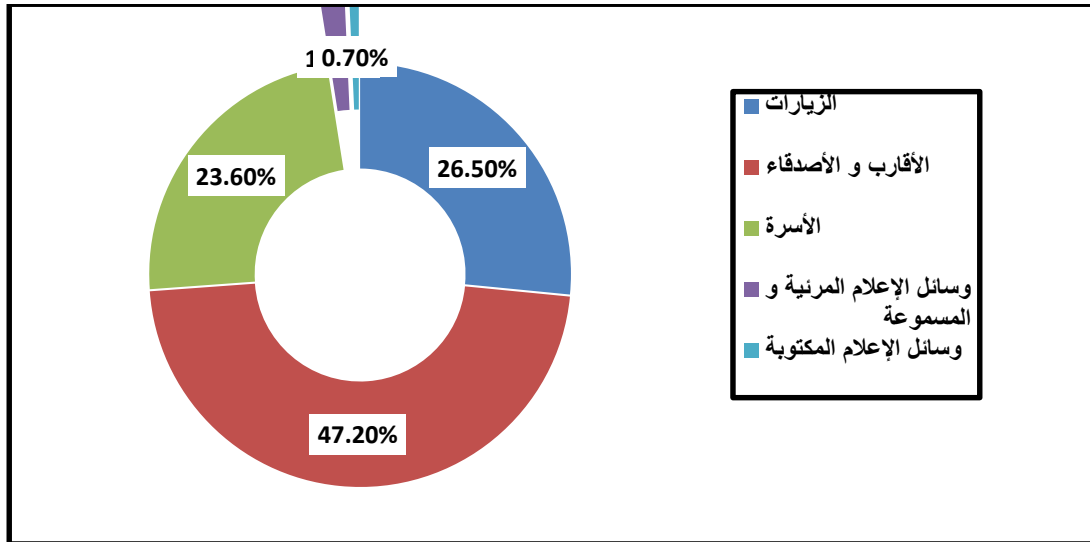
وأفاد (26.5 %) منهم بأنهم اعتمدوا علي خبرتهم الشخصية "الزيارات" وأقل من تلك النسبة بقليل (23.6 %) أعتمد علي أسرهم، أما مصادر المعلومات الالكترونية "المرئية والمسموعة" ومصادر المعلومات المكتوبة فلم تتم الاشارة اليها الا من قبل (1.8 % و 0.7 %) من مجموع أفراد العينة علي التوالي ، انظر الجدول رقم (29) والشكل رقم (37).

جدول رقم (29) التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن منطقة أفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	مصادر المعلومات
26.5%	71	الزيارات
47.2%	126	الأقارب و الأصدقاء
23.6%	63	الأسرة
1.8%	05	وسائل الإعلام المرئية و المسموعة
0.7%	02	وسائل الإعلام المكتوبة
100.0%	267	المجموع

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (37) التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن منطقة أفراد العينة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (29).

مكان الإقامة الحالي :

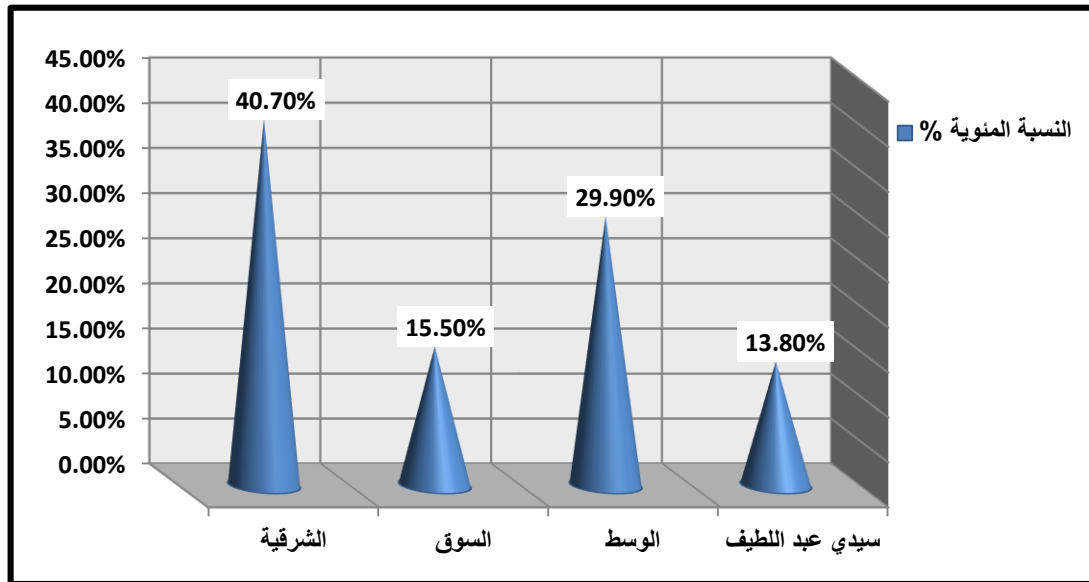
اما ما يتعلق بمكان إقامة أفراد العينة بمنطقة الدراسة حالياً بناء علي اقسامها المعروفة (الشرقية ، السوق ، الوسط ، سيدي عبد اللطيف) فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية ان (40.7 %) منهم يقيمون بمنطقة الشرقية لما تتميز به من وفرة خدمات وإمكانيات عن باقي المحلات، و(29.9 %) منهم يقيمون بالوسط، و (15.5 %) يقيمون في منطقة السوق، اما بقيتهم (13.8 %) فلو حظ انهم يقيمون بمنطقة سيدي عبد اللطيف، انظر الجدول رقم (30) و الشكل رقم (38) .

جدول رقم (30) مكان الإقامة الحالي في المدينة لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	مكان الإقامة
40.7%	144	الشرقية
15.5%	55	السوق
29.9%	106	الوسط
13.8%	49	سيدي عبد اللطيف
100.0%	354	المجموع

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (38) التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الإقامة الحالي في المدينة لأفراد العينة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (30).

نوع الإقامة :

وفي السياق نفسه طلب من أفراد العينة تحديد نوع إقامتهم في المكان الحالي ، فيما اذا كانت دائمة او بشكل غير دائم ، واتضح أن غالبيتهم (84.7 %) متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.847) بانحراف معياري (0.360)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.81 - 1.89).

ولاختبار أن متوسط الإجابة حول هذا السؤال تساوي (1.5) المتوسط الافتراضي، تم استخدام اختبار (t)، وحيث إن قيمة (t) المحسوبة تساوي (96.540) وهي أكبر من قيمة (t) الجدوليه عند مستوى معنوية (5 %) وتساوي (1.645)، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول هذا السؤال أكبر من (1.5) مرتفعة ، بما يدل على أن غالبية افراد عينة الدراسة يقيمون بمكان إقامتهم الحالي بشكل دائم ، انظر الجدول رقم (31).

الجدول رقم (31) نوع الإقامة لأفراد العينة

مستوى معنوية	قيمة اختبار (t)	95 % فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	بشكل غير دائم		بشكل دائم	
		الحد الأعلى	الحد الأدنى			%	t	%	T
0.000	96.540	1.81	1.89	0.360	1.847	%15.3	54	%84.7	300

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

المرافقين عند الهجرة :

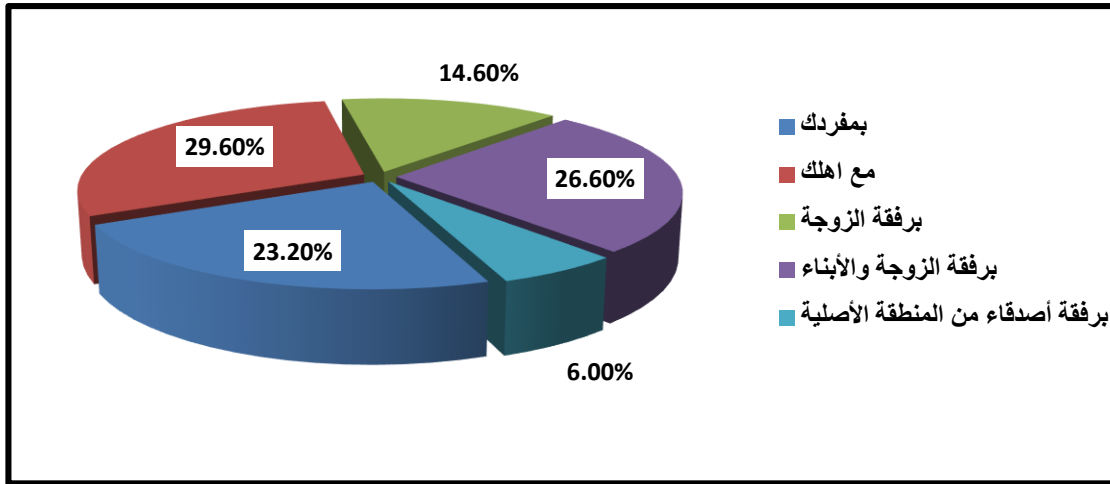
اما فيما يتعلق بكيفية انتقال المهاجرين إلى المدينة سواء كان ذلك بمفردهم أو مصحوبين بأسرهم أو كانت هجرتهم برفقة الأصدقاء، أتضح أن ما نسبته (30.2 %) من مجموع افراد العينة انتقلوا الي منطقة الدراسة رفقة الأهل والأقارب ،أي الذين هاجروا برفقة الأهل و برفقة الزوجة و برفقة الزوجة والأبناء معاً نحو (70.9 %) من مجموع المهاجرين ،أما النسبة الفردية فقد بلغت (23.2 %) من مجموعهم ، فيما شكلت نسبة (6.0 %) من افراد عينة الدراسة رفقة الأصدقاء من المنطقة الأصلية ، انظر الجدول رقم (32) والشكل رقم (39).

الجدول رقم (32) التوزيع التكراري والنسبي حسب المرافقين عند الهجرة لأفراد العينة

المرافقين	التكرار	النسبة المئوية
بمفردك	82	%23.2
مع اهلك	107	%30.2
برفقة الزوجة	50	%14.1
برفقة الزوجة والأبناء	94	%26.6
برفقة أصدقاء من المنطقة الأصلية	21	%6.0
المجموع	354	%100.0

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (39) التوزيع التكراري والنسبي لإفراد العينة حسب المرافقين عند الهجرة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (32).

نوع العمل :

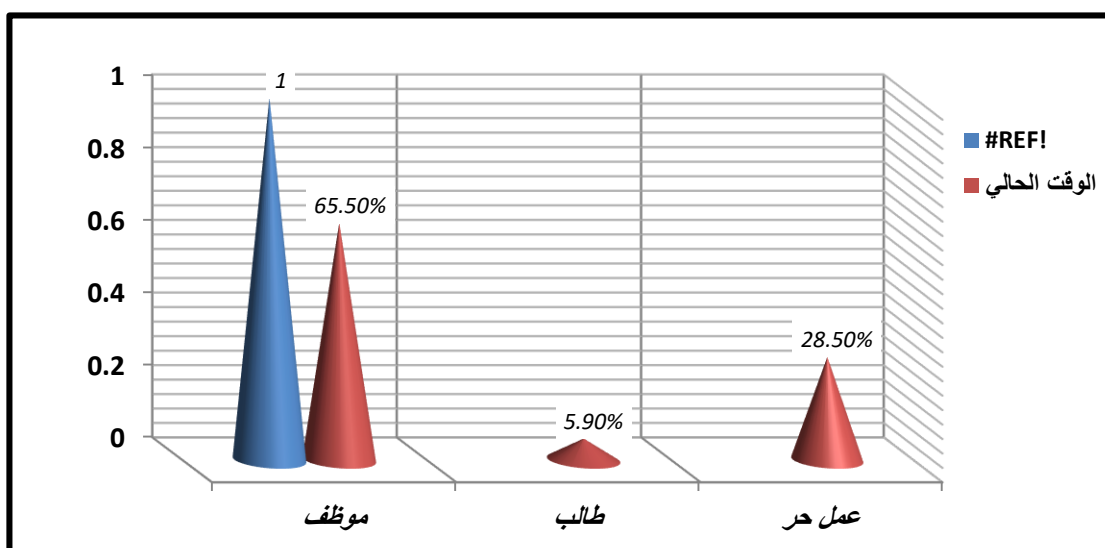
كما طلب من أفراد العينة توضيح نوع العمل الذي كان كل منهم يزاوله قبل انتقالهم الي منطقة الدراسة وبالمثل نوع العمل الذي يمارسه حالياً، وفي هذا السياق لوحظ ان (42.9 %) من مجموع أفراد العينة كانوا قبل هجرتهم يزاولون اعمالاً حرة ويمتھنون مهناً غير فنية لان المستوى التعليمي لم يتعدى الأساسي أما بعد الهجرة فيلاحظ التحسن في المستوى المهني نتيجة للحصول علي فرص عمل أفضل وواصلوا تعليمهم مما انعكس علي مستواهم المهني فيما بعد، وما يقرب من النسبة نفسها (42.4 %) موظفون، وبقيتهم (14.7 %) طلاباً أما وضعهم أثناء اجراء الدراسة الميدانية فقد اتضح ان (65.5 %) منهم موظفون و (28.5 %) يزاولون الاعمال الحرة ولا تتجاوز نسبة الطلاب منهم (5.9 %)، انظر الجدول رقم (33) والشكل (40).

جدول رقم (33) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب نوع العمل

الوقت الحالي		قبل الهجرة		الوظيفة
%	ك	%	ك	
%65.5	232	%42.4	150	موظف
%5.9	21	%14.7	52	طالب
%28.5	101	%42.9	152	عمل حر
%100.0	354	%100.0	354	المجموع

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (40) التوزيع النسبي والمئوي لأفراد العينة حسب نوع العمل



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (33).

نوع السكن في مكان الإقامة :

أما نوع السكن في مكان الإقامة الأصلي ومكان الإقامة الحالي فقد اتضح أن (35.3 %) من افراد عينة الدراسة كانوا يسكنون قبل الهجرة منازل من دور واحد، و(30.5 %) منهم يسكنون منازل شعبية ، و(19.8 %) يسكنون شقق، و(7.3 %) يسكنون اكواخ، ونسبة (4.8 %)

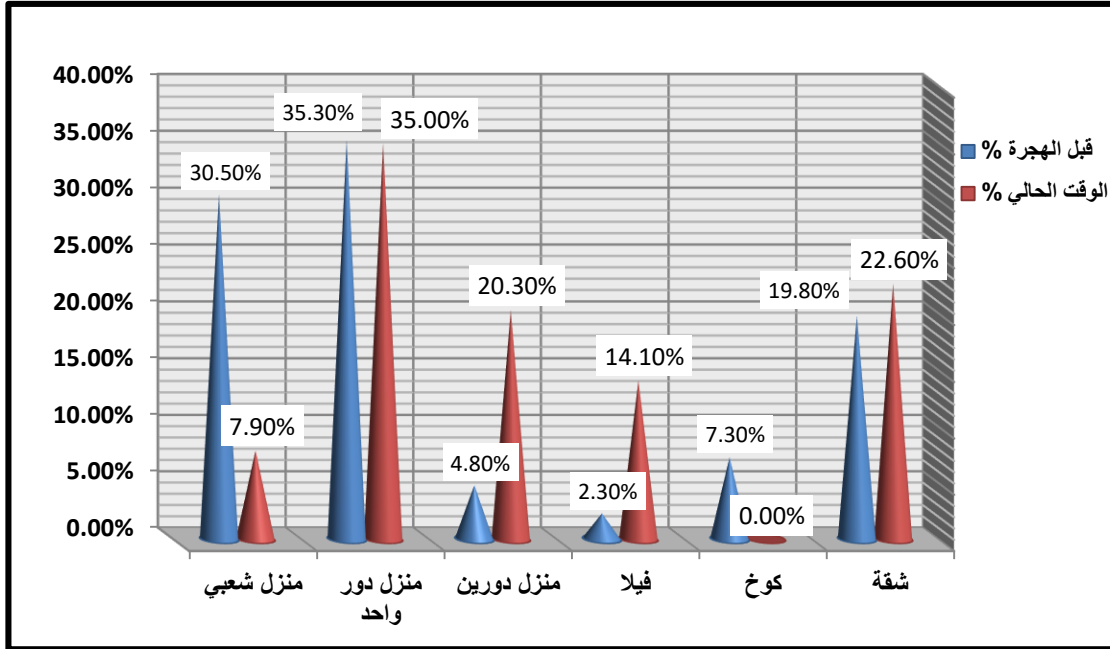
(%) يسكنون منازل من دورين، و (2.3 %) يسكنون فلل، أما بعد الهجرة فقد لوحظ ان حوالي (35.0 %) منهم يقيمون حالياً في منازل من دور واحد، و(22.6 %) منهم يسكنون شقق، و(20.3 %) يسكنون منازل من دورين، و(14.1 %) يسكنون فلل، ويسكن بقيتهم (7.9 %) منازل شعبية، ولا أحد من افراد العينة يقيم في اكواخ في منطقة الدراسة، انظر الجدول رقم (34) والشكل رقم (37)، وهذا دليل على اوجه الاختلاف بين مكان الإقامة الاصلى ومكان الإقامة الحالى وهو مرآة يعكس درجة الاختلاف بين المركز الحضري والريفي، ويعكس درجة تحسن الوضع المعيشي للمهاجرين.

جدول رقم (34) التوزيع التكراري والنسبي لإفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن		قبل الهجرة		الوقت الحالي	
		ك	%	ك	%
منزل شعبي		108	30.5%	28	7.9%
منزل دور واحد		125	35.3%	124	35.0%
منزل دورين		17	4.8%	72	20.3%
فيلا		08	2.3%	50	14.1%
كوخ		26	7.3%	00	00.0%
شقة		70	19.8%	80	22.6%
المجموع		354	100.0%	354	100.0%

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (41) التوزيع النسبي المئوي لإفراد العينة حسب نوع السكن



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (34).

صفة الحيازة للسكن :

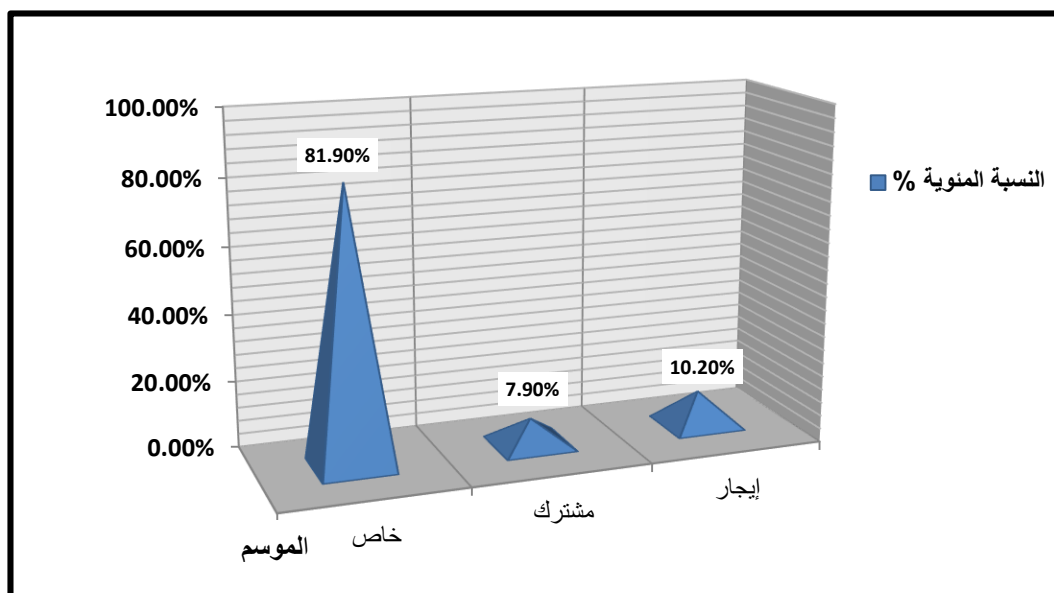
وفي السياق نفسه طلب من أفراد العينة صفة حيازتهم للمساكن التي يقيمون فيها حالياً في منطقة الدراسة وأتضح أن غالبيتهم (81.9 %) يملكون المساكن التي يقيمون فيها بصفة خاصة، (10.29 %) يقومون بتأجير المساكن التي يقيمون فيها، وان بقيتهم (7.9 %) فصفة حيازتهم لمساكنهم مشتركة مع أحد أفراد أسرهم، انظر الجدول رقم (35) والشكل رقم (38).

جدول رقم (35) التوزيع التكراري والنسبي حسب صفة الحيازة للسكن الحالي لأفراد العينة

المواسم	التكرار	النسبة المئوية
خاص	290	81.9%
مشترك	28	7.9%
إيجار	36	10.2%
المجموع	354	100.0%

المصدر: اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (42) التوزيع التكراري والنسبي حسب صفة الحيازة للسكن الحالي



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (35).

وفي سؤال طلب فيه من أفراد العينة توضيح ما اذا كانت تراودهم فكرة العودة الي مكان اقامتهم الاصلية "هجرة عكسية" أو لا، وفي هذا السياق اتضح ان ما يقرب من ثلثي افراد العينة (64.4 %) أفادوا بان فكرة العودة الي مكان اقامتهم الاصلية تراودهم في مقابل (35.6 %) أفادوا بعدم التفكير في ذلك ، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.644) بانحراف معياري (0.479)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.59 - 1.69).

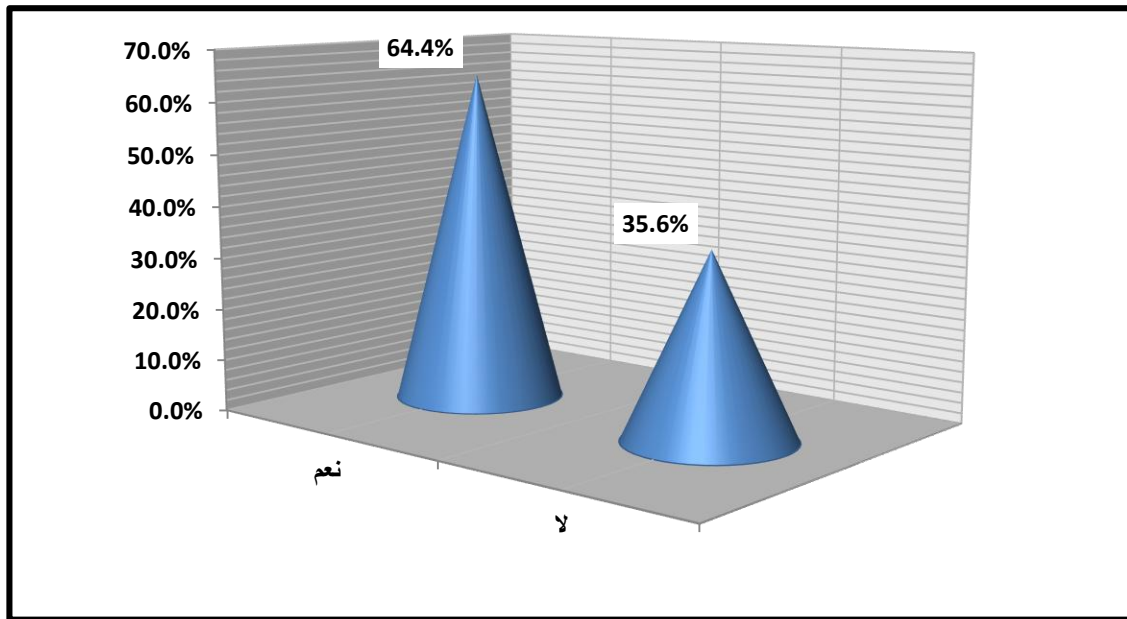
وفي الاختبار أن متوسط الإجابة حول هذا السؤال تساوي (1.5) المتوسط الافتراضي، تم استخدام اختبار (t)، وحيث إن قيمة (t) المحسوبة تساوي 64.515 وهي أكبر من قيمة (t) الجدوليه عند مستوى معنوية (5 %) وتساوي (1.645)، مما يشير إلى أن متوسط الرغبة لدي افراد العينة السؤال أكبر من (1.5) مرتفعة، بما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة تراودهم فكرة العودة للمنطقة الأصلية التي هاجروا منها. أنظر الجدول رقم (36) والشكل (43).

الجدول رقم (36) آراء أفراد عينة الدراسة حول فكرة العودة للمنطقة الأصلية

مستوى المعنوية	قيمة اختبار (t)	95 % فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	لا		نعم	
		الحد الأعلى	الحد الأدنى			%	t	%	T
0.000	64.515	1.69	1.59	0.479	1.644	%35.6	126	%64.4	228

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (43) آراء أفراد عينة الدراسة حول فكرة العودة للمنطقة الأصلية



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (36).

أسباب التفكير في العودة :

ارتبط بالسؤال السابق بسؤال يتعلق بأسباب التفكير في العودة الي المنطقة الاصلية وفي هذا السياق لوحظ أن تحسن في المرافق والخدمات العامة في المنطقة، جاءت في المرتبة الأولى، وذلك بناء علي ما افاد به ثلثي فراد العينة (66.6 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.667)، بانحراف معياري (0.472)، وأن (95 %) و فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (1.61 – 1.73).

وجاء توفر فرص عمل أفضل في المرتبة الثانية، وذلك من قبل أكثر من نصف أفراد العينة (57.8 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.579)، بانحراف معياري (0.495)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.51 – 1.64).

واحتل السبب الذي يمثل الرجوع الي الأهل والأقارب والأصدقاء، في المرتبة الثالثة (39.4 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.395)، بانحراف معياري (0.490)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (1.33 – 1.46).

ووردت أسباب اخري مثل مسقط الرأس ، وملكية الأرض، وتم تجميعها لتمثل السبب الرابع والأخير من قبل ما يقرب من ثلث أفراد العينة (31.5 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.316)، بانحراف معياري (0.466)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (1.25 – 1.38) انظر الجدول رقم (37) والشكل رقم (44) .

ولهذا فأن غالبية مجتمع الدراسة يرون أن أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية جاء

ترتيبها كالتالي :

1. تحسن في المرافق والخدمات العامة في المنطقة.

2. توفر فرص عمل أفضل.

3. رجوع الأهل والأقارب والأصدقاء إليها.

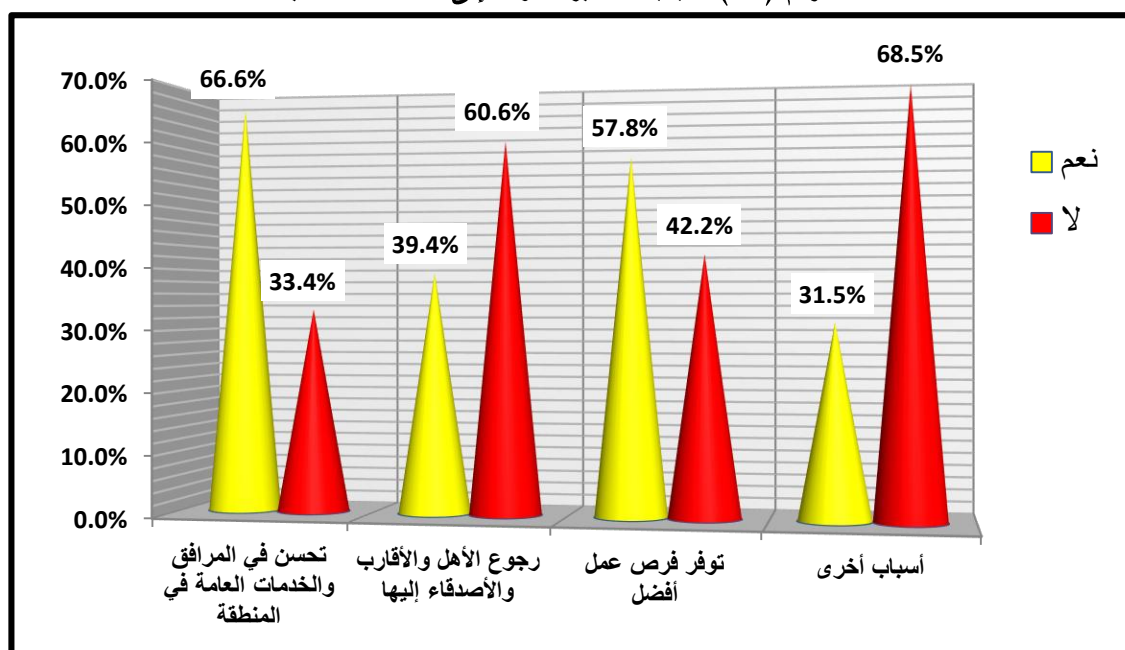
4. أسباب أخرى.

الجدول رقم (37) أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية لأفراد العينة

الترتيب	95 % فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	لا		نعم		
	الحد الأعلى	الحد الأدنى			النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1	1.73	1.61	0.472	1.667	33.4	76	66.6	152	تحسن في المرافق والخدمات العامة في المنطقة
3	1.46	1.33	0.490	1.395	60.6	138	39.4	90	رجوع الأهل والأقارب والأصدقاء إليها
2	1.64	1.51	0.495	1.579	42.2	96	57.8	132	توفر فرص عمل أفضل
4	1.38	1.25	0.466	1.316	68.5	156	31.5	72	أسباب أخرى

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية جملة من أجابوا (228).

شكل رقم (44) أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (37).

أسباب لعدم التفكير في العودة :

وبالمثل طلب من أفراد العينة الذين لا يفكرون في العودة الي مكان الإقامة الأصلي والذين يشكلون حوالي (35.6 %) من مجموع أفراد العينة ذكر الاسباب التي تكمن وراء عدم تفكيرهم في العودة الي مناطقهم الأصلية، وفي هذا السياق لوحظ أن الأسباب التي تتعلق بالعمل تمثل المرتبة الأولى بناء علي ما أفاد به (37.0 %) من مجموع العينة، وأن متوسط إجابات افراد عينة الدراسة يساوي (1.730)، بانحراف معياري (0.446)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (1.65 - 1.81).

وجاء نقص الخدمات والمرافق بمنطقة الإقامة الأصلية في المرتبة الثانية، (71.4 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.714)، بانحراف معياري (0.454)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح ما بين (1.63 - 1.79).

اما معارضة الأسرة لقرار العودة فقد احتلت المرتبة الثالثة، (38.0 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.381)، بانحراف معياري (0.488)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (1.29 - 1.47).

أما الروابط الاجتماعية في منطقة الإقامة الحالية بالإضافة إلي قربها من المركز الحضري (طرابلس) والتحاق الأبناء بمراحل التعليم المختلفة فقد احتلت مجتمعة تحت اسم "أسباب أخرى" المرتبة الرابعة والأخيرة بناء علي ما أفاد به ربع العينة (25.3 %)، وأن متوسط إجابات افراد عينة الدراسة يساوي (1.254)، بانحراف معياري (0.437)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.18 - 1.33)، انظر الجدول رقم (38) والشكل رقم (45).

وهذا يعني أن أفراد العينة الذين لا يفكرون في العودة إلى مكان الإقامة الأصلية كان ذلك

سبب العوامل الآتية حسب ترتيبها :

أسباب تتعلق بالعمل.

1. نقص الخدمات والمرافق بالمنطقة.

2. معارضة الأسرة لقرار العودة.

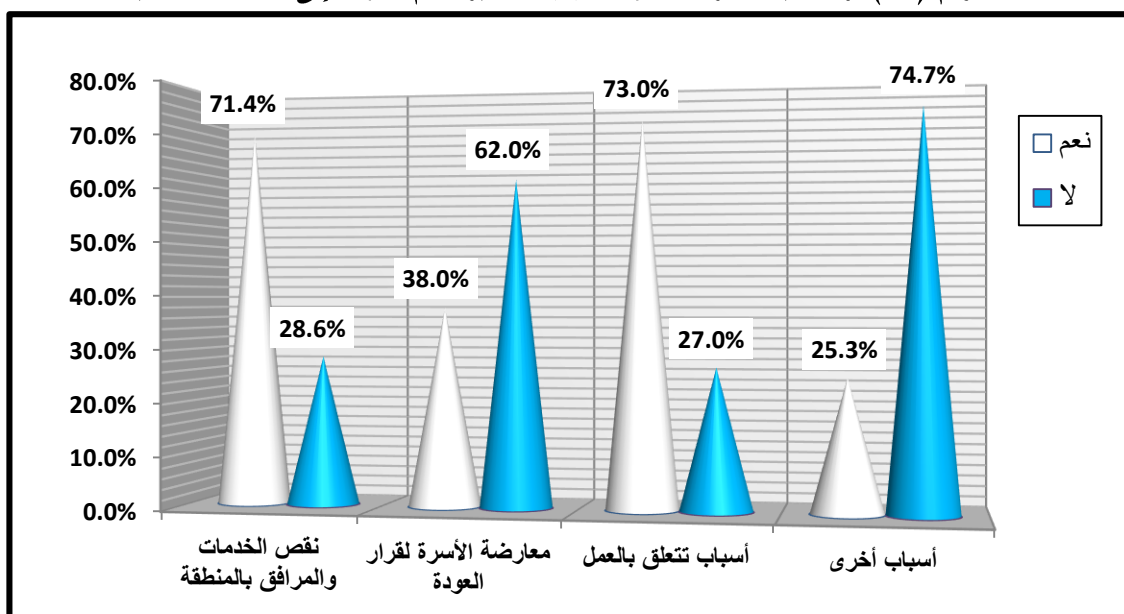
3. أسباب أخرى.

الجدول رقم (38) أسباب التفكير لعدم العودة إلى المنطقة الأصلية

الترتيب	95 % فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	لا		نعم		
	الحد الأدنى	الحد الأعلى			النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
2	1.79	1.63	0.454	1.714	28.6	36	71.4	90	نقص الخدمات والمرافق بالمنطقة
3	1.47	1.29	0.488	1.381	62.0	78	38.0	48	معارضة الأسرة لقرار العودة
1	1.81	1.65	0.446	1.730	27.0	34	73.0	92	أسباب تتعلق بالعمل
4	1.33	1.18	0.437	1.254	74.7	94	25.3	32	أسباب أخرى

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية .جملة من أجابوا (126).

شكل رقم (45) آراء عينة الدراسة حول أسباب التفكير لعدم العودة إلى المنطقة الأصلية



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (38).

مستوى الخدمات بالمنطقة :

تم الطلب من أفراد عينة الدراسة تقييم درجة جودة الخدمات المتوفرة بمنطقة الدراسة "جيد ، متوسط ، سيئ او دون المستوي " علماً بأن الخدمات التي تضمنها ورقة الاستبيان التي طلب فيها من أفراد العينة تقييمها تشمل كل من "الخدمات التعليمية، والصحية، والهاتفية، وخدمات الكهرباء ، والمرافق والمنتزهات وأماكن الترفيه والطرق والشوارع ونوعية المياه " وفي هذا السياق لوحظ ان الخدمات التعليمية احتلت الترتيب الأول بناءً علي جودتها مقارنة بالخدمات الأخرى، حيث أفاد (40.1 %) من مجموع أفراد العينة بأنها جيدة، و (49.2 %) بأنها متوسطة، ولم يصفها بأنها دون المستوي أكثر من (10.7 %) من مجموع أفراد العينة وهذا يعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (2.294)، بانحراف معياري (0.651)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح ما بين (2.23 – 2.36).

تم احتلت جودة المياه المرتبة الثانية ، حيث أفاد (47.5 %)، حيث من مجموع أفراد العينة بأنها جيدة و أفاد (39 %) بأنها متوسطة في مقابل (13.6 %) فقط أفادوا بأنها دون المستوى ولهذا بلغ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة (2.339)، بانحراف معياري (0.705)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (2.27 – 2.41) علماً بأن أكثر من نصف أفراد العينة (55.9 %) يعتمدون علي آبارهم الخاصة كمصدر للمياه، وما يقرب من ثلثهم (29.9 %) يعتمدون علي شبكة المياه العامة ، أما بقيتهم (14.1 %) فيقومون بشراء المياه لسد حاجياتهم منها.

أما الخدمات الهاتفية فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث جودتها ، حيث افاد (40.7 %) من مجموع أفراد عينة الدراسة بأنها جيدة، و (37.9 %) بأنها متوسطة ، وأفاد بقيتهم (21.5 %) بأنها دون المستوى ما يعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (2.192)، بانحراف معياري (0.766)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (2.11 – 2.27).

واحتلت الخدمات الصحية المرتبة الرابعة، حيث أفاد (36.7 %) بأنها جيدة، وأفاد (41.2 %) بأنها متوسطة، وأفاد بقية أفراد العينة (22 %) بأنها دون المستوى، وهذا بطبيعة الحال يعني وأن متوسط إجابات افراد عينة الدراسة يساوي (2.147)، بانحراف معياري (0.753)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (2.07 – 2.23).

أما خدمات الكهرباء في فقد جاءت في المرتبة الخامسة حيث أفاد (30.5 %) من مجموع أفراد العينة بأنها جيدة وأفاد (41.2 %) بأنها متوسطة و (28.2 %) بأنها دون المستوى وهذه

القيم تفيد بأن أن متوسط إجابات افراد عينة الدراسة (2.023)، بانحراف معياري (0.767)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (1.94 – 2.10).

وجاءت جودة الطرق والشوارع في الترتيب السادس حيث أفاد (37.9 %) بأنها دون المستوى، وأفاد (32.2 %) بأنها متوسطة في مقابل (29.9 %) فقط من مجموع أفراد العينة بأنها جيدة يساوي (1.921)، بانحراف معياري (0.821)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.84 – 2.01).

وأخيرا جاءت الحقائق والمصايف والمنتزهات وأماكن الترفيه في منطقة الدراسة في المرتبة السابعة والأخيرة مقارنة بغيرها من الحقائق التي تضمنتها ورقة الاستبيان، وذلك لأن أقل من خمس أفراد العينة (17.5 %) أفادوا بأنها جيدة فيما أفاد غالبية أفراد العينة بأنها متوسطة أو دون المستوى وذلك بناء علي ما أفاد به (44.6 %) و (37.9 %) من مجموع أفراد العينة علي التوالي، ومن خلال هذه التقييم اتضح أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.797)، بانحراف معياري (0.717)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال الدراسة يتراوح بين (1.72 – 1.87).

ومما سبق يتضح أن جودة الخدمات بمنطقة الدراسة جاء ترتيبها علي النحو التالي :

1. الخدمات التعليمية في المدينة.
2. نوعية المياه في المدينة.
3. الخدمات الهاتفية في المدينة.
4. الخدمات الصحية في المدينة.
5. خدمات الكهرباء في المدينة.

6. الطرق والشوارع في المدينة.

7. الحدائق والمصايف والمنترهات وأماكن الترفيه في المدينة. انظر الجدول رقم (39)

والشكل (46).

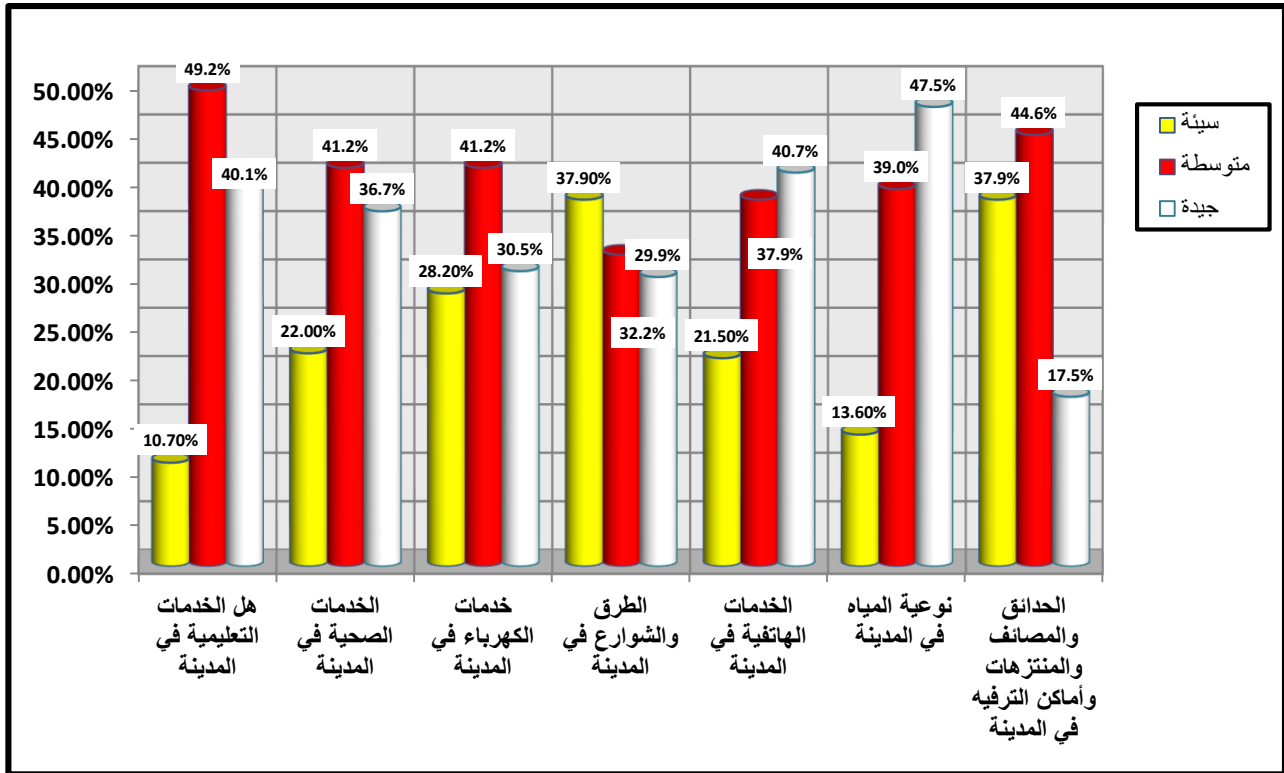
١

الجدول رقم (39) جودة الخدمات بالمنطقة

الترتيب	95 % فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعيينة	متوسط العيينة	سيئة		متوسطة		جيدة		
	الحد الأعلى	الحد الأدنى			%	ت	%	ت	%	ت	
1	2.23	2.36	0.651	2.294	10.7	38	49.2	174	40.1	142	الخدمات التعليمية في المدينة
4	2.07	2.23	0.753	2.147	22.0	78	41.2	146	36.7	130	الخدمات الصحية في المدينة
5	1.94	2.10	0.767	2.023	28.2	100	41.2	146	30.5	108	خدمات الكهرباء في المدينة
6	1.84	2.01	0.821	1.921	37.9	134	32.2	114	29.9	106	الطرق والشوارع في المدينة
3	2.11	2.27	0.766	2.192	21.5	76	37.9	134	40.7	144	الخدمات الهاتفية في المدينة
2	2.27	2.41	0.705	2.339	13.6	48	39.0	138	47.5	168	نوعية المياه في المدينة
7	1.72	1.87	0.717	1.797	37.9	134	44.6	158	17.5	62	الحدائق والمصايف والمنترهات وأماكن الترفيه في المدينة

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (46) آراء أفراد عينة الدراسة حول نوعية الخدمات بالمنطقة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (39).

وسيلة النقل :

لقد سبقت الإشارة الي أن أفراد العينة طلب منهم تقييم درجة بعض أنواع الخدمات ومن بينها الطرق والشوارع، وفي هذا السياق طلب منهم أيضا معرفة امتلاكهم لوسيلة نقل خاصة ، حيث اتضح من الدراسة الميدانية إن أكثر اربعة أخماس (81.4 %) من أفراد العينة يمتلكون وسيلة نقل، في مقابل (18.6 %) لا يمتلكونها، هذه النسبة جعلت أفراد العينة يساوي (1.814) بانحراف معياري (0.390)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال يتراوح بين (1.77 – 1.85).

ولاختبار أن متوسط الإجابة حول هذا السؤال تساوي (1.5) المتوسط الافتراضي ، تم استخدام اختبار (t)، وحيث أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (87.489) وهي أكبر من قيمة (t) الجدوليه عند مستوى معنوية (5 %) وتساوي (1.645)، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول هذا السؤال أكبر من (1.5) مرتفعة، بما يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون وسيلة نقل، انظر الجدول رقم (40) .

الجدول رقم (40) امتلاك وسيلة النقل لأفراد العينة

مستوى المعنوية	قيمة اختبار (ت)	95 % فترة ثقة		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	لا يملك		يملك	
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			%	ت	%	ت
0.000	87.489	1.77	1.85	0.390	1.814	18.6%	66	81.4%	288

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

درجة الارتياح في منطقة السكن :

تضمنت ورقة لاستبيان سؤالاً يتعلق بدرجة ارتياح أفراد العينة لمكان أقامتهم الحالي في منطقة الدراسة واتضح من خلال الدراسة الميدانية أن ما يقرب من خمسي أفراد العينة (39 %) أفادوا بأن درجة ارتياحهم لمكان سكنهم الحالي عالية جداً، وما يقرب من نصفهم (48.6 %) ابدوا ارتياحهم ، ما يعني أن غالبية أفراد العينة (87.6 %) أفادوا بارتياحهم لمكان سكنهم الحالي ، وفي المقابل أفاد (9.6 %) بعدم ارتياحهم بالإضافة الي بقيتهم (2.8 %) بعدم ارتياحهم جداً لمكان سكنهم الحالي، وهذا يعني ان (12.4 %) فقط من مجموع أفراد العينة أفادوا بعدم ارتياحهم لمكان اقامتهم الحالية، ومن خلال التحليل الاحصائي اتضح أن متوسط

إجابات أفراد العينة يساوي (3.23) بانحراف معياري (0.738)، وأن (95 % فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (3.16 - 3.31).

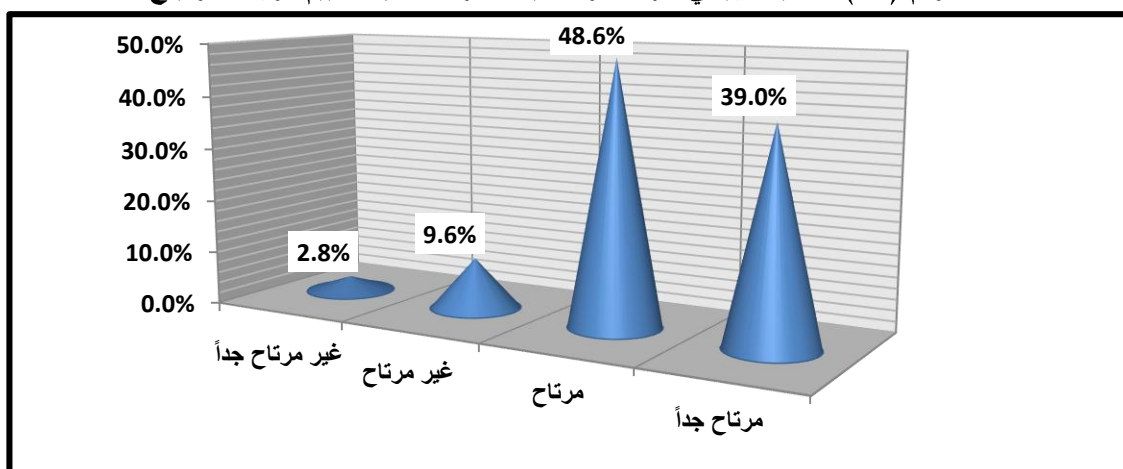
ولاختبار أن متوسط الإجابة حول هذا السؤال تساوي (2.5) المتوسط الافتراضي، تم استخدام اختبار (t) وحيث أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (82.574) وهي أكبر من قيمة (t) الجدوليه عند مستوى معنوية (5 %) وتساوي (1.645)، مما يشير إلى أن نسبة الإجابة بين أفراد العينة حول هذا السؤال أكبر من (2.5) مرتاح، بما يدل على أن غالبية افراد عينة الدراسة مرتاحون في منطقة سكنهم الحالي، انظر الجدول رقم (41) والشكل رقم (47).

الجدول رقم (41) آراء عينة الدراسة حول تقييم درجة الارتياح

مستوى المعنوي	قيمة اختبار t	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الإتحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	غير مرتاح جداً		غير مرتاح		مرتاح		مرتاح جداً	
		الحد الأدنى	الحد الأعلى			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
0.00	82.574	3.31	3.16	0.738	3.23	2.8	10	9.6	34	48.6	172	39.0	138

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (47) التمثيل البياني لآراء أفراد عينة الدراسة حول تقييم درجة الارتياح



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (41).

الرغبة في الهجرة المستقبلية :

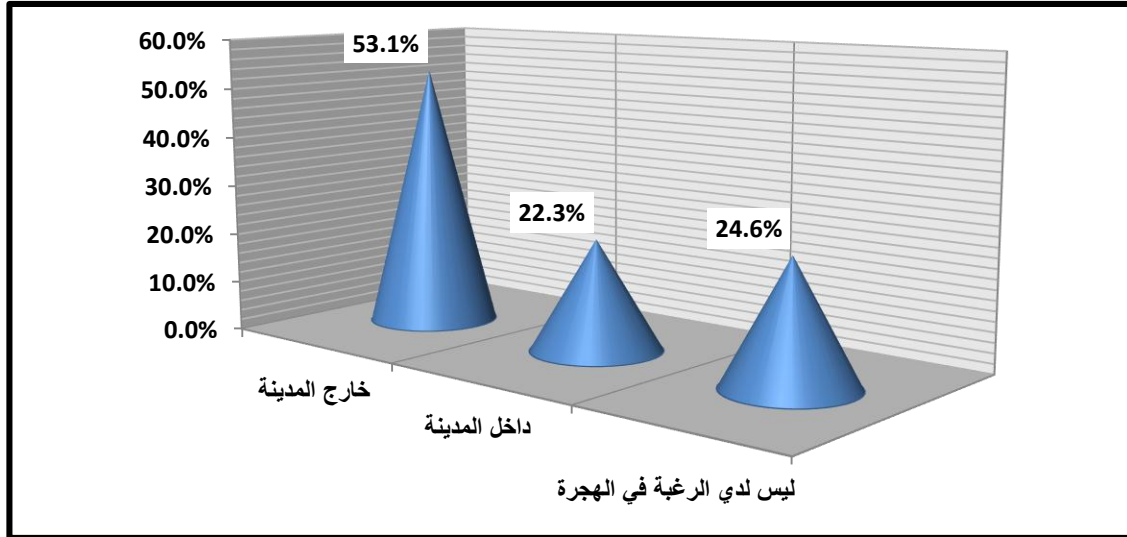
تضمنت ورقة الاستبيان سؤالاً يتعلق برغبة أفراد العينة في استمرارهم للإقامة في مكان إقامتهم الحالي أو تراودهم فكرة الهجرة المستقبلية سواء أكان ذلك داخل منطقة الدراسة أو خارجها، حيث لوحظ من خلال الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف أفراد العينة (53.1 %) تراودهم فكرة الهجرة المستقبلية خارج منطقة الإقامة الحالية ولم يحدد أى منهم المكان الذى يفضل الانتقال إليه مستقبلاً وأفاد غالبيتهم أنها مجرد فكرة سيتم اتخاذ القرار حيالها إذا ما وقع اختيارهم على البديل الأفضل، في مقابل (24.6 %) من أفراد العينة فقط لا يفكرون في ذلك و يفضلون استمرار إقامتهم في منطقة الدراسة، ولوحظ أن (22.3 %) يرغبون في الهجرة وتغيير مكان إقامتهم داخل المدينة انظر الجدول رقم (42) والشكل رقم (48)، واتضح أن محلة الشرقية هي الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية لحوالي (65.8 %) تلتها أفراد العينة من بينهم (26.5 %) من محلة الوسط، (21.5 %) من محلة السوق وبقيتهم (17.7 %) من محلة سيدي عبداللطيف.

جدول رقم (42) التوزيع التكراري والنسبي حسب الرغبة في الهجرة المستقبلية لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	الرغبة في الهجرة المستقبلية
53.1%	188	خارج المدينة
22.3%	79	داخل المدينة
24.6%	87	ليس لدي الرغبة في الهجرة
100.0%	354	المجموع

المصدر : إعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (48) التوزيع التكراري والنسبي حسب الرغبة في الهجرة المستقبلية



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم(42).

الأحياء الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية :

وفيما يتعلق بالتفضيل المكاني للإقامة المستقبلية داخل المدينة اتضح من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من نتائج الدراسة الميدانية أن أفراد العينة الذين يشكلون (22.3 %) من مجموع افراد العينة الذين يفكرون في تغيير مكان اقامتهم داخل منطقة الدراسة فقد اتضح ان محلة الشرقية هي الاكثر تفضيلاً للإقامة لحوالي (65.8 %) من مجموع أفراد عينة الدراسة ، من بينهم (40.4 %) من محلة الوسط، (32.7 %) من محلة السوق وبقيتهم (26.9 %) من محلة سيدي عبدالطيف.

يليها في الترتيب بناء على افضلية الإقامة المستقبلية محلة سيدي عبدالطيف وذلك من قبل (20.4 %) من مجموع أفراد العينة، من بينهم (43.8 %) من محلة الوسط و (37.5 %) من محلة السوق وبقيتهم (18.8 %) من محلة الشرقية.

وجاءت محلة السوق في الترتيب الثالث حيث فضلها (8.8 %) من مجموع أفراد العينة الذين يفكرون في تغيير مكان إقامتهم داخل منطقة الدراسة أكثر من نصفهم (57.1 %) من محلة الوسط، و(28.6 %) من محلة سيدي عبدالطيف وبقيتهم (14.3 %) من محلة الشرقية. وأخيرا جاءت محلة الوسط في المرتبة الرابعة من قبل (5 %) من مجموع المهاجرين الراغبين في تغيير مكان إقامتهم داخل منطقة الدراسة ثلاثة أرباعهم من محلة السوق وبقيتهم من سيدي عبدالطيف، انظر الجدول رقم (43).

إن ما تجدر للإشارة إليه أن بيانات الجدول المبين لا تعكس درجة تفضيل المحلات الواقعة داخل منطقة الدراسة من قبل أفراد العينة الذين يرغبون في تغيير مكان إقامتهم داخل المنطقة بل وتعكس درجة عدم تفضيلها من قبل أفراد هذه الفئة، في الوقت الذي كانت فيه محلة الشرقية الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية لما يقرب من ثلثي أفراد هذه العينة، احتلت محلة الوسط الترتيب الأول بصفقتها الأقل تفضيلاً مقارنة بغيرها من محلات منطقة الدراسة وذلك لأن (40.5 %) من مجموع أفراد العينة الذين يرغبون في تغيير مكان إقامتهم تمثل هذه المحلة مكان إقامتهم الحالي.

يليها في الترتيب محلة السوق التي يفضلها (8.8 %) فقط من مجموع أفراد الفئة وفي المقابل لوحظ أن (32.9 %) من مجموع أفراد العينة الذين يرغبون في تغيير مكان إقامتهم داخل منطقة الدراسة تمثل هذه المحلة مكان إقامتهم الحالي، أما محلة سيدي عبداللطيف فقد جاءت في الترتيب الثالث حيث لوحظ أن (21.5 %) من مجموع أفراد العينة الذين يرغبون في تغيير مكان إقامتهم تمثل هذه المحلة مكان إقامتهم الحالي، أما محلة الشرقية والتي جاءت في الترتيب الرابع والأخير بناء على سلم عدم التفضيل فقد لوحظ أنها تمثل مكان الإقامة الحالي

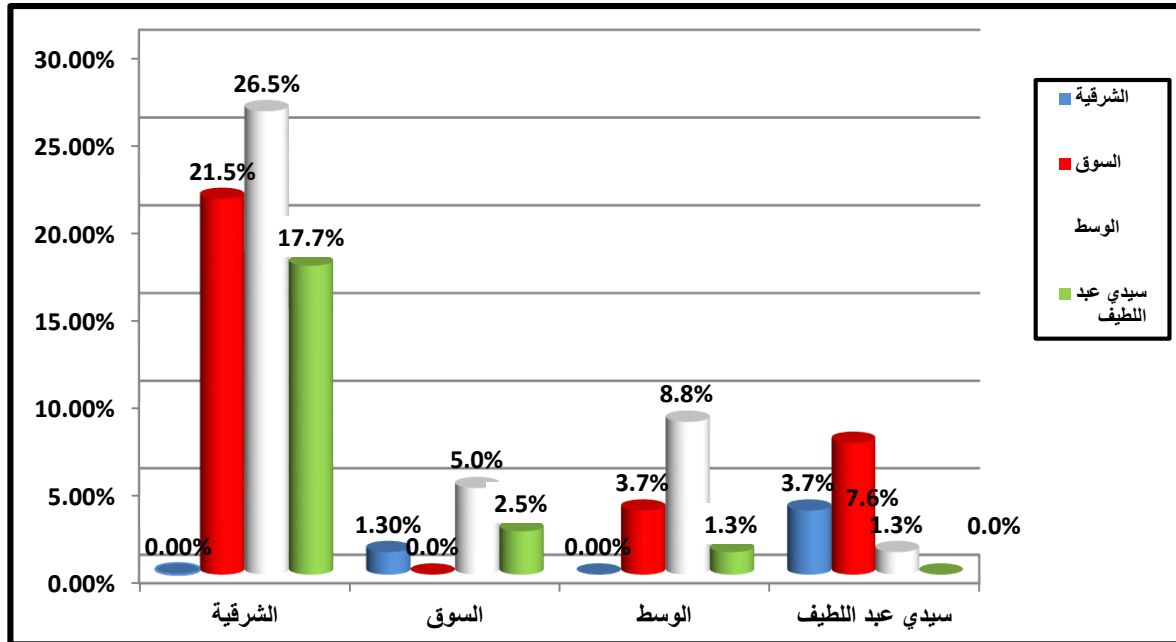
لحوالي (5 %) من مجموع افراد العينة الدين يرغبون في تغير مكان إقامتهم الحالي وهذا بطبيعة الحال يؤكد أنها المحلة الأكثر تفضيلا في منطقة الدراسة مقارنة بمحلات الدراسة الاخرى.

الجدول رقم (43) التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الإقامة المستقبلية لأفراد العينة

المجموع	سيدي عبد اللطيف	الوسط	السوق	الشرقية	الإقامة	المكان المرغوب الهجرة إليه
						مكان الإقامة الحالي
04	03	00	01		ت	الشرقية
5.0	3.7	00.0	1.3		%	
26	06	03		17	ت	السوق
32.9	7.6	3.7		21.5	%	
32	07		04	21	ت	الوسط
40.5	8.8		5.0	26.5	%	
17		01	02	14	ت	سيدي عبد اللطيف
21.5		1.3	2.5	17.7	%	
79	16	04	07	52	ت	المجموع
100.0	20.4	5.0	8.8	65.8	%	

المصدر : إعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (49) التوزيع التكراري والنسبي حسب مكان الإقامة المستقبلية في المدينة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم(43).

مصادر المعلومات عن المنطقة المنتقل إليها :

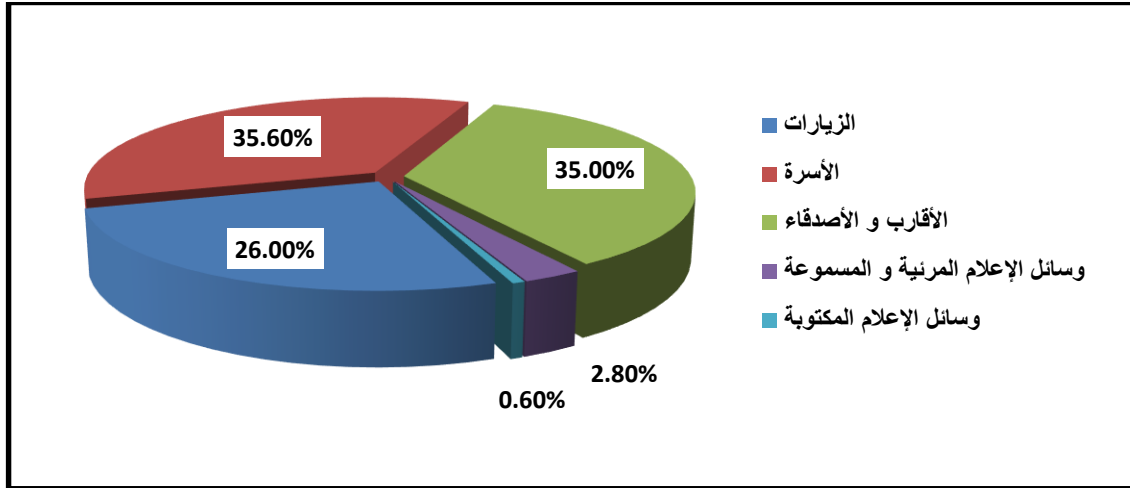
من خلال بيانات الجدول رقم (44) والشكل رقم (50) يتضح أن ما نسبته (35.6%) من أفراد عينة الدراسة مصادر معلوماتهم عن المنطقة التي انتقلوا إليها من الأسرة وأن (35.0%) مصادر معلوماتهم من الأقارب والأصدقاء ومن مصادر معلوماتهم من الزيارات تمثل نسبتهم (26.0%)، وأن (2.8%) مصادر معلوماتهم من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ومن مصادر معلوماتهم من وسائل الإعلام المكتوبة تمثل نسبتهم (0.6%).

جدول رقم (44) التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن المنطقة المنتقل إليها

النسبة المئوية	التكرار	مصادر المعلومات
26.0%	92	الزيارات
35.6%	126	الأسرة
35.0%	124	الأقارب و الأصدقاء
2.8%	10	وسائل الإعلام المرئية و المسموعة
0.6%	02	وسائل الإعلام المكتوبة
100.0%	354	المجموع

المصدر : اعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (50) التوزيع التكراري والنسبي حسب مصادر المعلومات عن المنطقة المنتقل إليها



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (44).

المشاكل التي تعاني منها في منطقتك الحالية

الجدول رقم (45) والشكل رقم (51) يبينان إجابات أفراد عينة الدراسة ومن الجدول نلاحظ

أن نقص الخدمات والمرافق العامة جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة نعم على هذه

السبب يساوي (39.0 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (1.390)،
بانحراف معياري (0.488)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة لهذا السؤال في مجتمع الدراسة
يتراوح بين (1.34 – 1.44).

وجاءت مشاكل التلوث في المرتبة الثانية ، وكانت نسبة الإجابة (نعم) على هذه السؤال
يساوي (31.1 %)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.311)، بانحراف
معياري (0.463)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح
بين (1.26 – 1.36).

وأنت مشاكل أخرى في المرتبة الثالثة ، وكانت نسبة الإجابة (نعم) على هذه السبب يساوي
(29.8 %) ، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.294)، بانحراف معياري
(0.456)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.25 –
1.34).

وجاء عدم توفر طرق ومواصلات جيدة في المرتبة الرابعة ، وكانت نسبة الإجابة (نعم)
على هذه السؤال يساوي (28.8 %)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي 1.288
، بانحراف معياري (0.454)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة
يتراوح بين (1.24 – 1.34).

وأنت الضوضاء والازدحام في المرتبة الخامسة ، وكانت نسبة الإجابة (نعم) على هذه
السبب يساوي (18.1 %)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.181)،
بانحراف معياري (0.385)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة
يتراوح بين (1.14 – 1.22).

وأتى عدم توفر فرص عمل في المرتبة السادسة ، وكانت نسبة الإجابة (نعم) على هذه السؤال يساوي (16.4 %)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.164)، بانحراف معياري (0.371)، وأن (95 %) فترة ثقة لإجابة هذا السؤال في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.13-1.20).

ولهذا فإن غالبية مجتمع الدراسة يرون أن المشاكل التي تعاني منها المنطقة جاء ترتيبها

كالتالي :

1. نقص الخدمات والمرافق العامة.

2. مشاكل التلوث.

3. مشاكل أخرى.

4. عدم توفر طرق مواصلات جيدة.

5. الضوضاء والازدحام.

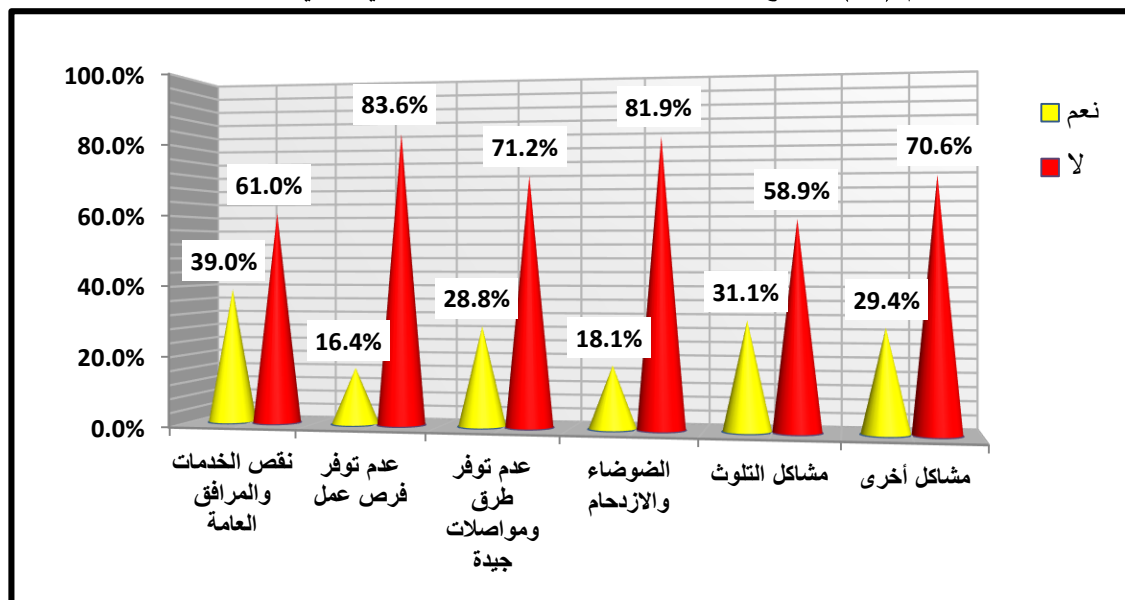
6. عدم توفر فرص العمل .

الجدول رقم (45) آراء عينة الدراسة حول المشاكل التي تعاني منها المنطقة

الترتيب	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	لا		نعم		
	الحد الأعلى	الحد الأدنى			النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1	1.34	1.44	0.488	1.390	61.0	216	39.0	138	نقص الخدمات والمرافق العامة
6	1.13	1.20	0.371	1.164	83.6	296	16.4	58	عدم توفر فرص عمل
4	1.24	1.34	0.454	1.288	71.2	252	28.8	102	عدم توفر طرق ومواصلات جيدة
5	1.14	1.22	0.385	1.181	81.9	290	18.1	64	الضوضاء والازدحام
2	1.26	1.36	0.463	1.311	58.9	244	31.1	110	مشاكل التلوث
3	1.25	1.34	0.456	1.294	70.6	250	29.4	104	مشاكل أخرى

المصدر : إعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم (51) يوضح آراء عينة الدراسة حول المشاكل التي تعاني منها المنطقة



المصدر: من عمل الباحثة استناداً علي بيانات جدول رقم (45).

إختبار فرضيات الدراسة

تم التحقق من صحة الفرضيات التي تم صياغتها في الفصل الأول من خلال الأساليب الإحصائية ومن ثم رفضها أو قبولها، ومن هذه الاختبارات اختبار مربع كاي للاستقلالية، واختبار النسبة، واختبار مربع كاي لجودة التوافق، إضافة لمقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي والمنوال.

الفرضية الأولى :

" يمثل العامل الاقتصادي أكثر العوامل جذباً للمهاجرين نحو المدينة " .

من أجل اختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (ت) حول السؤال (ما أسباب تركك للمنطقة الأصلية) وظهرت النتائج في الجدول رقم (46) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة حول (اختبار الفرضية الأولى للدراسة) ومن الجدول يلاحظ أن ترتيب أسباب ترك المهاجرين لمنطقهم جاءت حسب قيمت متوسطات اجاباتهم ، حيث جاءت في المرتبة الأولى (انخفاض مستوى المعيشة) بمتوسط يساوي (1.763)، وجاء السبب (عدم توفر فرص عمل) بمتوسط يساوي (1.701)، و(عدم توفر خدمات ومرافق جيدة) في المرتبة الثالثة بمتوسط يساوي (1.429)، في المرتبة الرابعة (القرب من الأهل والأقارب والأصدقاء) بمتوسط (1.282)، وفي المرتبة الخامسة (ظروف طبيعية) بمتوسط (1.220).

وبما أن قيمة (ت) المحسوبة لكل الأسباب أكبر من قيمة (ت) الجدوليه عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.645)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد لهذه الأسباب يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة ، مما يشير إلى قبول الفرضية الأولى

لدراسة التي مفادها (يمثل العامل الاقتصادي أكثر العوامل جذباً للمهاجرين نحو المدينة) حيث أن ترتيب عوامل جذب المهاجرين كان ترتيبها الأول والثاني والثالث اقتصادياً ، وهي على التوالي (انخفاض مستوى المعيشة)، و(عدم توفر فرص عمل)، و(عدم توفر خدمات ومرافق جيدة)، أما العاملان الآخران فلا يعدان اقتصاديان وهما (القرب من الأهل والأقارب والأصدقاء)، و(ظروف طبيعية).

الجدول رقم (46) اختبار الفرضية الأولى للدراسة

الترتيب	مستوى المعنوية	قيمة اختبار (ت)	95 % فترة ثقة		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى			
2	0.000	69.760	1.75	1.65	0.459	1.701	عدم توفر فرص عمل
3	0.000	77.849	1.48	1.38	0.496	1.429	عدم توفر خدمات ومرافق جيدة
1	0.000	54.255	1.81	1.72	0.426	1.763	انخفاض مستوى المعيشة
4	0.000	53.521	1.33	1.24	0.451	1.282	القرب من الأهل والأقارب والأصدقاء
5	0.000	55.318	1.26	1.18	0.415	1.220	ظروف طبيعية

المصدر : إعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الفرضية الثانية :

" إن غالبية المهاجرين تراودهم فكرة العودة إلى مناطقهم الأصلية في حال تحسن وضع الخدمات والمرافق العامة بها " .

من خلال التحليل الإحصائي تبين أن نسبة (64.4 %) تراودهم فكرة العودة إلى مناطقهم الأصلية، ومن أجل اختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار (ت) حول السؤال (أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية) وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (50).

الجدول رقم (47) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة حول (اختبار الفرضية الثانية للدراسة) ومن الجدول يلاحظ أن ترتيب أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية جاءت حسب قيمت متوسطات إجاباتهم ، حيث جاءت في المرتبة الأولى (تحسن في المرافق والخدمات العامة في المنطقة) بمتوسط يساوي (1.667)، وجاء السبب (توفر فرص عمل أفضل) بمتوسط يساوي (1.579)، و(رجوع الأهل والأقارب والأصدقاء إليها) في المرتبة الثالثة بمتوسط يساوي (1.395)، في المرتبة الرابعة (أسباب أخرى) بمتوسط (1.316).

وبما أن قيمة (ت) المحسوبة لكل الأسباب أكبر من قيمة (ت) الجدوليه عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.645)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد لهذه الأسباب يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة ، مما يشير إلى قبول الفرضية الثانية للدراسة التي مفادها (أن غالبية المهاجرين تراودهم فكرة العودة إلى مناطقهم الأصلية في حال تحسن وضع الخدمات والمرافق العامة بها) حيث أن ترتيب أسباب التفكير للعودة إلى المنطقة الأصلية ترتبها الأول (تحسن في المرافق والخدمات العامة في المنطقة)، والثاني (توفر فرص عمل أفضل).

الجدول رقم (47) اختبار الفرضية الثانية للدراسة

الترتيب	مستوى المعنوية	قيمة اختبار (ت)	95 % فترة ثقة		الانحراف المعياري للعينة	متوسط العينة	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى			
1	0.000	53.268	1.61	1.73	0.472	1.667	تحسن في المرافق والخدمات العامة في المنطقة
3	0.000	42.991	1.33	1.46	0.490	1.395	رجوع الأهل والأقارب والأصدقاء إليها
2	0.000	48.183	1.51	1.64	0.495	1.579	توفر فرص عمل أفضل
4	0.000	42.649	1.25	1.38	0.466	1.316	أسباب أخرى

المصدر : إعداد الباحثة استناداً علي بيانات الدراسة الميدانية.

الفرضية الثالثة :

يعد عامل القرب المكاني من المدينة الكبرى طرابلس أحد أهم عوامل الجذب إلى مدينة جنزور، وهذا يعني أن حجم الهجرة الوافدة إلى المدينة من المناطق القريبة أكثر من المناطق الأبعد مسافة.

من خلال التحليل الإحصائي تبين أن نسبة المهاجرين القادمين من إقليم طرابلس وما حولها قد شكلت (56.7 %) من إجمالي المهاجرين لمنطقة الدراسة حيث مثلت أعلى نسبة مقارنة بالمناطق الأخرى ، وتليها مناطق جبل نفوسة بنسبة (23.2 %).

ولاختبار الفرضية اجري اختبار مربع كاي لجودة المطابقة ، ووجد أن قيمة الاختبار المحسوبة تساوي (482.305) وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية (05) ومستوى معنوية (0.05) التي تساوي (11.070)، مما يشير لقبول فرضية أن المهاجرين القادمين إلى منطقة الدراسة يتوزعون بنسب مختلفة حسب الأقاليم القادمين منها ، وبما أن إقليم طرابلس جاء في المرتبة الأولى هذا يؤكد قبول الفرضية التي مفادها أن حجم الهجرة الوافدة إلى المدينة من داخل إقليمها أكثر من المناطق الأخرى

الفرضية الرابعة :

هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي والرغبة في الهجرة المستقبلية خارج المدينة.

الجدول رقم (48) يبين اختبار الفرضية الرابعة للدراسة، حيث يتضح أن قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت (59.826)، وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدوليه التي تساوي (7.815)، عند درجة حرية (3) ومستوى معنوية (0.05)، وهي دالة إحصائياً؛ لأن مستوى المعنوية أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أنه هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي والرغبة في الهجرة المستقبلية خارج المدينة، حيث نجد أن نسبة (68.6) من مؤهلهم جامعي لديه الرغبة في الهجرة المستقبلية خارج المدينة ، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة، أي أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي زادت معه الرغبة في الهجرة المستقبلية خارج المدينة.

الجدول رقم(48) اختبار الفرضية الرابعة للدراسة

المؤهل العلمي	الفئة	أمي	تعليم أساسي	تعليم متوسط	تعليم جامعي	المجموع
الهجرة المستقبلية	ت	06	43	73	44	166
لا يرغبون في الهجرة خارج المدينة	%	100.0	82.7	46.8	31.4	46.9
يرغبون في الهجرة خارج المدينة	ت	00	09	83	96	188
	%	00.0	17.3	53.2	68.6	53.1
المجموع	ت	06	52	156	140	354
	%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

مربع كأي = 59.826 درجة الحرية = 03 مستوى المعنوية = 0.000

الفرضية الخامسة :

" إن الأحياء الحديثة داخل المدينة هي الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية من الأحياء الأخرى "

من خلال التحليل الإحصائي تبين أن نسبة من يفضلون الإقامة في (الشرقية) تساوي (56.7%) من إجمالي من أجابوا على سؤال (الأحياء الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية) حيث مثلت أعلى نسبة مقارنة بالمناطق الأخرى.

ولاختبار الفرضية أجري اختبار مربع كاي لجودة المطابقة ، ووجد أن قيمة الاختبار المحسوبة تساوي (68.576) وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدوليه بدرجة حرية (03) ومستوى معنوية (0.05) التي تساوي (7.815)، مما يشير لقبول فرضية أن الأحياء الحديثة داخل المدينة هي الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية من الأحياء الأخرى ، وبما أن منطقة الشرقية جاءت في المرتبة الأولى هذا يؤكد قبول الفرضية التي مفادها أن الأحياء الحديثة داخل المدينة هي الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية من الأحياء الأخرى.

الخاتمة:

إن ظاهرة الهجرة أو حركة الانتقال المكاني للسكان ليست حديثة العهد، فهي تعكس حيوية السكان داخل المنطقة الجغرافية، وتعني الهجرة انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، أو الانتقال داخل المنطقة الجغرافية الواحدة، ويعود هذا الانتقال غالباً إلى عوامل الطرد في مناطقهم الأصلية التي تجبرهم على تغيير أماكنهم بهدف تحسين الوضع المعيشي وتوفير الخدمات.

إن ظاهرة الهجرة في ليبيا برزت منذ اكتشاف النفط، وكانت غالبيتها من الريف إلى الحضر وكان لها أثر واضح في إعادة توزيع السكان فازدحمت المراكز الحضرية بساكنيها بحكم مقومات الجذب التي تمتلكها، وعلى النقيض بالنسبة للمناطق الريفية بحكم عوامل الطرد التي تخيم عليها.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة تسليط الضوء على مدينة جنزور التي أصبحت وجهة تيارات الهجرة الوافدة إليها وذلك بهدف معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك. والتعرف على مقومات الجذب فيها، ودرجة تحقيق الإمكانيات المتاحة فيها على تلبية حاجيات ساكنيها الأصليين والمهاجرين إليها.

ومن خلال البيانات التي تم الحصول عليه تم معرفة أماكن الإقامة الأصلية للمهاجرين ومراحل الطرد فيها، ودرجة رغبتهم في العودة إليها ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم اختبار عينة عشوائية بلغ عددها (378) رب أسرة موزعين على أحياء منطقة الدراسة وتعد توزيع الأسر فيها حسب النسبة والتناسب ومن خلال ما تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية تم الوصول إلى عدد من النتائج وبناء عليها تم تقديم عدداً من التوصيات.

النتائج :

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الحقائق والنتائج وهي: _

1. لعب الموقع الجغرافي للمدينة دوراً كبيراً في اكتسابها أهمية خاصة جعلها منطقة استقطاب للمهاجرين إليها قديماً وحديثاً وذلك بحكم قربها المكاني من أكبر المدن الليبية "طرابلس"إلى جانب وقوعها على الطريق الساحلي الذي يربط شرق البلاد بغربها بالإضافة إلى تربتها الخصبة وشكل تضاريسها المنبسط الذي يسمح بالتوسع العمراني شرقاً وغرباً وجنوباً ناهيك على مناخها المعتدل ، كلها مقومات طبيعية مشجعة علي إختيارها منطقة مفضلة لإقامة ساكنيها واستقطاب غيرهم.

2. كما لعبت المقومات البشرية دوراً كبيراً في منطقة الدراسة وجعلتها منطقة جاذبة للمهاجرين إليها ،فالخدمات التعليمية متوفرة بمراحلها المختلفة الاساسية والمتوسطة والجامعية بالإضافة الى المعاهد العليا شأنها في ذلك شأن الخدمات الصحية المتمثلة في المراكز الصحية الاولى ومركز رعاية الامومة والطفولة ومركز الرعاية الاجتماعية وآخر لرعاية العجزة بالإضافة الى خدمات النقل والمواصلات والكهرباء والمياه كل هذه المقومات لها دور فعال في جذب المهاجرين إليها وتوفر لهم وللقاطنين فيها سبل الراحة ومتطلبات المعيشة اليومية .

3. بما أن اعتبار منطقة الدراسة مفضلة للمقيمين فيها وقادرة على استيعاب غيرهم ، فقد تطور عدد سكانها من (13000) نسمة عام (1954م) الى (100944) نسمة بحلول عام (2006)

م) بمعدل زيادة بلغ خلال نصف قرن من الزمن حوالى (2.29 %) عما كان عليه فى عام (1954م).

4. من خلال البيانات التى توضح تطور عدد السكان على مستوى محلات المدينة خلال الفترة (1973_2006م) أن محلة الشرقية هى الأكثر تفضيلاً من قبل القاطنين فى المدينة سواء اكان المواطنين الاصليين من منطقة الدراسة او المهاجرين اليها، حيث تطور عدد سكانها من (6364) عام (1973) الي (47823) وبزيادة بلغت (41454) نسمة خلال (33) سنة ،تليها محلة الوسط التي بلغ سكانها (5800) نسمة عام (1973م) وصل (29776) نسمة في عام (2006) بزيادة بلغت (23976) نسمة في عام (2006م) مقارنة بمحلة السوق التي لم تتجاوز زيادة عدد السكان فيها (7511) نسمة خلال نفس الفترة ، نفسها الزيادة تقريباً (7455) نسمة في محلة سيدي عبداللطيف.

5. اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أكثر من ثلثي أفراد العينة (68.1%) الذين سبق وأن هاجروا إلى منطقة الدراسة ووقع اختبارهم على أن تكون مكان إقامتهم كانوا من مدينة طرابلس وما حولها ما نسبته (59.3%)، ومن منطقة جبل نفوسة (40.7%) من مجموع أفراد هذه الفئة، باعتبار هذه المناطق مكان ميلادهم أو مسقط رأسهم، فيما شكل بقيتهم (31.9%) من المناطق الأخرى ، من بينهم (17.5%) أفراد العينة القادمون من المنطقة الممتدة من الزاوية وحتى رأس جدير ومن المنطقة الوسطى (6%) ومن المنطقة الجنوبية (4.8%)، وأقل نسبة (2.5%) كانت من أولئك الذين تمثل المنطقة الشرقية مسقط رأسهم، وهذا إن ذل على شيء فإنما يدل على العلاقة العكسية بين المسافة وعدد المهاجرين.

6. تشكل فئة أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35) سنة و (55) سنة ما يقرب من ثلاثة أرباع (74.5%) مجموع أفراد العينة، أما دون ذلك فلم تشكل نسبتهم سوى (9.6%).

7. وفي السياق نفسه لوحظ أن ما يقرب من ثلاثة أرباع أفراد العينة (72.9%) هاجروا إلى منطقة الدراسة خلال الفترة ما بين 1965 - 2004م ، ولم تتجاوز نسبة المهاجرين إليها قبل ذلك (4%).

8. اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن مكان الإقامة الأصلي لبعض أفراد العينة لا يمثل مسقط رأسهم، وهذا بطبيعة الحال يعني أن بعضهم سبق له تغير مكان إقامته الأصلي قبل استقراره بمنطقة الدراسة. نذكر على سبيل المثال أن منطقة طرابلس وما حولها تمثل مكان الإقامة الأصلي لأكثر من نصف 56.7% من مجموع أفراد العينة ولكنها تعد مسقط رأس 40.4% فقط منهم، وهذا يعني أن 16.3% منهم لا يمثل منطقة طرابلس وما حولها مسقط رأسهم، وعلى النقيض لوحظ أن 23.2% من مجموع أفراد العينة يعدون منطقة جيل نفوسة مكان إقامتهم الأصلي مع أنها تمثل مسقط رأس 27.7% من مجموع أفراد العينة وهذا يعني أن 4.5% منهم هاجرت أسرهم إلى هذه المنطقة، فيها مسقط رأسهم مع أنها ليست مكاناً لإقامتهم الأصلية، وهذا ينطبق أيضاً على بعض المهاجرين من المنطقة الغربية والجنوبية والوسطى والشرقية، ما يعني أن بعض أفراد العينة سبقت هجرتهم من مناطق إقامتهم الأصلية أكثر من مرة قبل استفزازهم بمنطقة الدراسة.

9. اتضح من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية أن كلاً من العامل الاقتصادي والعامل الخدمي يمثلان الأسباب الجوهرية الكامنة وراء ترك مكان الإقامة الأصلي والهجرة إلى منطقة الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها

معظم الدراسات السابقة التي سبقت الإشارة إليها، وفي هذا السياق أفاد ما نسبته (70.1%)، من مجموع أفراد العينة أن عدم توفر عمل بمكان الإقامة الأصلي هو السبب الجوهري وعامل الطرد من مكان الإقامة الأصلي، وأفاد أكثر من ثلاثة أرباعهم (76.3%)، أن انخفاض مستوى المعيشة هو السبب في الانتقال، وأشار (42.9%) منهم إلى عدم توفر الخدمات والمرافق الجيدة.

10. اتبثت الدراسة أن مصادر المعلومات غير الرسمية تلعب دوراً أكثر من المصادر الرسمية في حصول متخذي قرار الهجرة على المعلومات التي تكمن وراء قراراتهم في اختبار مكان إقامتهم البديل لمكان الإقامة الأصلي. والدليل على ذلك أن (97.4%) من مجموع أفراد العينة أفادوا بأن مصادر معلوماتهم عن مكان الإقامة الحالي تمثلت في الخبرة الشخصية والأسرة والأقارب والأصدقاء إضافة إلى ذلك لوحظ أن غالبيتهم هاجروا إلى منطقة الدراسة وفقه أصدقائهم وذويهم.

11. أكدت الدراسة أن نسبة عالية من المهاجرين، ما يقرب من ثلثي أفراد العينة، ما نسبته (64.4%)، تراودهم فكرة العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية، وأكثر من ثلاثة أرباعهم بقليل (75.9%) أفادوا بأن توفر فرص العمل وتحسن الخدمات في تلك المناطق تكمن وراء ذلك علماً بأن أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة وهو ما يؤكد قبول الفرضية الثانية، أفادوا بأن هذه الأسباب بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة هي في حد ذاتها جعلت من مناطق إقامتهم الأصلية مناطق طاردة عند انتقالهم إلى منطقة الدراسة.

12. اتضح من البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية أن منطقة الدراسة تمتلك مقومات الجذب لتي جعلت غالبية أفراد العينة (87.6%) أفادوا بأنهم يشعرون بارتياحهم للإقامة فيها في مقابل (12.4%)، أفادوا عكس ذلك، أن ما تجدر إليه الإشارة ان أفراد

العينة الذين أفادوا بارتياحهم للإقامة في منطقة الدراسة يقصدون بذلك في الوقت الحالي لديهم الشعور بالارتياح للإقامة في جنزور، ولكن ذلك لا يعنى بآى حال من الاحوال اعترافاً منهم باختيارهم لها كمكان للإقامة الدائمة، والدليل على ذلك ان عدداً كبير منهم تراودهم فكرة العودة مستقبلاً لمكان اقامتهم الاصلية، ولكن ذلك لم يكن قراراً بالعودة حالياً، إضافة إلى ذلك ثلاثة أرباع أفراد العينة (75.5%)، أفادوا بأن الخدمات بمختلف أنواعها معظمها جيدة وبعضها متوسط في مقابل (24.5%)، فقط منهم أفادوا بأنها دون المستوى. إضافة إلى ذلك لوحظ أن (65.5%) من مجموع أفراد العينة يلتحقون بوظائف عامة في الدولة و(85%) يزاولون أعمالاً حرة.

13. وفي هذا السياق يجدر الإشارة إلى أن مميزات المدينة هي التي دفعت ما يقرب من نصف أفراد العينة (46.9%) إلى عدم رغبتهم في الهجرة المستقبلية خارجها حتى وإن كان أقل من نصف أفراد هذه الشريحة (47.5%) يفكرون في تغيير مكان إقامتهم ولكن في داخل المنطقة، ومن بين المحلات اتضح أن محلة الشرقية تحتل المرتبة الأولى في درجة استقطابها للمهاجرين والدليل على ذلك لوحظ أن ما يقرب من ثلثهم (65.8%) لديهم الرغبة في الانتقال إلى محلة لشرقية، وعلى النقيض احتلت منطقة سيدي عبد اللطيف المرتبة الرابعة والأخيرة من محلات منطقة الدراسة في درجة استقطاب الراغبين في تغيير مكان إقامتهم الحالية ولكنها احتلت الترتيب الثاني في درجة استقطاب الراغبين في تغيير مكان إقامتهم داخل منطقة الدراسة، أما محلتى الوسط والسوق فقد اختلتا المرتبتين الثانية والثالثة بناء على مكان الإقامة الحالية لأفراد العينة على التوالي ولكنها احتلت على التوالي المراتب الأخيرة وما قبل الأخير بناء على نسبة الدين يرغبون في تغيير مكان إقامتهم داخل منطقة الدراسة.

14. من خلال البيانات التي تم الحصول عليها المتعلقة بتقييم أفراد العينة لجودة المقومات بمنطقته اتضح أن ما يقرب من نصف أفراد العينة (49.2%)، أفادوا بأن الخدمات التعليمية متوسطة وبالمثل أفاد (41.2%) منهم بأن الخدمات الصحية متوسطة، و النسبة نفسها (41.2%) أفادوا بأن خدمات الكهرباء متوسطة وفي المقابل أفادوا (47.5%) من مجموع أفراد العينة بأن نوعية المياه وخدماتها جيدة، وبالمثل أفاد (40.7%) بأن الخدمات الهاتفية جيدة، وعلى النقيض أفاد (37.9%)، من مجموع أفراد العينة بأن الطرق والشوارع سيئة أو دون المستوى، وفي السياق نفسه طلب من أفراد العينة الإفادة بالمشاكل والتي تعاني منها منطقة الدراسة حيث أفاد ما يقرب من ثلاثة أرباعهم (72.9%) بعدم وجود أي مشاكل. وأفاد بقيتهم (27.1%) بوجود بعض المشاكل ممثلة في الضوضاء والازدحام والتلوث وعدد منهم أشار إلى عدم توفر في العمل.

15. من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول من عليها من الدراسة الميدانية اتضح قبول جميع الفرضيات التي وضعتها الباحثة صوب عينها للتأكد من درجة مصداقيتها وذلك على النحو التالي:

أ- تم قبول الفرضية الأولى التي تعد بأن العامل الاقتصادي أكثر العوامل التي جعلت من منطقة الدراسة مكان لاستقطاب المهاجرين إليها.

ب- تم قبول الفرضية الثانية والتي مفادها أن غالبية أفراد العينة تراودهم فكرة العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية.

ج- تبت مصداقية الفرضية الثالثة التي تفيد باختلاف نسبة المهاجرين إلى منطقة باختلاف مناطق إقامتهم الأصلية.

- د- أثبت التحليل الإحصائي قبول الفرضية الرابعة التي تبين وجود علامة طردية بين المستوى التعليمي والرغبة في الهجرة المستقبلية خارج منطقة الدراسة.
- ه- من خلال البيانات التي تم الحصول عليها ثبتت مصداقية الفرضية الخامسة التي تفيد بأن الأحياء الحديثة في المدينة تعد الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية من غيرها من الأحياء.

التوصيات:

1. ضرورة اهتمام ذوي العلاقة بتحسين أوضاع المناطق الطاردة لكي تتمكن من المحافظة على استمرار بقاء ساكنيها واستقطاب الدين سبقت هجرتهم منها بالعودة إليها وذلك من خلال المشاريع التنموية لتوفير فرص عمل فيها وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وزيادتها بما يتوافق وعدد سكانها.
2. العمل على تشجيع الهجرة العكسية لمن سبق هجرتهم من أماكن إقامتهم الأصلية وذلك بإيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها تلك المناطق والفضاء على عوامل الطرد الكامنة

وراء هجرتهم منها خاصة وأن (64.4%)، من مجموع أفراد العينة تراودهم فكرة العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية شريطة تحقيق مقوماتها لمتطلبات حياتهم ومستقبل أبنائهم.

3. ضرورة تحسين مستوى الخدمات في منطقة الدراسة خاصة تلك المتعلقة بالطرق والشوارع والخدمات التعليمية والصحية وخدمات الكهرباء.

4. تحسين مستوى الخدمات بمختلف أنواعها في محلي الوسط والسوق غير المفضلين في داخل المدينة بهدف تخفيف الازدحام السكاني في محلي الشرقية وسيدي عبد اللطيف لكي يتمكن القاطنون من جميع محلات منطقة الدراسة من حصولهم على جميع الخدمات اللازمة بدرجة تحول دون تفكيرهم في تغيير مكان إقامتهم من محلة إلى أخرى داخل منطقة الدراسة.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. الفاسي، الحسن بن محمد الوزن، المعروف بليون الأفريقي، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار المغرب الإسلامي منشورات الجمعية المغربية، المغرب، الطبعة الثانية، (1983م).
2. الفائدی، محبوب عطية، علم الاجتماع والمجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، بنغازي، ليبيا، (1992م).
3. الأنصاري، أحمد النائب، نفحات النسرین والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تقديم علي مصطفى المصراطي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الأولى، (1963م).
4. البرعصي، أسامة خير الله علي، العلاقة بين التخطيط الإقليمي وتغير استعمالات الأراضي الحضرية، دراسة تطبيقية لمدينة هون، تحرير: سعد خليل القزيري.
5. البناء، علي، أسس الجغرافيا المناخية والنباتية، دار النهضة العربية، بيروت، (1970م).
6. التليسي، خليفة محمد، معجم معارك الجهاد في ليبيا، (1911م - 1931م)، الدار العربية للكتاب، طرابلس (1980م).
7. التيجاني، أبو محمد عبد الله، رحلة التيجاني في البلاد التونسية والقطر الطرابلسي من سنة (706 - 708هـ)، الطبعة الرسمية، تونس، (1958م).
8. التير، مصطفى عمر، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط3، طرابلس، الجامعة المفتوحة، (1995م).

9. الجديدي، حسن محمد، الزراعة المروية، وأثرها على استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب، الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، (1986م).
10. الجوهري، يسري، وناريمان درويش، الجغرافية البشرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (2005م).
11. الجوهري، يسري، مبادئ جغرافية السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (2001م).
12. الحديثي، طه حمادي، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، (1988م).
13. الخفاف، عبد الله علي، وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، دار الكتب والتوزيع، (2000م).
14. الخفاف، عبدالله علي، الوطن العربي أرضه، سكانه، موارده، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، (2002م).
15. الدعيوسي، أحمد سامر، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أسكندرية، مصر، (2007م).
16. الديناصوري، جمال الدين، جغرافية فزان، دار ليبيا للنشر والتوزيع، ليبيا، (1967م).
17. الزاوي، الطاهر أحمد، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، الناشر دار المحدودة، لندن، الطبعة الأولى، ليبيا، (1984م).
18. الزوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (1999م).

19. السعدي، عباس فاضل، دراسات جغرافية السكان، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، (1988م).
20. الشافعي، عبد المنعم عبد الكريم، المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات، (ترجمة) المجلد العربي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (1966م).
21. الشريف، عبدالرحمن صادق، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، (2002م).
22. الصقار، فؤاد محمد، دراسات في الجغرافيا البشرية، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، الكويت، (1974م).
23. الصقور، صالح خليل، الهجرة الداخلية : الضخ الريفي والتضخم الحضري، اشكالها ودوافعها واثارها على البلدان النامية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2002م).
24. العماري، علي عبد السلام، العجيلي، علي حسين، الإحصاء والإحتمالات النظرية والتطبيق، (فالييتا : منشورات ELGA)، (2000م).
25. العيسوي، فايز محمد، أسس الجغرافية للسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، (2005م).
26. الفائدی، محبوب عطية، علم الاجتماع والمجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، بنغازي، (1992م) .
27. الفراء، محمد، مناهج البحث الجغرافي بالطريقة الكمية، وكالة المطبوعات، الكويتية، الكويت، (1982م).

28. القزيري، سعد سعد، التحضر، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا: الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، (1995م).
29. القصير، عبد القادر، الهجرة من الريف الى المدن، دراسة ميدانية إجتماعية من الريف الى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (1992م).
30. القصير، عبد القادر، أحياء الصفيح، دراسة في علم الاجتماع الحضري مثال: المجتمع المغربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (1993م).
31. الكيخيا، منصور محمد، جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (2003م).
32. مقلبي، امحمد عياد، فصل المناخ، الجماهيرية، دراسة جغرافية، تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة، وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية، للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى سرت، ليبيا، (1995م).
33. المهدي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (1990م).
34. النمى، محمود عبد العزيز، دليل حقائق منطقة جنزور الأثرية، (أمانة التعليم ومصلحة الآثار)، الإدارة العامة للبحوث الأثرية والمحمولات التاريخية طرابلس، ليبيا، (1973م).
35. الهرام، فتحي أحمد، التضاريس والجيومورفولوجيا الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى سرت، ليبيا، (1995م).
36. الهيتي، صبري فارس، جغرافية المدن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، (2002م).

37. إسماعيل، أحمد علي، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، (1993م).

38. أبو العطا، فهمي هلال هلال، الطقس والمناخ، دراسة في طبيعة الجو وجغرافية المناخ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (1970م).

39. أبو العينين، حسن سيد أحمد، أصول الجغرافيا المناخية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (1985م).

40. أبو خشيم، إريك عبد العزيز، "فصل الغلاف الحيوي"، الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيزي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، (1995م).

41. أبو لقمة، الهادي مصطفى، الانفجار السكاني دراسة في جغرافية السكان، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، (1993م).

42. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية الحضر دراسة منهجية تحليلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (2005م).

43. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، (1997م).

44. أبو عيانة، فتحي محمد، سكان الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، (1980م).

45. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، (1986م).

46. أبو عيانة، فتحي محمد، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (1986م).
47. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، (2002م).
48. أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (1985م).
49. بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، (1977م).
50. الدرويش، بشير محمد عاشور، المهدي الطاهر غنية، البهلول عمر شلابي، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية الأسس والمفاهيم والمناهج، (طرابلس : المكتب الوطني للبحث والتطوير)، (2005م).
51. تشاو، لنكون، الإحصاء الإداري، تعريب عبد المرضي حامد عزام، (الرياض : دار المريخ) (2004م).
52. جابر، محمد مدحت، جغرافية العمران (الريفي والحضري)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (2006م).
53. جودة، حسنين جودة، الجغرافيا المناخية والحيوية مع التطبيق على مناخ ونبات أوروبا وآسيا وأفريقيا ومناخ ونبات العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (2003م).
54. جودة، حسين جودة، أبو عيانة، فتحي محمد، قواعد الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1986م).
55. جودة، محفوظ، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، (عمان : دار وائل) (2008م).

56. حسين، يحي عباس، مبادئ الجغرافية الطبيعية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط1، (2001م).
57. حمدان، جمال، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، (1977م).
58. خلف الله، رمضان عريبي، حركة القوة العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، (1983م).
59. زيدان، علي أحمد، التخطيط العمراني ومخططات المدن بين الواقع والتشريعات، تحرير: سعد خليل القزيري، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، منشورات العمارة، الطبعة الأولى، (2006م).
60. صادق، دولت أحمد، الشرنوبى، محمد عبدالرحمن، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (1969م).
61. طريح شرف، عبد العزيز، الجغرافيا المناخية والنباتية، ط11، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، (1985م).
62. طريح شرف، عبد العزيز، جغرافيا ليبيا، الطبعة الثالثة مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية، مصر، (1996م).
63. طشطوش، سليمان محمد، أساليب المعاينة الإحصائية، عمان : دار الشروق، (2001م).
64. عامر، ماجدة إبراهيم، "النمو السكاني" في دراسات في سكان ليبيا، (تحرير) سعد خليل القزيري، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، (2003م).
65. عبد الحكيم، محمد صبحى، غلاب، محمد السيد، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، مصر، (1998م).

66. عبد الحميد، سعد زغلول، شعيره، محمد عبد الهادي، ماء الموائد، العياشي، الرحلة ليبيا، طرابلس وبرقة، ومنشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، (1977م).
67. عبد الرحيم، مرزوق، الهجرة الريفية الحضرية في الجمهورية العربية المتحدة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، (1971م).
68. عبد السهاونة، فوزى، سمحة، موسى عبوده، جغرافية السكان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، (2003م).
69. عبد المعطي، عبد الباسط، الهجرة الريفية الحضرية في مصر، تحليل تاريخي ومعاصر، الطبعة الأولى، معهد الاتحاد العربي، بيروت، لبنان، (1990م).
70. شرف عبد العزيز طريح ، جغرافية ليبيا، ط3، مركز الإسكندرية للكتاب 1996م.
71. عمورة، علي الميلودي، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1998م).
72. عياش، عبد الإله قطب، وإسحاق، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت، (1980م).
73. عيسى، محمد طلعت، البحث ومناهجه، القاهرة، مصر، (1963م).
74. غلاب، محمد السيد، الجوهري، يسري، جغرافيا الحضر، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، (1991م).
75. غنيم، عثمان محمد، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري إطار جغرافي عام، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، (2001م).

76. فايد، يوسف عبد المجيد، جغرافية المناخ والنبات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
77. كورو، فرانيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا، (1971م).
78. لطفي، عبد الحميد، علم الاجتماع، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (1981م).
79. محمود، أحمد على، دراسات ديموغرافية مقارنة تطبيقية، منشورات اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، (2006م).
80. مصيلحي، فتحي محمد، جغرافية الخدمات الإطار النظري وتجارب عربية، المنوفية، مطابع جامعة المنوفية، مصر، (2001م).
81. نجاتي، محمد عثمان، الإدراك الحسي عند ابن سينا، دار المعارف بمصر القاهرة، (1961م).
82. نعمان، شحاتة، علم المناخ (الجامعة الأردنية، مطبعة النور النموذجية، الطبعة الثانية، عمان، (1983م).
83. يسري الجوهري، وناريمان درويش، الجغرافية البشرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، (2005م).
84. عبد العزيز، محمد، العلاقات المائية ونظم الري، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، (1998م).

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. الاديشوش، رجب مفتاح ،" التدهور البيئي في شمال غرب سهل الجفارة بليبيا، مؤثر وإمكانية علاجه " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، (2000م).
2. النمروذ، خيرية علي محمد، التوزيع المكاني واتجاه النمو السكاني في منطقة جنزور، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة طرابلس، قسم الجغرافيا، (2004م).
3. البريكي، سمية الشارف، الهجرة الداخلية إلى منطقة حي الأندلس أسبابها وآثارها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2005م).
4. البوسيفي، المختار محمد عمر، نشأة مدينة جنزور ووظائفها، دراسة في جغرافية المدن رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الزاوية،ليبيا، (2002م).
5. الجوهري، رفعت إبراهيم، هجرة العقول المصرية وعلاقتها بالتنمية في مصر، دراسة ميدانية لدوافع هجرة العقول المصرية إلى الولايات المتحدة، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، فرع البنات، (1982م).
6. الحاتمي، عبد الرزاق علي رجب، النشاط البشري وعلاقته بالوضع المائي في منطقة القربولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السابع من أبريل سابقاً.
7. الشيباني، معمر حسين ، الأمطار وأثرها على الموارد المائية والزراعية بشمال غرب ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة طرابلس)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2004م).

8. الشتيوي، فتحية محمد، هجرة الكفاءات المحلية إلى طرابلس الكبرى للفترة من (1973م إلى 2005م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الفاتح، قسم الجغرافيا، (2006م).
9. الشيخ، أحمد أحمد، الأرصاد الجوية، منشورات كلية التربية، جامعة المنصورة- مصر، (2004م).
10. العقاد، يوسف محمد فرحان، واقع التنمية المكانية في مدينة سبها وعلاقتها بهجرة السكان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قار يونس، بنغازي.
11. العماري، محمد مختار، التغيرات السكانية في مدينة بنغازي خلال الفترة (1954م- 1984م)، دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة الإسكندرية، 1997م.
12. العياطي، سميرة محمد، أفضليات الإقامة المستقبلية لسكان الهضبة بطرابلس رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية التربية، قسم جغرافيا، (1996م).
13. الفلاح، نجاه عياد، التفضيل المكاني لسكان مدينة زوارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2004م).
14. الكيلاني، فتح الله خليفة، التباين المكاني في مستويات المعيشة داخل منطقة البطنان، دراسة في جغرافية التنمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2004م).
15. المصباحي، نعيمه صالح، انعكاسات النمو الحضري لمدينة طرابلس على مدى توازن توزيع سكان المدينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الفاتح ، طرابلس، قسم الجغرافيا، (2005م).

16. أبو لقمة، نوال علي حسين، النمو السكاني وأثره علي استهلاك المياه الجوفية في منطقة الزاوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، (2003م).
17. بن دابة، صلاح إبراهيم موسى، مدينة طبرق ودور إمكانياتها المتوفرة في استقطاب المهاجرين إليها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، (2008م).
18. توفيق صالح رشوان، العوامل المتحكمة في حركة الكثبان الرملية والآثار الناجمة عنها في إقليم جالو، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة قاريونس، (2004م).
19. حسين، عبد الحكيم، الهجرة الداخلية من شعبية غريان وإليها (أسبابها والآثار المترتبة عليها) من (1954م - 1995م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السابع من أبريل، قسم الجغرافيا، (2001م).
20. بسيوني، زاهران، المناخ واثرة على استهلاك مياه الري في محافظتي البحيرة وأسيوط "دراسة مقارنة في المناخ التطبيقي"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية البنات، جامعة عين شمس، (2002م).
21. عبدالعالي، مفيدة علي، الهجرة من مدينة ترهونة وإليها أثارها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة المرقب، قسم الجغرافيا، شعبة الدراسات العليا، (2007م).

22. موسى، محمد عيد، المناخ وأثره على المحاصيل الزراعية الرئيسية بين

فرعي دمياط ورشيد، "دراسة في مناخ التطبيق"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)،

كلية الآداب، جامعة الزقازيق - فرع بنها، (2003م).

23. انويجي، عبدالباسط مفتاح، الأمن المائي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة،

قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2004م. .

ثالثاً: البحوث والمقالات والتقارير:

1. احتيوش، عمران سالم، النمو السكاني والتوسع الحضري في العالم وليبيا، بحث مقدم إلى

ندوة التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، بنغازي، (1992م)، "تحرير" سعد خليل

القيصري، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، ليبيا، (1994م).

2. المذكرة التوضيحية لقانون التخطيط العمراني بالجمهورية، مصلحة التخطيط العمراني،

(2002م).

3. إدارة التوثيق والمعلومات مصلحة الأحوال المدنية، جنزور، بيانات غير منشورة، سنة

(2002م).

4. إسماعيل، عبد الفتاح عز الدين، تيارات الهجرة الداخلية لمحافظة القاهرة، مصر ، بحوث

ودراسات، العدد 66، (2003م).

5. أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان،

(1973م).

6. أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الهجرة الداخلية، (1973م - 1979م) طرابلس، ليبيا.
7. أمانة التخطيط، مصلحة لإحصاء والتعداد، النتائج لنهائية لحصر القوي العاملة، بلدية الزهراء عام (1980م).
8. أمانة المرافق، مؤسسة بولسيرفس فاديكو، جنزور، المخطط الشامل (2000م)، التقرير النهائي.
9. شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.
10. شوكت، علي إحسان، زائد، محمود، الانحراف في نمط استخدامات الأرض في مدينة الخمس، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الجغرافي الثامن المنعقد في الخمس، (2003م)، نقلاً عن أبو حمرة، الأبعاد الجغرافية لتنفيذ مخطط زليتن، ليبيا.
11. شوكت، علي إحسان، التخطيط الإقليمي والتنمية القومية، المعهد القومي للتخطيط، (1984م)، نقلاً عن أبو حمرة، الأبعاد الجغرافية لتنفيذ مخطط مدينة زليتن، ليبيا.
12. عبد الإله أبو عياش، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، (1979م).
13. عبد ربه، عبد الفتاح الششتاوي، الهجرة الريفية والنمو الحضري في مدينة الشرق الأوسط - مع دراسة إحصائية لسكان مدينة البيضاء، مجلة العلوم الإنسانية، زليتن، العدد الأول، (1989م).
14. عيسى حمد الفارسي، المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، (2004م).

15. فرج صالح عبد الرحمن، محمد فيصل الصغير، البيئة والإنسان، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، مطابع إديتار، (2004م).
16. كشيدان، الهادي، مذكرات نظريات الانتقال السكاني داخل المنطقة الحضرية الواحدة، قسم الجغرافية جامعة الفاتح (2001م).
17. كشيدان، الهادي سالم، العلاقة بين نمو السكان ومشكلة نقص المياه في مدينة طرابلس، الندوة التي نظمتها بلدية طرابلس، ليبيا، (1992م).
18. مرزوق عبد الرحيم، الهجرة الريفية الحضرية في الجمهورية العربية المتحدة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، (1971م).
19. مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية، الكتب التفسيرية، لوحة طرابلس، ليبيا، (1975م).
20. مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية، لوحة طرابلس، كتب التفسير، (1975م).
21. وزارة التخطيط والتنمية مؤسسة وإنتاج العالمية، تقرير جرد منطقة طرابلس، القسم التاسع، عن منطقة جنزور سنة (1966م).
22. وزارة الصناعة والثروة المعدنية، دليل عام منشآت الصناعة التحويلية، (1975م).

رابعاً: المراجع الانجليزية:

1. **Naguib, M.K., (1970):** Precipitation in U. A. R. in Relation to different Symoptic patterns, Meteorological Department, vol. No. 2, Cairom, p. 218.

الأكاديمية الليبية
طرابلس - ليبيا
مدرسة العلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا
شعبة الدراسات الجغرافية

استمارة استبيان للبحث بعنوان:

المقومات المتاحة في مدينة جنزور ودورها في استقطاب الوافدين إليها

أخي الكريم:

إن الهدف من إجابتك على هذه الأسئلة هو مساعدة الباحثة في معرفة الإمكانيات المتاحة للمدينة، ومدى قدرتها على جذب الوافدين إليها، كما نفيديكم بعدم استعمال هذه البيانات خارج نطاق الأغراض العلمية، لذا نأمل تعاونكم معنا.

شاكرين لكم ذلك مقدماً

الباحثة: ناجية

1- مكان الميلاد:.....2- العمر:.....

2- في أي سنة هاجرت إلى المدينة:.....

3- الحالة الاجتماعية قبل هجرتك والحالة الاجتماعية الحالية

عزب ☐ متزوج ☐ عزب ☐ متزوج ☐

مطلق ☐ أرمل ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- المستوى التعليمي قبل هجرتك المستوى التعليمي الحالي

أمي ☐ تعليم أساسي ☐ أمي ☐ تعليم أساسي ☐

تعليم ☐ متوسط ☐ تعليم عال ☐ تعليم ☐ متوسط ☐ تعليم عال ☐

5- الدخل الشهري للأسرة قبل هجرتك الدخل الشهري الحالي

- أقل من 150 ☐ - أقل من 150 ☐

- 150 أقل من 300 ☐ - 150 أقل من 300 ☐

- 300 أقل من 450 ☐ - 300 أقل من 450 ☐

- 450 أقل من 600 ☐ - 450 أقل من 600 ☐

☐

600 فأكثر - 600 فأكثر

- 6- ما المنطقة التي كنت تسكن فيها؟:.....
- 7- ما أسباب تركك للمنطقة الأصلية؟ رتب حسب الأهمية
- عدم توفر فرص عمل.....1-
- عدم توفر خدمات ومرافق جيدة.....2-
- انخفاض مستوى المعيشة.....3-
- القرب من الأهل والأقارب والأصدقاء.....4-
- ظروف طبيعية.....5-
- غير ذلك.....
- 8- مكان الإقامة الحالي في المدينة اسم الحي:.....
- 9 هل أنت مقيم فيه بشكل دائم؟..... بشكل غير دائم.....
- 10- عندما هاجرت إلى المدينة هل كنت؟

بمفردك. مع أهلك برفقة الزوجة

برفقة الزوجة والأبناء. برفقة أصدقاء من المنطقة الأصلية

11- العمل الذي كنت تزاوله قبل هجرتك.....العمل الحالي؟

12- نوع السكن قبل مجيئك للمدينة؟

منزل شعبي منزل دور واحد منزل دورين

فيلا كوخ شقة

13- نوع السكن الحالي؟

☐

منزل دورين

☐

منزل دور واحد

☐

منزل شعبي

☐☐☐

فيلا

كوخ

شقة

14- صفة الحيازة للسكن الحالي

☐

إيجار

☐

مشترك

☐

خاص.

15- هل تراودك فكرة العودة للمنطقة الأصلية التي هاجرت منها

☐

لا

☐

نعم...

16- إذا كانت الإجابة (نعم) رتب حسب الأهمية؟

- تحسين في المرافق والخدمات العامة في المنطقة.....1-
- رجوع الأهل والأقارب والأصدقاء إليها.....2-
- توفر فرص عمل أفضل.....3-
- غير ذلك اذكر.....

17- إذا كانت الإجابة (لا) رتب الأسباب حسب الأهمية

- نقص الخدمات والمرافق بالمنطقة.....1-
- معارضة الأسرة لقرار العودة.....2-

- أسباب تتعلق بالعمل.....3.....
- عدم توفر منزل هناك.....4.....
- غير ذلك أذكر.....

18- هل الخدمات التعليمية في المدينة جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

19 هل الخدمات الصحية في ☐ المدينة؟جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

20- هل خدمات الكهرباء في المدينة؟ جيدة. ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

21- هل الطرق والشوارع في المدينة؟ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

22- هل الخدمات الهاتفية في المدينة؟جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

23- هل نوعية المياه في المدينة؟ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

24- ما مصدر المياه؟ بلدية ☐ بئر خاص ☐ تقوم بشرائها ☐

☐☐

لا

25- هل تمتلك وسيلة نقل؟.....نعم.

26- ما نوعيتها؟.....(.....)

27- هل الحقائق والمصائف والمنتزهات وأماكن الترفيه في المدينة؟

☐☐☐

سيئة

متوسطة

جيدة

28- ما هي درجة ارتياحك في منطقة سكنك الحالي؟

☐☐☐☐

غير مرتاح جداً

غير مرتاح

مرتاح جداً

مرتاح

29- إذا كان الإجابة مرتاح ما أسباب هذا الارتياح حسب الأهمية؟

1.....2.....3.....

30- إذا كانت الإجابة غير مرتاح فما الأسباب وراء عدم الارتياح حسب الترتيب؟

1.....2.....3.....

31- إذا أُتيحت لك فرصة الانتقال داخل المدينة ما الأحياء الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية؟

اسم الحي.....سبب التفضيل

-

-

..... -

32- ما هي المصادر التي زودتك بمعلومات عن هذا الحي؟

الزيارات الأسرة الأقارب والأصدقاء

وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وسائل الإعلام المكتوبة

33- في حال أتاحت لك فرصة الانتقال خارج المدينة فما المناطق الأكثر تفضيلاً للإقامة المستقبلية؟

اسم المنطقة.....سبب التفضيل

.....-

.....-

.....-

34- ما هي مصادر المعلومات التي زودتك بمعلومات عن هذه المنطقة التي

ستنقل إليها؟

الزيارات الأسرة الأقارب والأصدقاء

وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وسائل الإعلام المكتوبة

35- هل هناك مشاكل تعاني منها في منطقتك الحالية؟

- نقص الخدمات والمرافق العامة

- عدم توفر فرص عمل.....

☐

- عدم توفر طرق ومواصلات جيدة.....

☐

- الضوضاء والازدحام.....

☐

- مشاكل التلوث.....

☐

- غير ذلك.....

المعدلات السنوية والشهرية والمعدلات الفصلية لدرجة الحرارة منطقة جنزور خلال الفترة (1973 م-2003م)

المعدل السنوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر السنة
20.6	14.9	17.6	24.3	27	27.3	29.5	26.5	23.5	18.2	14.5	12.6	12.3	1973
20.2	13.7	16.6	22.2	26.3	26.3	25.7	26.5	23	18.9	15.5	14.2	13.6	1974
20.3	15.7	17.7	22	27.3	27.2	25.9	24.6	22.5	19.1	16.2	13	11.6	1975
19.8	15	16.6	22.7	26	27.7	26.7	23.9	21.2	17.5	13.9	13.8	12.8	1976
20.4	14.7	16.3	23.3	25.2	27.7	26	25.3	20.5	17.6	17.5	16	15.8	1979
19.6	12.9	19.4	22.3	25.3	26.6	25.1	24.4	21	17.2	15.8	13.6	12.6	1980
20.4	15.8	17.1	23.6	26.3	27.3	26.4	26.3	22.3	19.3	17.6	12.8	11	1981
20.9	13.5	18.3	23.6	27.9	28.9	28.6	26.3	21	19.2	15.5	13.8	14.5	1982
20.4	13.3	19.6	22.4	27.5	28.6	27	24.1	22.3	18.7	15.4	13.7	12.2	1983
20.1	13.8	19	22.8	26.6	28	25.4	23.6	23.7	17.4	15.5	13	12.6	1984
20.6	14.9	20	22.1	24.7	26	27	26.3	22.8	19.3	15.5	16	13.1	1985
20.3	13.2	16.9	22.8	26.6	28.4	26.7	24.5	21.5	19.4	16.5	15	12.8	1986
21	16.7	18.4	25.4	27.4	28.9	28.7	25.9	20.8	18	14.4	14.4	13.4	1987
21.3	12.6	18.5	24.9	26.4	28.2	28	26.8	25.5	19.4	16	14.8	14.8	1988
20.9	17.5	20.1	22.5	28.8	28.2	26.4	24.8	21.6	19.7	16.3	13.5	12.5	1989
20.4	13.6	19.4	27.4	29	27.1	27.3	26.9	22.5	20.4	16.3	15.3	14.3	1990
20.4	13	18.4	25.7	27.6	27	26.9	24.5	19.4	17.3	18	14	12.8	1991
20.5	15	19.3	26.5	26.9	27.3	25.8	25.2	20.4	18.8	15.7	13.4	12	1992
21.2	15.1	20	25.5	27.9	27.9	27.9	26.3	23	18.7	15.6	13.4	13	1993
21.4	14.3	19.5	23.8	28.7	29.4	27	25.7	24.1	18.4	16.7	14.8	14.6	1994
21.1	16.3	18.4	22.3	28.1	29.9	27.7	26.5	22.7	18	16.3	15.4	11.8	1995
21.4	16.9	19.2	22.2	28	30.1	28.1	24.6	23.2	19.3	16.5	14	15.6	1996
21.5	15.4	19.3	23.8	26.6	29.2	29.4	29.3	22.8	17.7	14.9	14.5	15.2	1997
21.2	14.1	17.8	24.3	28	28.3	27.5	27.5	22.5	21.4	15.1	14.8	13.9	1998
22.2	14.9	19.7	26	28.7	30.9	27.7	29.1	25	20.3	17.3	13.1	14.6	1999
21.4	16.9	20.2	23.7	27.5	27.8	28	24.9	24.6	20.7	17	13.5	12.1	2000
22	14.7	20.6	25.7	28.9	28	28.4	25.2	24.6	18.9	19.8	14.9	15.2	2001
21.9	15.3	20	23.6	28.3	29.8	29.8	26.1	24.3	20.2	17.9	15.6	12.8	2002
22.1	15.2	21.4	27.3	28	29.7	30.6	26.8	23.2	20.1	15.1	13.2	14.9	2003
20.8	14.7	19.4	23.9	27.2	28.1	28.3	25.8	22.6	18.3	16.1	14.1	13.3	المعدل الشهري

المصدر: من تجميع الباحثة استناداً إلى بيانات المركز الوطني للأرصاد، طرابلس، 1973 م - 2003م.

المعدلات الشهرية والسنوية لدرجة الحرارة العظمى بمدينة جنزور خلال الفترة (1973 م -

.....(2003م)

المعدل السنوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر السنة
22.7	20	22.2	29.9	32.1	32	34.9	34.9	29.1	23.1	18.9	16.7	16.7	1973
25.1	16.9	22	26.6	31.1	31.2	30.7	31.7	29	24.1	20.8	19.5	17.7	1974
25	19.8	22.5	26.9	32.1	31.9	30.7	29.6	27.7	23.9	22	17	16.4	1975
24.6	20.4	31.3	28.2	31.2	33.3	31.8	28.7	25.8	23.2	17.6	17.1	16.9	1976
22.6	19.3	20.4	29.1	29.2	32.3	30.3	30.3	24.8	22.2	22.4	20.5	20.7	1979
21.1	16.8	23.5	26.6	29.8	31	29.7	29	26.2	21.6	20.2	18.2	17.7	1980
25	20.9	21.4	28.4	30.8	31.8	30.6	31.3	27.7	23.8	22.5	17.2	14.2	1981
25.5	17.6	22.6	27.8	32.8	33.5	33.6	33.5	25.9	23.4	20	18.4	19	1982
27.8	17.8	23.8	26.6	30.3	33.4	31.9	28.7	27.7	23.7	20.3	18.6	15.6	1983
24.9	17.9	24.1	27.3	31.2	32.5	29.9	28.1	29.5	22.5	19.9	17.7	17.6	1984
25.4	19.6	25	26.5	28.9	31.2	31.7	31.7	27.7	24.5	20.2	20.9	17.2	1985
24.8	16.8	20.9	27.5	30.8	32.9	31	29.1	25.9	24.7	20.7	19.9	17.4	1986
25.6	21.1	22.7	30.1	32.1	33.4	34	30.6	25.4	22.7	18.4	18.8	18.1	1987
23.8	16.1	23	29.9	30.6	32.4	32.6	31.5	30.9	24.2	20	19.2	19.3	1988
25.5	22.5	25.3	26.5	33.4	32.4	30.6	29	26.2	24.3	20.7	18.3	17.1	1989
25.9	17.8	23.5	32.5	33.9	30.7	31.6	31.9	26.5	25	20.9	19.9	17.7	1990
24.7	16.6	23.6	30.4	32.4	31.4	31.3	28.5	23.5	21.6	23	18.5	16.6	1991
25	20	23.7	32	30.4	31.6	29.8	30.2	24.5	23.5	20.8	17.6	16.8	1992
25.7	19.3	24	30.9	32.9	32.5	32.3	30.9	28.2	23.6	19.9	17.6	17.2	1993
25.9	18.9	23.8	28.2	33.3	33.8	30.8	30.2	29.5	22.9	21.2	20.4	18.5	1994
25.5	20.7	22.7	26.3	32.1	34.4	31.8	30.9	27.6	22.8	20.3	20.3	16.4	1995
25.8	21.5	23.8	26.9	31.9	34.8	32.8	28.3	28.1	23.7	20.5	17.9	19.7	1996
25.7	19.8	23.8	27.8	30.5	33.1	34.5	34.5	27.5	21.5	18.6	18.8	19.6	1997
23.4	17.8	22.2	28.2	32.6	32.3	31.8	32.5	26.9	26.9	19.3	18.8	18.2	1998
26.6	19	23.4	30.2	32.7	35.3	31.6	33.9	30	25.7	21.8	17.5	18.2	1999
25.8	21.6	25.1	28	31.6	32.2	32.5	28.8	28.9	25.3	21.8	17.4	16.4	2000
24.1	18.2	24.7	30.1	33.3	32	33.9	29.7	29.3	23	25.1	19.6	19.9	2001
26.5	19.8	24.7	38.5	33.1	34.1	34.2	31.3	29.4	23	21.1	20.3	17.1	2002
26.3	19	26.1	31.8	31.6	33.8	34.8	30.8	27.7	24.8	19.1	17.1	19.3	2003
24.9	17.7	23.3	28.6	31.6	32.6	31.9	30.5	25.6	22.8	18.5	18.6	17.6	المعدل الشهري

المصدر: من تجميع الباحثة استناداً إلى بيانات المركز الوطني للأرصاد، طرابلس، 1973م - 2003م.

المعدلات الشهرية والسنوية لدرجة الحرارة الصغرى بمدينة جنزور خلال الفترة (1973 م -

.....(2003م)

المعدل السنوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر السنة
15.7	9.7	12.9	18.7	21.8	22.5	24	21.1	17.9	13.3	10.2	8.6	7.9	1973
15.4	10.4	11.2	17.8	21.5	21.3	20.7	21.3	17	13.7	11.7	8.9	9.6	1974
15.5	11.5	12.9	17.2	22.4	22.5	21.1	19.6	17.2	14.3	10.5	9.1	8.7	1975
15	9.7	11.9	17.2	20.9	22	21.5	19	16.6	11.8	10.2	10.5	8.7	1976
15.8	10	12.1	15.7	21.1	23.1	21.6	20.2	16.2	12.9	12.7	11.4	10.9	1979
15.1	9	15.2	17.9	20.8	22.2	20.5	19.8	15.8	12.8	11.5	9.1	7.6	1980
15.8	10.6	12.8	18.8	21.8	22.8	22.2	21.2	16.8	14.8	12.7	8.5	7.7	1981
16.3	9.3	14	19.4	22.9	24.3	23.5	21.2	16.1	14.9	11	9.2	10.1	1982
15.6	8.8	15.4	18.2	21.6	23.8	22	19.5	16.8	13.7	10.6	8.9	8.9	1983
15.3	9.6	14	18.2	21.9	23.5	20.8	19	17.8	12.3	11.2	8.4	7.7	1984
15.9	10.2	14.9	17.7	20.4	22.4	22.2	20.9	17.9	14.1	10.8	11	9.1	1985
15.8	9.5	12.9	18	22.3	23.8	22.4	19.9	17.1	14.1	12.4	10.1	8.2	1986
16.4	12.2	14	20.6	22.6	24.4	23.3	21.1	16.1	13.3	10.5	10.1	8.7	1987
16.8	8.9	14	19.8	22.2	24	23.4	22.1	20	14.6	11.9	10.5	10.4	1988
16.4	12.4	14.9	18.4	24.1	23.9	22.2	20.6	17	15	12	8.8	8	1989
17.2	9.3	15.2	22.2	24	23.5	23	21.9	18.5	15.7	11.8	10.7	10.9	1990
15.9	9.8	13.1	20.9	22.7	22.6	22.4	20.4	15.3	13	12.9	9.4	9.1	1991
15.8	9.9	14.9	20.9	22.2	22.9	21.8	20.1	16.2	14	10.7	9.3	7.2	1992
16.5	10.8	16	20.1	22.8	23.3	23.5	21.6	17.8	13.8	11.2	9.3	8.7	1993
16.8	9.7	15.1	19.3	24.1	25	23.2	21.2	18.6	13.9	12.1	9.2	10.7	1994
16.1	11.8	14	18.2	24	25.3	23.5	22.1	17.7	13.1	12.2	10.5	7.2	1995
17	12.2	14.5	17.5	24	25.3	23.4	20.8	18.2	14.8	12.5	10	11.4	1996
17.1	10.9	14.7	19.7	22.7	25.2	24.8	24.1	18.1	13.8	11.2	10.2	10.8	1997
16.8	10.5	13.2	20.3	23.4	24.2	23.2	22.5	18.1	15.8	10.9	10.7	9.6	1998
17.8	10.8	15.9	21.7	24.6	26.5	23.8	24.2	19.9	14.8	12.7	8.7	10.9	1999
17	12.1	15.2	19.4	23.4	23.4	23.5	21	20.3	16.1	12.2	9.6	7.8	2000
17.6	11.1	16.5	21.2	24.4	24	22.9	20.7	13.9	14.7	14.5	10.5	10.5	2001
17.3	10.8	15.3	18.6	23.5	25.5	25.4	20.8	19.2	15.5	14.5	10.9	8.5	2002
17.9	11.3	16.7	22.8	24.4	25.5	26.4	22.7	18.9	15.3	11	9.3	10.5	2003
16.3	10.4	14.2	19.2	22.7	23.7	22.8	21	17.6	14.1	11.7	9.6	9.1	المعدل الشهري

المصدر: من تجميع الباحثة استناداً إلى بيانات المركز الوطني للأرصاد، طرابلس، 1973م - 2003م.

المعدل الشهري والسنوي لسرعة الرياح خلال الفترة من (1973م - 2003م)

المعدل السنوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر السنة
5.2	5	4.4	4.4	4.3	4.9	3.8	5.8	5.4	6.2	6.3	6.5	5.5	1973
4.3	3.8	3.5	5.1	3.8	3.6	3.6	4.2	4.3	6	6.5	3.6	4.3	1974
4.4	2.8	3.5	3.3	3.8	4.1	3.9	5.8	6.2	6	5.4	4.3	4	1975
3.9	3.5	3.9	4.1	3.8	3.6	4.1	4.1	4.1	3.7	4.6	2.8	4.8	1976
2.9	2.8	3.5	2.3	3.7	2.3	3.1	2.8	2.4	2.4	2.7	3.2	2.8	1979
3.8	5.1	2.9	3.6	2.9	2.6	2.8	4.4	4.9	4.6	4.2	4.3	3.9	1980
4.3	3.9	4	3.3	3.7	4.1	4.1	4.7	5	4.9	3.5	3.3	7.9	1981
3.6	4.2	2.8	3.3	3	3.3	2.9	3.5	4.3	4.5	4.5	3.7	3.5	1982
3.8	5.9	4.6	3.9	3.5	4.4	3.3	4.1	4.2	4.1	4.7	2.9	2.9	1983
4.2	3.5	4.1	3	3.9	4.1	3.9	4.5	5.3	4.5	4.7	5.3	4.1	1984
3.9	3.2	3	3.3	2.7	3.2	3.3	4.2	4.7	5.4	4.7	4	5.3	1985
3.5	3.9	2.7	3.7	2.9	2.5	3.1	3.5	3.4	4.1	4.2	3.9	4.7	1986
3.8	3.1	4.7	2.8	2.3	3.2	4.6	3.6	5.1	3.8	4.6	4.3	3.9	1987
4.8	5.9	3.3	3.5	3.8	3.9	4.5	5.7	6.5	5	5.8	3.9	6.1	1988
3.7	1.9	3.9	3.7	5	2.5	3.3	5.2	4.8	4.8	4.1	2.9	2.8	1989
3.9	4.9	4.4	4	3.1	2.8	2.3	3.4	7.1	4.2	4.1	2.9	3.6	1990
5.1	6.9	4.4	4.5	4.5	4.9	4.1	5.7	5.9	5.5	5.3	5.6	5.6	1991
4.7	5.5	4.4	4.5	4.5	4.9	4.1	4.7	5.9	5.5	5.3	5	3.1	1992
5.7	4.4	4.2	5.2	6.6	5	6.2	6.3	6.9	6	6.7	6.5	5.3	1993
5.6	4.6	4.2	4.8	5.5	5.4	5.2	6.5	5.7	6.5	5.7	6.7	6.9	1994
5.1	4.4	4.6	2.6	5.9	6	5.1	6.2	5.3	6	5.9	4.6	5.4	1995
6	5.8	5.6	5.5	7.6	6.8	7.1	6.4	5.9	6	5.1	6.8	4.2	1996
6.3	7	6.8	5.4	5.8	6	6.6	6.1	8.8	8.1	5.6	5.7	4.4	1997
6.3	5.1	5.1	5.7	5.8	5.1	5.5	7.6	9.2	7.7	7.8	5.2	6	1998
5.9	7.6	5.6	5.4	5.2	5.6	6.2	6.4	5.4	5.4	6.5	5.7	6.1	1999
5.7	5.3	3.7	4.4	5.9	4.8	6.5	7.3	6.4	7.6	5.9	6	4.6	2000
5.7	5.8	5.8	3.9	6.4	4.7	4.7	6.6	6.3	7	5.5	7.2	5.4	2001
5.4	4.5	5.2	3.8	5.1	6.7	6.8	6.3	6.2	6.4	6.1	4.4	3.8	2002
5.2	5.3	3.4	4.2	5.3	4	4.8	5.7	6.5	6.5	5.1	5.9	6.3	2003
4.7	4.6	4.2	3.9	4.4	4.3	4.4	5.1	5.5	5.4	5.2	4.7	4.7	المعدل الشهري

المصدر: من تجميع الباحثة استناداً إلى بيانات المركز الوطني للأرصاد، طرابلس 1973 م - 2003 م.

المعدل الشهري والسفوي للطفوة النسبية ءلال الفءرة من(1973 م - 2003م)

المعدل السفوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر السنة
63.6	68	71	62	61	69	57	62	59	57	66	64	70	1973
66.3	76	66	67	67	66	65	62	55	62	69	63	78	1974
66.2	76	71	65	64	65	63	65	60	62	58	72	74	1975
65.3	60	64	59	60	60	64	63	69	65	74	72	74	1976
65.4	67	67	68	69	63	67	62	66	61	65	59	58	1979
65	63	67	68	73	69	67	64	62	67	66	68	58	1980
61	56	66	70	76	69	71	65	61	68	65	68	66	1981
64	65	65	69	61	69	57	56	64	65	61	66	68	1982
64.3	65	70	69	66	64	65	63	54	61	62	59	73	1983
71.8	71	56	67	60	63	64	60	51	61	64	61	63	1984
64.5	65	56	67	77	73	67	63	63	59	62	60	62	1985
67.8	73	75	72	67	74	71	75	73	61	61	51	60	1986
63	67	66	67	60	61	57	59	64	66	62	64	63	1987
63.6	75	69	66	65	62	65	63	50	62	57	68	62	1988
69.8	73	66	75	69	74	73	68	64	61	68	68	79	1989
71.3	71	74	67	63	73	68	64	76	73	77	72	77	1990
72.1	78	67	66	73	73	74	72	73	71	67	73	79	1991
71.4	65	71	55	79	74	75	70	75	70	66	74	83	1992
61.6	67	71	65	67	68	65	68	60	64	64	73	72	1993
67.5	73	76	71	64	64	72	68	63	69	70	57	63	1994
69.6	74	71	78	70	64	74	65	59	70	66	74	71	1995
66.1	59	67	68	69	61	60	71	66	66	70	67	70	1996
68.6	59	63	77	75	74	69	60	63	66	73	72	72	1997
64.8	68	68	69	66	66	64	52	64	61	65	69	66	1998
64.9	59	62	61	63	60	65	59	63	69	69	71	71	1999
63.5	66	65	63	62	68	60	64	61	58	63	65	68	2000
63	69	66	64	66	66	61	69	60	64	57	59	55	2001
63.5	68	62	53	63	65	68	59	59	61	63	69	73	2002
59.8	65	63	61	67	65	62	68	52	66	71	64	63	2003
65.8	67.6	66.9	66.5	66.9	66.9	62.8	64.1	62.3	64.3	65.5	66.2	68.6	المعدل الشهري

المصدر: من ءجميع الباءة اسءاءاً إلى بباءاء المركز الوطنى للأرصاء، طرابلس 1973م - 2003م.

**المعدل الشهري والسنوي لكميات الأمطار خلال الفترة من
(1973م - 2003م)**

المعدل السنوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر السنة
437.6	29.6	125.7	21.7	1.4	3	0.0	0.0	0.0	1.6	12.7	60.8	181.1	1973
390.6	111.7	43	37.8	5	0.1	0.1	0.0	0.0	5.5	115.5	27.2	44.7	1974
313.5	62.4	91	25	0.0	0.1	0.0	0.4	2.4	1.4	2	54.4	74.4	1975
482.6	9.9	56.6	55.3	0.0	0.0	0.0	0.0	35.6	57.7	87.7	58.5	121.3	1976
399.1	5.6	99.8	2.2	94.3	0.2	0.0	12.5	0.0	47.8	88.7	38.6	9.4	1979
339.8	51.4	134.6	71.2	3.3	0.0	0.0	0.0	6.2	18.4	40	13.9	0.8	1980
223.6	26.4	12.2	14.1	1.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	8.1	55	105.6	1981
422.3	92.2	87	18	10.3	0.0	0.0	0.0	0.0	22.2	52	42.1	98.6	1982
307.2	91.7	35.5	84.1	14.5	0.0	0.3	1.4	0.0	1.5	21.1	15.1	42	1983
482.5	208.8	28.3	84.2	1.3	0.0	0.0	0.0	1.6	6	17.4	90.1	44.8	1984
244.9	107.5	17.9	6.1	12.7	0.0	0.0	0.0	2.3	31.8	1.6	2	63	1985
524.8	165.2	172.1	125.7	7.1	0.0	3.8	0.4	2.4	4.3	6.6	5.6	31.6	1986
274.8	23.8	171.4	1.6	0.1	0.0	0.0	0.0	2.6	11.3	31.7	27	5.5	1987
532.2	317.1	37.7	20.3	46	0.0	0.0	0.1	0.0	0.6	19.4	13.1	77.9	1988
332	68.9	44.1	57.1	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.3	25.8	105.4	1989
353.2	19.6	134.8	0.0	0.0	0.0	14.7	0.0	17	17.2	2.4	6.6	141.4	1990
325.6	73.7	27.4	2.7	9	0.0	0.0	10	42.8	21.6	22.6	19.8	96	1991
269.7	28.2	22.4	7.3	4.6	0.0	0.0	0.3	7.5	27.1	81.1	50.2	41	1992
203.2	10.1	67.3	10.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	14.8	60.7	39.7	1993
343.9	119.7	42.3	25.9	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	59.1	6.9	22.1	54.8	1994
452.1	88.9	29	71.6	15.4	0.9	0.0	0.8	0.0	33.1	14.1	12.1	186.2	1995
337.2	44.8	35.7	43.1	22	0.0	0.0	4.1	0.0	9.4	47.8	98.8	31.5	1996
532.2	61.8	6.2	130.7	121.3	0.0	0.0	0.8	0.0	3.9	52.2	28.3	137	1997
395	81.9	140.2	20.1	2.1	0.0	0.0	0.0	12.3	2.7	36.8	35	63.4	1998
335.3	104.3	52.7	3.4	3.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	63.8	58.8	49.1	1999
24.3	29.9	0.7	20.1	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2	0.3	4.3	64.9	101.9	2000
274.3	88.5	77.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.1	7.4	39	59.7	2001
596.3	107.1	330	60.2	5.4	1.3	0.0	0.0	0.2	16	2.6	37.7	35.8	2002
402	132.9	84.9	0.8	42.4	0.0	0.0	0.0	0.3	10.2	26.1	37.9	66.5	2003
370.7	116.1	76.1	35.5	14.6	0.1	0.6	1.0	4.7	14.2	31.6	37.9	72.4	المعدل الشهري

المصدر: من تجميع الباحثة استناداً إلى بيانات المركز الوطني للأرصاد، طرابلس 1973م - 2003م.